

سلطة دبي للخدمات المالية
التقرير السنوي لعام 2025

ريادة مستقبل الأسواق المالية



سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، ورئيس مركز دبي المالي العالمي



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

المحتويات

المقدمة

كلمة رئيس مجلس الإدارة	06
كلمة الرئيس التنفيذي	10
نبذة عن سلطة دبي للخدمات المالية	12
الهدف والرؤية والقيم	18
حصاد العام	20
عام 2025 بالأرقام	22
إنجازات عام 2025	24
• الخدمات المصرفية	
• إدارة الثروات والأصول	
• أسواق رأس المال	
• التأمين	

استراتيجيتنا

سياق عملنا التنظيمي	34
خارطة طريقنا	34
الركائز الاستراتيجية	35
• الركيزة الاستراتيجية الأولى:	
ترسيخ نمو مستدام وقابل للتوسع وعالي الجودة	
• الركيزة الاستراتيجية الثانية:	
تطوير السياسات من خلال التعاون الاستراتيجي	
• الركيزة الاستراتيجية الثالثة:	
الابتكار المسؤول وإدارة المخاطر	
• الركيزة الاستراتيجية الرابعة:	
ترسيخ التميز التشغيلي	

قيادة وحوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

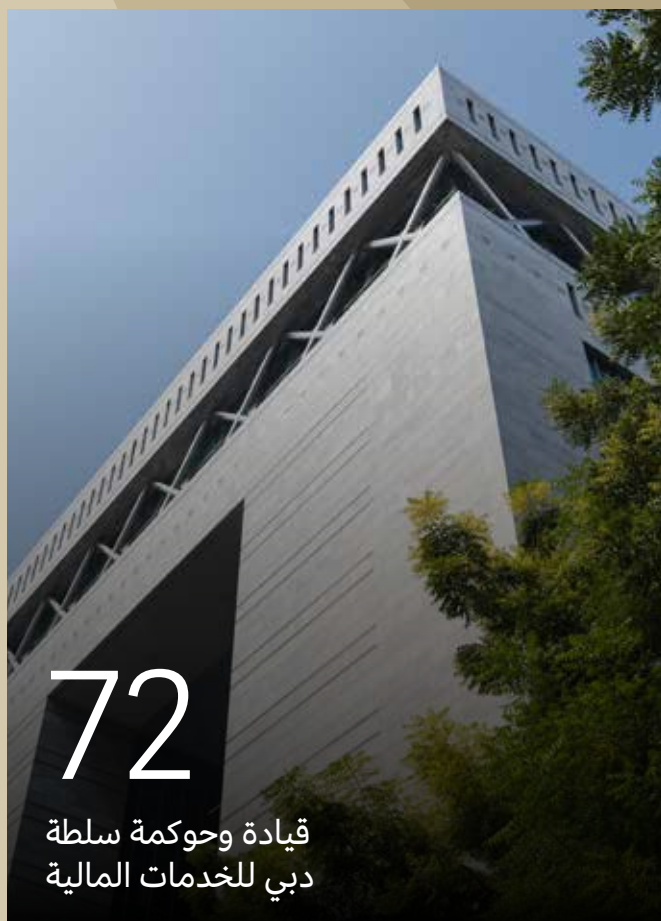
المبادئ	74
القيم وأخلاقيات العمل	74
نموذج الحوكمة	75
مجلس الإدارة	76
لجان مجلس الإدارة	84
الإدارة التنفيذية	90

البيانات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل	94
بيان المركز المالي	96
بيان الأداء المالي	97
بيان التغيرات في حقوق الملكية	98
بيان التدفقات النقدية	99
إيضاحات حول البيانات المالية	100

الملاحق

الشركات المرخصة التي حصلت على تراخيص في 2025	124
الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في 2025	129
مدققو الحسابات المسجلون في 2025	130
أعضاء مؤسسات السوق المرخصة المعترف بهم في 2025	131
مذكرات التفاهم الموقعة في 2025	133
الإدراجات الجديدة لسندات الدين في 2025	134
تعديلات القوانين والقواعد التي تديرها سلطة دبي للخدمات المالية في 2025	136
إفصاحات مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	137



المقدمة

06	كلمة رئيس مجلس الإدارة
10	كلمة الرئيس التنفيذي
12	نبذة عن سلطة دبي للخدمات المالية
18	الهدف والرؤية والقيم
20	حصاد العام
22	عام 2025 بالأرقام
24	إنجازات عام 2025
	• الخدمات المصرفية
	• إدارة الثروات والأصول
	• أسواق رأس المال
	• التأمين

كلمة رئيس مجلس الإدارة

صعود دبي إلى المركز السابع ضمن مؤشر المراكز المالية العالمية - التصنيف الأعلى في تاريخ الإمارة والأعلى لمدينة مالية في المنطقة - ما هو إلا دلالة على ثقلها الاقتصادي وجاذبيتها في استقطاب رؤوس الأموال والمهارات العالمية.

يُعد هذا الإنجاز أيضاً دليلاً على التقدم المحرز في تحقيق الرؤية الوطنية المشتركة الرامية إلى ترسيخ مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة ودبي ومركز دبي المالي العالمي بوصفها الوجهة المفضلة عالمياً للخدمات المالية؛ مكاناً لا يكتفي بالمساهمة في قيادة مستقبل القطاع، بل يسهم فعلياً في رسم ملامحه.

نواصل الاستيقاء على دعم النمو المضطرد لمركز دبي المالي العالمي تحقيقاً لأهداف أجندة دبي الاقتصادية (D33) واستراتيجية المركز للعام 2030 الرامية نحو ترسيخ مكانة دبي كصرحاً للابتكار ومن أفضل أربعة مدن مالية عالمية بحلول عام 2033.

رحبنا خلال عام 2025 بانضمام 182 كياناً جديداً خاضعاً للتنظيم ضمن نطاق منطقة احتصاصنا، ليرتفع العدد الإجمالي إلى أكثر من 1,000 كيان. وتضم هذه المنظومة الحيوية والمزدهرة اليوم الغالبية العظمى من البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية، إلى جانب شبكة واسعة من مديري الثروات والأصول، ومؤسسات أسواق رأس المال، والبنوك، وشركات التأمين، ومدققي الحسابات، وشركات الخدمات المهنية.

توسيع شبكة العلاقات والشراكات الدولية

يمثل هذا التنوع والعمق في الخبرات والمواهب أحد الأسباب التي تمكن مركز دبي المالي العالمي من الحفاظ على مكانته إقليمياً وعالمياً، بغض النظر عن التحديات الراهنة، مستفيداً من موقعه الفريد بوصفه المركز المالي الدولي الرائد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، عند ملتقى ممرات التجارة العالمية والأسواق الناشئة الراسخة والسريعة النمو.

سعدت في العام الماضي بالترحيب بمارك ستيوارد رئيساً تنفيذياً جديداً للسلطة لقيادة سلطة دبي للخدمات المالية في مرحلتها المقبلة، بعد مسيرة مهنية طويلة وحافلة شغل خلالها مناصب

قيادية في هيئة السلوك المالي بالمملكة المتحدة وهيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ.

لقد عملنا معاً على عقد العديد من الاجتماعات مع نظرائنا على المستوى الاتحادي، بمن فيهم محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والرئيس التنفيذي لهيئة الأسواق المالية (هيئة الأوراق المالية والسلع سابقاً)، لضمان المواءمة الوثيقة مع الاستراتيجيات والأهداف الوطنية.

على الصعيد الإقليمي، قدت بصفتي رئيس مجلس الإدارة جهود التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتعزيز الشراكات، وترسيخ توجهاتنا الاستراتيجية، ودعم التطوير المستمر لأسواقنا. وشملت هذه الجهود زيارات، رافقني فيها الرئيس التنفيذي وعدد من كبار التنفيذيين، إلى البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية في سلطنة عُمان، إضافة إلى المشاركة الفاعلة في مؤسسات إقليمية مثل اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

وقد أجرى الرئيس التنفيذي وكبار أعضاء الإدارة في سلطة دبي للخدمات المالية العديد من الحوارات رفيعة المستوى والتبادلات الاستراتيجية مع منظمات دولية بهدف تعزيز التعاون التنظيمي، ودعم الاستقرار المالي، والمواءمة مع أفضل الممارسات العالمية. وشملت الزيارات البارزة الخزانة الكينية، وبعثة مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي، وبورصة لندن، وهيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ، وسلطة النقد في سنغافورة. كما أفرح بأن سلطة دبي للخدمات المالية شاركت في استضافة الدورة الثانية من مؤتمر التمويل المناخي المشترك بين سلطة دبي للخدمات المالية وسلطة النقد في هونغ كونغ، والذي عُقد في مركز دبي المالي العالمي تحت شعار "رسم ملامح الغد: تسخير التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة"، مسلطاً الضوء على فرص تسريع التمويل المستدام من خلال التعاون والابتكار عبر ممر الشرق

الأوسط وآسيا.

وقّعت السلطة ثلاث مذكرات تفاهم جديدة خلال العام، ليرتفع إجمالي عدد مذكرات التفاهم إلى أكثر من 120 مذكرة. وشملت هذه المذكرات اتفاقية تعاون وتنسيق مع سلطة تنظيم الأصول الافتراضية دعماً لتطوير سوق قوية ومنظمة جيداً للأصول الرقمية في دبي، ومذكرة تفاهم مع هيئة الأسواق المالية بشأن الإشراف على مدققي الحسابات، ومذكرة تفاهم دولية مع هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ لتعزيز التعاون في مجال الرقابة التنظيمية وضمان الامتثال والحوكمة والمواءمة التنظيمية عبر مختلف مناطق الاختصاص.

ستسهم هذه الشبكة الدولية المتنامية، إلى جانب المشاورات

99

نواصل الاستيقاء على دعم النمو المضطرد لمركز دبي المالي العالمي تحقيقاً لأهداف أجندة دبي الاقتصادية (D33) واستراتيجية المركز للعام 2030 الرامية نحو ترسيخ مكانة دبي كصرحاً للابتكار ومن أفضل أربعة مدن مالية عالمية بحلول عام 2033.

فاضل العلي

رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

٩٩

وسنسترشد بالأولويات التي تؤكدتها
أجندة دبي الاقتصادية (D33)
واستراتيجية مركز دبي المالي
العالمي 2030، من خلال تبني
التكنولوجيا وضمان نمو مستدام
ومرن لمركز دبي المالي العالمي
ولدبي، مع المحافظة على أعلى
معايير حماية المستثمرين.

ويسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى سعادة عيسى كاظم، محافظ
مركز دبي المالي العالمي، وإلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة،
وفريق العمل المتفاني في سلطة دبي للخدمات المالية، وشركائنا
الكرام وأصحاب المصلحة وأفراد المجتمع، على عطايتهم المتواصل
ومساهماتهم القيمة في النجاحات المتعددة والمستمرة لمركز دبي
المالي العالمي.

مع تطلعنا إلى المستقبل، فإننا ننظر بتفاؤل إلى استمرار تطور
دبي كمركز مالي عالمي، ونؤكد التزامنا الراسخ بالحفاظ على أعلى
المعايير التنظيمية مع التحلي بالمرونة والاستجابة لاحتياجات
الأسواق المتغيرة. وستواصل سلطة دبي للخدمات المالية ضمان
حصول كل مؤسسة تختار مركز دبي المالي العالمي وديي ودولة
الإمارات العربية المتحدة مقرأ لها على الدعم والموارد اللازمة
لنمو والابتكار والازدهار في مرحلة تشهد تحولات جوهرية في قطاع
الخدمات المالية العالمي.

فاضل العلي

رئيس مجلس الإدارة

يكتسب الخريجون من خلال هذا البرنامج فهماً معمقاً لممارسات
الإشراف وتطوير السياسات والمعايير التنظيمية الدولية، بما
يزوّدهم بالمعرفة اللازمة للتعامل مع المشهد المالي المتغير.
ويسهم برنامج «مسار» في دعم رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة
طويلة الأمد لبناء قطاع مالي مرن ومستشرف للمستقبل، تقوده
كفاءات وطنية عالية التأهيل.

إظهار المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الصعاب والتطلع إلى المستقبل بثقة

سنواصل خلال عام 2026 التركيز على الركائز الاستراتيجية الأربع
لسلطة دبي للخدمات المالية، والتي يرد مزيد من التفاصيل بشأنها
في هذا التقرير السنوي. وسنسترشد بالأولويات التي تؤكدتها أجندة
دبي الاقتصادية (D33) واستراتيجية مركز دبي المالي العالمي
2030، من خلال تبني التكنولوجيا وضمان نمو مستدام ومرن
لمركز دبي المالي العالمي ولدبي، مع المحافظة على أعلى معايير
حماية المستثمرين.

إلى جانب الاحتفاء بما حققناه من نجاحات، أود أن أعرب عن
تقديري للشجاعة والمرونة اللتين تجلّتا بوضوح خلال فترة صعبة
مرت بها المنطقة؛ سواء لدى زملائي في سلطة دبي للخدمات
المالية الذين عملوا بلا كلل لأداء مسؤولياتهم وتحقيق أهداف
المؤسسة، أو لدى الكيانات الخاضعة لتنظيمنا ونظرانا التنظيميين
الذين ظلّت ثقتهم وتعاونهم ثابتين، أو لدى قيادة دبي ودولة
الإمارات العربية المتحدة التي أثبتت من خلال كل خطوة تتخذها
أن سلامة السكان ورفاههم تأتيان في مقدمة أولوياتها.

أود أيضاً أن أتقدم بأصدق مشاعر الامتنان والعرفان إلى من ألهمونا
ووجهوا الرؤية المستقبلية لمركز دبي المالي العالمي ولدبي، وهما
صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس
دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي؛
وصاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب
الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، ورئيس
مركز دبي المالي العالمي، الذي تحلّى بالرؤية الناقية لتأسيس
مركز دبي المالي العالمي بصفته مركزاً مالياً دولياً حيوياً.

الحفاظ على قوة الأطر التنظيمية ونزاهة الأسواق

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025 توسيع
وصقل نطاق مسؤولياتها التنظيمية والرقابية، مع الالتزام بأعلى
معايير الشفافية واتباع نهج متناسب وقائم على المخاطر. وقد وازّنا
بين جهود دعم توسع مركز دبي المالي العالمي وإجراء تقييمات
معمقة للمخاطر لدى الشركات المرخصة ومدققي الحسابات، بما
يضمن أن يبقى نمو المركز راسخاً ومستداماً.

تعكس الإنجازات البارزة، ومنها إدخال قواعد جديدة تنظم الرموز
المشفرة والتي دخلت حيز التنفيذ في مطلع هذا العام، التزامنا
بتهنية منصة رائدة لتطوير الأصول الرقمية ونماذج الأعمال
الجديدة المدعومة بالتكنولوجيا. وفي الوقت ذاته، نحرص على
تحقيق التوازن بين الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والمخاطر
المرتبطة بها، سعياً إلى بناء منظومة مالية تتميز ليس فقط بالأداء،
بل أيضاً بالسلامة وجودة الحوكمة.

يواصل مركز دبي المالي العالمي ترسيخ مكانته مركزاً عالمياً رائداً
في مجالات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل
المستدام، حيث ارتفعت إصدارات السندات والصكوك المرتبطة
بالاستدامة إلى 6,6 مليار دولار أمريكي في عام 2025 مقارنةً بمبلغ
4,5 مليار دولار أمريكي في عام 2024. ومن أبرز هذه الصفقات
إصدار بنك الإمارات دبي الوطني سندات مستدامة ثنائية الشريحة
بقيمة 1 مليار درهم إماراتي، والذي تضمّن شريحة "زرقاء" سوّجّه
عائداًها إلى مشاريع الحفاظ على البيئة البحرية والمياه المستدامة.
ويؤكد ذلك الدور الريادي الذي يؤديه مركز دبي المالي العالمي
في تعبئة رؤوس الأموال لمعالجة بعض من أكثر الأولويات البيئية
إلحاحاً على مستوى العالم.

نفخر أيضاً بدورنا في إعداد قادة التنظيم المالي في المستقبل. ومن
أبرز المحطات الشخصية بالنسبة إليّ خلال عام 2025 إعادة إطلاق
برنامج سلطة دبي للخدمات المالية للخريجين «مسار»، المصمم
لإعداد الجيل القادم من القيادات التنظيمية من مواطني دولة
الإمارات العربية المتحدة، من خلال التدريب المنظم والإرشاد
المهني والخبرة العملية المباشرة في مجال التنظيم المالي.

كلمة الرئيس التنفيذي

منذ أن تولّيتُ مهامي في قيادة سلطة دبي للخدمات المالية في شهر مايو الماضي، شعرتُ بعمق الإرث المؤسسي العريق الممتد على مدى واحد وعشرين عاماً، والذي أسهم في بنائه بإخلاص من تعاقبوا على هذا المنصب. وإن مواصلة هذه المسيرة والبناء على ما تحقّق من إنجازات بارزة هو شرف أعتز به، وأمانة أحملها بإخلاص راسخ والتزام لا يتزعزع.

ومنذ الأيام الأولى لانضمامي إلى السلطة، برزت أمامي ملاحظتان جوهريتان ظلّتا حاضرتين في رؤيتي طوال العام.

أولهما الهوية المؤسسية الفريدة لسلطة دبي للخدمات المالية، التي تجمع بين حيوية أحد أسرع المراكز المالية نمواً في العالم والالتزام الراسخ بالابتكار والخبرة، إلى جانب التمسك بأعلى المعايير التنظيمية الدولية.

أما الثانية فتتمثل في التنوع الاستثنائي الذي يميز سلطة دبي للخدمات المالية؛ إذ تضم كوادر تنتمي إلى 33 جنسية مختلفة، تجمع بين الخبرات التنظيمية والمالية من مختلف أنحاء العالم والرؤية الإماراتية وروح الريادة. وقد أسهم هذا التنوع في بناء منظومة متكاملة داخل مركز دبي المالي العالمي تجمع بين الخبرة التنظيمية المتقدمة والممارسات المهنية الرفيعة والتقنيات الحديثة.

وبكل ثقة، أستطيع القول إن هذه المقومات تجعل من السلطة نموذجاً فريداً بين الجهات التنظيمية على مستوى العالم.

مواصلة مسيرة العطاء والإنجاز

كان العام الماضي عاماً استثنائياً من النمو لكل من إمارة دبي ومركز دبي المالي العالمي. فقد أصبحت دبي اليوم من بين أكبر عشرة مراكز مالية عالمية، بعد أن تقدّمت من المرتبة الحادية عشرة إلى المرتبة السابعة في مؤشر المراكز المالية العالمية، وهو أعلى تصنيف تحقّقه على الإطلاق. كما يواصل مركز دبي المالي العالمي مكانته باعتباره المنظومة المالية الأبرز في المنطقة، إذ يضم أكثر من 290 مؤسسة مصرفية ومؤسسة عاملة في أسواق رأس المال، و113 شركة تأمين، و68 شركة وساطة، وأكثر من 320 شركة لإدارة الثروات، تعمل جميعها ضمن بيئة تتسم بالشفافية وتخضع لإشراف فعال ومتوافق مع المعايير الدولية.

وقد ارتفع عدد تراخيص الشركات الجديدة بنسبة 16% في عام 2025. كما نما عدد شركات إدارة الثروات والأصول العاملة في مركز دبي المالي العالمي بنسبة 22%، بما في ذلك 87 صندوق تحوط، مستقطباً نخبة من مديري الصناديق العالميين والأسماء المرموقة في القطاع، ليصل إجمالي الأصول المدارة إلى 176 مليار دولار أمريكي. كذلك نما قطاع التأمين بنسبة 15%، فيما حافظت سوق رأس المال على مكانتها كإحدى أبرز منصات إدراج الصكوك عالمياً بإدراجات بلغت قيمتها 107.9 مليار دولار أمريكي خلال العام. كما واصل المركز تعزيز مكانته العالمية في مجال السندات المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وسندات الـديم سم، وشهد إصدار أكبر سند رقمي عام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال إصدار بنك الإمارات دبي الوطني سندات رقمية أصلية بقيمة مليار درهم إماراتي.

شهدنا أيضاً نمواً غير مسبوق في سوق تداول الأوراق المالية خارج البورصة في مركز دبي المالي العالمي من حيث حجم المعاملات وقيمتها، والتي بلغت 13 تريليون دولار أمريكي خلال الربع الرابع من عام 2025، إلى جانب زيادة عدد الشركات المشاركة. ويعكس هذا النمو اتساع نطاق أنشطة الشركات وارتفاع الطلب من العملاء وتعاظم مكانة دبي كمركز مالي عالمي يربط بين الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

يمثل هذا النمو مؤشراً إيجابياً على نضوج السوق وتطور آليات عمله داخل مركز دبي المالي العالمي. وسنواصل تعاوننا الوثيق مع الشركات لفهم

العوامل المحفزة للنمو وآليات إدارة المخاطر المرتبطة به، بما يدعم تحقيق نموّ منضبط ومستدام على المدى الطويل.

ووفقاً لمؤشر المراكز المالية العالمية في إصداره التاسع والثلاثين تحتل دبي المرتبة الأولى بفارق واضح بين المراكز المالية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا من حيث الحجم والقدرة التنافسية، وأنها المركز الوحيد من هذه المنطقة الذي يحجز موقعاً ضمن قائمة أفضل عشرين مركزاً مالياً في المؤشر.

وأشعر بالفخر إزاء ما حقّقناه من تقدّم في ظلّ بيئة عالمية تتّسم بالتقلبات المستمرة وتساعد المخاطر الجيوسياسية. ولم يكن كثير منا ليتوقع التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة. ومع ذلك، فقد كان تجاوب زملائنا في السلطة، إلى جانب شركائنا في الجهات الحكومية وقطاعات المصارف والتأمين والخدمات المالية، على مستوى عالٍ من الجاهزية والفاعلية، فيما نواصل وضع الأسس التي تدعم مستقبل الأسواق المالية في المنطقة.

وخلال الأشهر الماضية، أجرينا تحديثاً لنهجنا التنظيمي مع التركيز على توسيع وتعميق قطاعات المصارف والتأمين وإدارة الثروات والأصول وزيادة عمق نشاطها، فضلاً عن تعزيز مكانة سوق رأس المال بوصفها مركزاً للتمويل يخدم اقتصادات الجنوب العالمي. كما نسعى إلى توفير قدر أكبر من اليقين التنظيمي للشركات الخاضعة لإشرافنا، وتقليل التعقيدات التشغيلية والعقبات الإجرائية، وتعزيز المواءمة التنظيمية على مستوى دولة الإمارات والمنطقة.

وأطلقنا في الوقت ذاته برنامجاً جديداً لتطوير السوق، يهدف إلى تقريب السلطة من المتعاملين فيه بتواصل مباشر ومنظم. وتؤكد خبرتنا أن فعالية الأطر التنظيمية لا تستند إلى وضع المعايير الرفيعة والمحافظة عليها فحسب، بل تعتمد أيضاً على فهم عميق للمؤسسات الخاضعة للإشراف واستيعاب مسارات نموها وتطور أعمالها.

كما حدّثنا برنامج التحول الرقمي للسلطة، وسنعمد منهجيات قائمة على البيانات في برامج الترخيص والرقابة والإنفاذ وإدارة المخاطر، بما يشمل الاستخدام الموجه لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ومن بينها الذكاء الاصطناعي الوكيل.

استشراف التغيير والتفاعل معه

نعمل كذلك على تطوير قدراتنا المؤسسية وتجديد ثقافتنا وقيمنا وبناء مؤسسة أكثر تكاملاً واتساعاً في منظورها الاستراتيجي، بما يمكنها من استشراف بيئة عالمية أكثر تقلباً والاستجابة لها بكفاءة ومرونة. فالتكنولوجيا تعيد تشكيل أساليب عمل المؤسسات بوتيرة يصعب على الكثيرين استيعاب أبعادها بالكامل. ومن ثم، يتعين علينا ضمان جاهزية منظومتنا التنظيمية لتحقيق أهدافها في منطقة تتميز بشبابها ووعيتها الرقمي وتركيزها المتنامي على المستقبل.

قد أسهم النهج المنفتح والاستباقي والعملي في تنظيم الأسواق والتقنيات والأصول الناشئة في ترسيخ مكانة مركز دبي المالي العالمي كأحد أبرز أربعة مراكز عالمية للتكنولوجيا المالية. ويتعين علينا البناء على هذا الإنجاز مع الحفاظ على هويتنا المؤسسية التي تشكلت على مدى 21 عاماً لتبقى في صميم رسالتنا ونهج عملنا.

تسارع وتيرة النمو والتغيير بالفعل. فقد شهد هذا العام افتتاح حي زعبيل التابع لمركز دبي المالي العالمي، وهو توسع استراتيجي كبير للمركز أعلن عنه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. وتمتد هذه التوسعة على مساحة تتجاوز 7 ملايين قدم مربعة وبقيمة تطويرية إجمالية تزيد على 100 مليار درهم إماراتي، وستضاعف المساحة المتاحة للمركز، كما تضم أول مجمع عالمي صُمم خصيصاً للذكاء الاصطناعي. ومن شأن هذه التوسعة أن تعزز ثقة الشركات وتدعم خططها للنمو والتوسع.

وعند بلوغه الطاقة الاستيعابية الكاملة، سيضم المجمع نحو 6,000 شركة متخصصة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية والابتكار، توظف ما يقارب 30,000 من الكفاءات التقنية المتخصصة. ومن خلال توفير الأطر التنظيمية والرقابية اللازمة لدعم هذه الشركات وأنشطتها، ستؤدي سلطة دبي للخدمات المالية دوراً محورياً في تمكين هذا المشروع الاستثنائي من تحقيق كامل إمكاناته.



الملاحق

البيانات المالية

قيادة وحوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

استراتيجيتنا

المقدمة

وتؤكد مشاريع بحجم حي زعبيل أننا، رغم الحاجة المستمرة إلى إدارة المخاطر والتعامل مع المتغيرات، نظل ملتزمين بتنفيذ رؤية استراتيجية طويلة الأمد، على نهج القيادة الرشيدة للإمارة التي نعتز بالانتماء إليها.

وسنعزز دورنا بوصفنا منصة عالمية للربط بين الأسواق ورؤوس الأموال والكفاءات، من خلال توفير الأطر التنظيمية وأفضل الممارسات التي تتيح التدفقات السلسة لرؤوس الأموال والأفكار والمواهب عبر العالم، مع حماية المشاركين في الأسواق وتعزيز نزاهة المنظومة المالية ومرونتها ونموها المستدام. وستزداد أهمية هذا الدور في عالم تتعرض فيه الروابط الاقتصادية والمالية التي أسهمت في تحقيق الازدهار خلال العقود الماضية لاختبارات متزايدة. كما أن سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي ودبي في موقع يؤهلها للاضطلاع بهذا الدور بثقة واقتدار.

شكر وتقدير

في الختام، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية وإلى جميع زملائي في السلطة على إسهاماتهم القيّمة في تعزيز مكانة مركز دبي المالي العالمي وإمارة دبي كمركز عالمي رائد للخدمات المالية. كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أصحاب المصلحة على ثقتهم المستمرة ودعمهم المتواصل لمسيرتنا. وأعرب عن بالغ الامتنان لحكومة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة على قيادتهما الراسخة والتزامهما الدائم بضمان الأمن والاستقرار والازدهار لجميع من يعيش ويعمل في إمارة دبي.

مارك ستيوارد

الرئيس التنفيذي



وأشعر بالفخر إزاء ما حقّقناه من تقدّم في ظلّ بيئة عالمية تتّسم بالتقلبات المستمرة وتساعد المخاطر الجيوسياسية. ولم يكن كثير منا ليتوقع التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة. ومع ذلك، فقد كان تجاوب زملائنا في السلطة، إلى جانب شركائنا في الجهات الحكومية وقطاعات المصارف والتأمين والخدمات المالية، على مستوى عالٍ من الجاهزية والفاعلية، فيما نواصل وضع الأسس التي تدعم مستقبل الأسواق المالية في المنطقة.

مارك ستيوارد

الرئيس التنفيذي

نبذة عن سلطة دبي للخدمات المالية

تسهم سلطة دبي للخدمات المالية في إرساء الأسس لمركز مالي مرتبط بالأسواق العالمية خلال إطار تنظيمي قائم على المخاطر ويتسم بالتناسب والفاعلية.

نبذة عن سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة التنظيمية المستقلة للخدمات المصرفية والمالية والأسواق التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي، وهو منطقة مالية حرة متخصصة أنشئت لهذا الغرض في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يشمل نطاق الاختصاص التنظيمي والرقابي لسلطة دبي للخدمات المالية قطاعات إدارة الثروات والأصول، والخدمات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتأمين، بما في ذلك الأوراق المالية، وصناديق الاستثمار الجماعي، وخدمات الحفظ والأمانة، وتداول عقود السلع الآجلة، والتمويل الإسلامي، وإعادة التأمين، والتكنولوجيا المالية. كما تشرف السلطة على بورصتين دوليتين هما بورصة ناسداك دبي لتداول الأسهم وبورصة الخليج للسلع المتخصصة في مشتقات السلع.

إلى جانب تنظيم الخدمات المالية والخدمات المساندة لها، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية تطبيق وإدارة التشريعات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تسري على الشركات المرخصة والأعمال والمهن غير المالية المحددة العاملة في مركز دبي المالي العالمي.

كما تتولى السلطة مسؤولية تسجيل المدققين المسجلين ومسؤولي التدقيق الرئيسيين في مركز دبي المالي العالمي والإشراف عليهم، بما يشمل التحقق من استمرار استيفائهم لمتطلبات التسجيل، ومتابعة أعمال التدقيق الخاصة بالشركات العامة المدرجة والشركات المرخصة ومؤسسات السوق المرخصة والصناديق المحلية.

يمتد دور السلطة في مجال الإنفاذ إلى التحقيق في حالات السلوك المخالف المحتملة واتخاذ الإجراءات المناسبة عند رصد أي إخلال بالمتطلبات التنظيمية. وتطبق السلطة الجزاءات الملزمة، بما في ذلك الغرامات المالية وفرض القيود على التراخيص أو تعليقها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، بما يعزز نزاهة الأسواق ويحمي مصالح أصحاب المصلحة. كما تمارس السلطة صلاحيات الإنفاذ المفوضة إليها بموجب قانون الشركات في مركز دبي المالي العالمي، والتي تشمل فحص شؤون الشركات والشركات المسجلة في مركز دبي المالي العالمي عند الاشتباه في وقوع مخالفات جوهريّة، واتخاذ إجراءات الإنفاذ المتاحة لمسجل الشركات عند الاقتضاء.

وتنسجم رسالة سلطة دبي للخدمات المالية مع مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية (D33)، الرامية إلى ترسيخ مكانة دبي ضمن أفضل أربعة مراكز مالية عالمية بحلول عام 2033، كما تتواءم مع استراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2030 واستراتيجية دبي الرقمية. وتتمثل رسالتها في صون نزاهة المنظومة المالية في مركز دبي المالي العالمي وتعزيز مرونتها من خلال منظومة تنظيمية عالمية المستوى تضمن بيئة عادلة وشفافة تمكّن المؤسسات والمستثمرين من ممارسة أعمالهم بثقة. ومن خلال التطوير المستمر لإطارها القانوني والتنظيمي، تدعم السلطة نمو منظومة مالية متينة ومتوافقة مع المعايير الدولية، بما يعزز تكوين رأس المال ويدعم الابتكار ويحفز الأنشطة المالية العابرة للحدود. وبهذا تسهم السلطة في ترسيخ مكانة مركز دبي المالي العالمي بوصفه المركز المالي الدولي الرائد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، مع توفير بيئة داعمة لازدهار القطاعات التقليدية والناشئة على حد سواء.

نظرة عامة على سلطة دبي للخدمات المالية (كما في 31 ديسمبر 2025)



سلطة دبي للخدمات المالية: تركيبة القطاعات الخاضعة لإشرافها

الخدمات المصرفية | إدارة الثروات والأصول | أسواق رأس المال | التأمين



سلطة دبي للخدمات المالية: موظفينا

82%

من الزملاء المعيّنين بالتنظيم يحملون مؤهلاً مهنيّاً

49%

إناث (43% على مستوى الإدارة العليا)

191

موظفاً

27%

إماراتيين

33

جنسية ممثلة ضمن فريق العمل

5

متوسط 4.5 يوم من التعلم الرسمي لكل موظف سنوياً

خريجين انضموا بنجاح إلى برنامج مسار، وهو برنامج الخريجين التابع لسلطة دبي للخدمات المالية





مركز دبي المالي العالمي:

جذور راسخة في دبي وترابط وثيق بالأسواق العالمية

- المركز المالي العالمي الرائد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا
- 27 من أصل 29 بنكاً ذا أهمية نظامية على المستوى العالمي
- مقر البنوك الصينية الخمسة الكبرى
- احتل المركز السابع عالمياً في مؤشر المراكز المالية العالمية في مارس 2026



مركز دبي المالي العالمي:

بنية مؤسسية تدعم النمو وتواكب طموح الأعمال

182	كياناً خاضعاً للتنظيم انضم إلى المركز في 2025
1,050	كياناً خاضعاً للتنظيم في المجممل، بزيادة 16% في 2025 (902: 2024)
152	شركة مرخصة انضمت إلى المركز في 2025
895	شركة مرخصة في المجممل، بزيادة 16% في 2025 (774: 2024)
1,465	فرداً حصلوا على الترخيص في 2025
4,358	فرداً مرخصاً في المجممل، بزيادة 44% في 2025 (3,019: 2024)
22	الأعمال والمهن غير المالية المحددة سجلت في 2025
130	من الأعمال والمهن غير المالية المحددة في المجممل، بزيادة 18% في 2025 (110: 2024)
8	مدققين سجلوا في 2025
25	مدققاً مسجلاً في المجممل، بزيادة 39% في 2025 (18: 2024)



مركز دبي المالي العالمي:

تركيبة منظومة الأعمال المالية

321	شركة لإدارة الثروات
290	بنكاً وشركة تعمل في أسواق رأس المال
113	جهة في التأمين وإعادة التأمين
68	شركة وساطة
87	صندوق تحوط مرخصاً
2	مديران من أكبر مديري صناديق التحوط عالمياً
53	ورقة مالية مرتبطة بالممارسات الاجتماعية والبيئية والحوكمة
12	شركة تعمل في الأصول الرقمية والرموز المشفرة



مركز دبي المالي العالمي:

إدارة الثروات والأصول

176	مليار دولار أمريكي قيمة الأصول المدارة، بزيادة 4% على أساس سنوي
220	مليار دولار أمريكي قيمة الأصول محل المشورة، بزيادة 22% على أساس سنوي
73,000	عميل في إدارة الثروات بزيادة 35% على أساس سنوي



مركز دبي المالي العالمي:

الخدمات المصرفية

251	مليار دولار أمريكي إجمالي أصول، بزيادة 19% على أساس سنوي
18.8%	متوسط نسبة إجمالي رأس المال (مقابل حد أدنى تنظيمي يبلغ 10%)
238%	متوسط نسبة تغطية السيولة (مقابل حد أدنى تنظيمي يبلغ 100%)
145%	متوسط نسبة صافي التمويل المستقر (مقابل حد أدنى تنظيمي يبلغ 100%)
1.76%	نسبة القروض المتعثرة (70.0% على أساس صافي القروض)
276	صندوقاً في المجممل
108	صناديق للمستثمرين المؤهلين
95	صندوقاً عاماً
73	صندوقاً معفياً
118	صندوقاً مرخصاً، منها 105 تتخذ من مركز دبي المالي العالمي مقراً لها (13 في سوق أبوظبي العالمي)



مركز دبي المالي العالمي:

الصناديق



مركز دبي المالي العالمي:

أسواق رأس المال

30.6	مليار دولار أمريكي جمع من الإدراجات الجديدة في عام 2025، بزيادة 21% على أساس سنوي
147.4	مليار دولار أمريكي إجمالي الإدراجات القائمة
107.9	مليار دولار أمريكي إجمالي إدراجات الصكوك القائمة
لا يزال مركز دبي المالي العالمي من أكبر مناطق الاختصاص عالمياً في إدراج الصكوك	
4.24	مليار دولار أمريكي أقساط مكتتبة إجمالية لدى شركات إعادة التأمين، بزيادة 21% على أساس سنوي
3.38	مليار دولار أمريكي أقساط مكتتبة إجمالية لدى وسطاء التأمين، بزيادة 13% على أساس سنوي
15%	نمو في عدد الجهات المرتبطة بالتأمين



مركز دبي المالي العالمي:

التأمين

نبذة عن سلطة دبي للخدمات المالية

تاريخ سلطة دبي للخدمات المالية



الهدف والرؤية والقيم

الهدف

ما تسعى سلطة دبي للخدمات المالية إلى تحقيقه فوق كل اعتبار:

أسواق شاملة. غنية بالسيولة. منصفة.

الإسهام في تشكيل أسواق مالية تناسب المستقبل.

تمكّن سلطة دبي للخدمات المالية مركز دبي المالي العالمي من مواصلة تطوير أسواق مالية تناسب المستقبل، من خلال توسيع قاعدة المشاركة، وتعزيز السيولة قادرة على مواجهة الضغوط المالية، وترسيخ الشفافية والعدالة دون مساومة لجميع المشاركين.

الرؤية

ما تطمح سلطة دبي للخدمات المالية إلى بلوغه:

تطمح سلطة دبي للخدمات المالية إلى أن تكون القوة الدافعة التنظيمية لأسواق شاملة وغنية بالسيولة ومنصفة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، بما يفتح أبواب المشاركة، ويعزز السيولة، ويرسخ الشفافية والفرص المتكافئة أمام جميع المشاركين.

نهج العمل

الطريقة التي تعمل بها سلطة دبي للخدمات المالية مع شركائها:

تستند هوية السلطة المهنية إلى وضع المعايير بروح التعاون؛ فهي تسهم في صياغة أفضل الممارسات العالمية من خلال التواصل الفاعل مع شركائها، مع ضمان بقاء منهجيتها التنظيمية قائمة على تقييم المخاطر ومراعاة التناسب.

القيم

المبادئ التي توجّه طريقة العمل:

تسترشد السلطة في أداء اختصاصها التنظيمي بقيم ومبادئ واضحة، إذ تضيف هذه القيم على قراراتنا الوضوح، وتمكّن كوادرنّا ومجتمعنا من الإسراع في تحقيق غايتها ورؤيتها، وذلك على النحو الآتي:

النزاهة

نلتزم بالسلوك الأخلاقي

نلتزم في عملنا، وفي تعاملنا بعضنا بعضاً، بأعلى معايير النزاهة. كما نحصر على تواصل منفتح وبنّاء، وعلى الصدق والإنصاف في ممارساتنا، بعيداً عن أي تحيّز. وبذلك، تشكل السلطة مصدراً دائماً للثقة في النظام المالي، وتحترم كوادرها، وتحمّلهم مسؤولية أداؤهم. ونختار الصواب حتى عندما يكون الطريق إليه صعباً.

التميّز

نلتزم بالجودة

نقدّم أفضل ما لدينا في كل عمل نُؤديه ، ونضع لأنفسنا أعلى معايير الأداء والإنجاز. ونتعامل مع كل تحدٍ بعقلية تركز على إيجاد الحلول، مع التركيز الدائم على تحقيق نتائج ذات أثر. ومن خلال الفكر المتجدد، والرؤية الثاقبة، والمرونة، والعزيمة، نتجاوز المألوف لنبتكر شيئاً أفضل تخدم أسواقنا وكوادرنّا والمجتمع الذي ندعمه. ونرعى مواهبنا، ونتعلم من كل تجربة، ونواصل تطوير أدائنا مع نمونا، لأن التميّز ليس غاية نصل إليها، بل التزام نحدّده كل يوم.

الابتكار

نفسح المجال للأفكار الجديدة

نواجه التحديات بعقلية عملية، ونحمل فكراً متجدداً إلى كل ما نقوم به، سواء في أسلوب عملنا أو في الطريقة التي نفتح بها المجال للابتكار في الأسواق التي ننظمها السلطة. كما نلتزم بالتحسين المستمر، ونشجع الأفكار، والتقنيات، والنهج الجديدة، مع إدارة المخاطر بمسؤوليةٍ وغايةٍ محددة. ويُترجم هذا الالتزام نفسه إلى نتائج تبني أسواقاً مرنةً ومستدامة، وتعزز الاستقرار، والإنصاف، والثقة في مركز دبي المالي العالمي، ودبي، ودولة الإمارات العربية المتحدة اليوم وفي السنوات المقبلة.

القيادة

نقود العمل بغاية واضحة

نؤمن بأن القيادة تتجلى في جميع أدوارنا. وبالاستناد إلى غايتنا، نتحمل مسؤولية قراراتنا، ونتصرف بنزاهة، ونسهم في تحقيق نتائج تعزز الثقة وتخلق قيمة طويلة الأجل. كما نعمل بتعاطف وبعد نظر وولاء، ونتحمل مسؤولية قراراتنا، ونؤدي واجباتنا بحسن تقدير ووضوح في المقصد. ونرسي المعايير التي ترتقي بالأداء، ونلهم بعضنا بعضاً لتحقيق الأفضل، ورفع سقف الطموح، وتقديم المزيد للمجتمعات التي نخدمها.

التعاون

نتشارك لتحقيق النجاح

يشكل التعاون أساس النمو المستدام على المدى الطويل، ولذلك نفخر بنهجنا الاستباقي في هذا المجال، ويتفاعلنا مع منظومة الخدمات المالية بأكملها. كما نعتد نهجاً متعدد التخصصات في أعمالنا، يكون التعاون في صميم كل ما نقوم به. ونعمل عبر مختلف الفرق لتطوير حلول لأكثر التحديات تعقيداً. ونصغي إلى بعضنا بعضاً بقصد وفهم، ونتبادل المعلومات والمعارف والخبرات، لأننا عندما نعمل بروح الفريق الواحد نحقق نتائج لا يستطيع أي منا بلوغها بمفرده.

نظرة عامة على عام 2025



يناير

سلطة دبي للخدمات المالية تتشارك مع هيئة الرقابة المالية البريطانية في قيادة إعداد تقرير للشبكة العالمية للابتكار المالية حول الأثر التحولي الناتج عن استخدام الذكاء الاصطناعي الموجه للمستهلكين على الخدمات المالية، يتضمن رؤى ثاقبة للجهات الرقابية العالمية

فبراير

سلطة دبي للخدمات المالية تنشر خطة العمل للعامين 2025-2026 توكيداً على التزامها بالنهوض بالتميز التنظيمي وتحفيز الابتكار ودعم النمو المستدام في مركز دبي المالي العالمي

سلطة دبي للخدمات المالية تهنيئ سعادة وليد سعيد عبدالسلام العوضي، الرئيس التنفيذي السابق للعمليات في سلطة دبي للخدمات المالية، بمناسبة تعيينه رئيساً تنفيذياً لهيئة الأوراق المالية والسلع (تسمى حالياً "هيئة سوق المال")

مارس

سلطة دبي للخدمات المالية تبدأ قبول طلبات التعبير عن الاهتمام للمشاركة في البيئة التنظيمية التجريبية للترميز لسلطة دبي للخدمات المالية

أبريل

سلطة دبي للخدمات المالية واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية يطلقان حواراً رفيع المستوى حول الابتكار والارتقاء بالأطر التنظيمية في المنطقة

مايو

البيئة التنظيمية التجريبية الأولى للترميز لسلطة دبي للخدمات المالية تستقطب اهتمام نحو 100 شركة إلهاداً على تقدم التكنولوجيا المالية في مركز دبي المالي العالمي

سلطة دبي للخدمات المالية تستضيف 18 هيئة تنظيمية في الملتقى الرقابي الأول لسلطة دبي للخدمات المالية لمناقشة مخاطر الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وذلك خلال قمة دبي للتكنولوجيا المالية 2025

سلطة دبي للخدمات المالية تطلق دفعة 2025 من برنامجها "مسار" لتدريب الخريجين، سعياً لإعداد الجيل القادم من قادة الهيئات التنظيمية المحلية

يونيو

سلطة دبي للخدمات المالية بدأت العمل مع الشركات المختارة للمشاركة في البيئة التنظيمية التجريبية للترميز، تأكيداً لالتزامها بالابتكار المسؤول في مركز دبي المالي العالمي

بالتعاون مع جهات في الإمارات، سلطة دبي للخدمات المالية تطلق مشاورات عامة حول مبادئ التخطيط للتحول المناخي

صدور تقرير جديد عن سلطة دبي للخدمات المالية يستجلي الرؤى التنظيمية المرتبطة بمخاطر الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والمخاطر الكمومية

المقدمة

استراتيجيتنا

قيادة وحوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

البيانات المالية

الملاحق

سبتمبر

سلطة دبي للخدمات المالية توقع مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ لتعزيز التعاون في الرقابة على إدارة الاستثمارات بين الأسواق

سلطة دبي للخدمات المالية تستقبل دفعة 2025 من خريجي برنامج مسار، دعماً لإعداد الجيل القادم من القادة التنظيميين في دولة الإمارات.

أكتوبر

سلطة دبي للخدمات المالية تطلق منصة DFSA Connect لتقديم خدمات رقمية جديدة وتبسيط إجراءات الحصول على الموافقات التنظيمية، مما يمكن الشركات من تأسيس أعمالها وتنميتها بسلاسة أكبر في مركز دبي المالي العالمي

سلطة دبي للخدمات المالية تتعاون مع سلطة تنظيم الأصول الافتراضية لتعزيز التعاون التنظيمي دعماً لمكانة دبي مركزاً مالياً عالمياً رائداً

هيئة الأوراق المالية والسلع وسلطة دبي للخدمات المالية تُرخسان التعاون التنظيمي من خلال توقيع مذكرة تفاهم للرقابة على مدققي الحسابات

مركز دبي المالي العالمي يستقبل الجهة الخاضعة للتنظيم رقم 1,000، وبهذا تعزز دبي مكانتها مركزاً مالياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا

نوفمبر

سلطة دبي للخدمات المالية تنشر نتائج استطلاع الذكاء الاصطناعي، والتي أظهرت أن تبني الذكاء الاصطناعي التوليدي تضاعف تقريباً في مركز دبي المالي العالمي خلال الاثني عشر شهراً الماضية، مع استمرار تطور أطر الحوكمة.

سلطة دبي للخدمات المالية وسلطة النقد في هونغ كونغ - بالتعاون مع BloombergNEF - تصدران تقريراً جديداً يجلي تضاعف إصدارات الديون المستدامة المصنفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأسواق الناشئة في آسيا والمحيط الهادئ لتصل إلى 94 مليار دولار أمريكي منذ عام 2020

سلطة دبي للخدمات المالية وسلطة النقد في هونغ كونغ تستضيفان المؤتمر المشترك الثاني للتمويل المناخي لاستعراض فرص تعزيز التمويل المستدام عبر التعاون والابتكار

سلطة دبي للخدمات المالية تستضيف جلسة التواصل السنوية لعام 2025 بمشاركة ما يزيد على 500 من قادة القطاع، وناقشت خلالها الحوكمة والرقابة على الذكاء الاصطناعي والامتثال

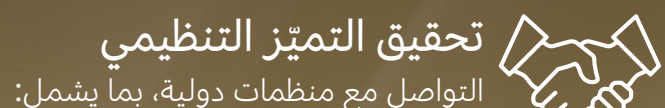
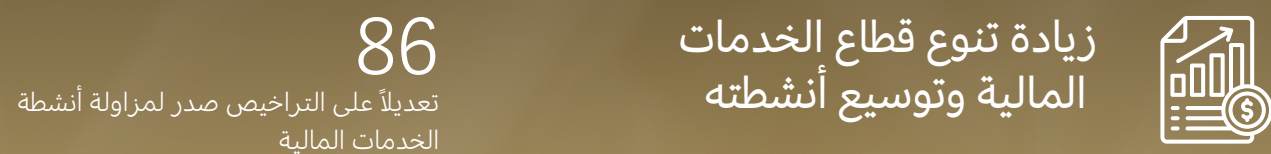
ديسمبر

مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة تنشر بيانها الرابع خلال أسبوع أبوظبي المالي 2025

سلطة دبي للخدمات المالية ترتقي بالإطار التنظيمي للرموز المشفرة في مركز دبي المالي العالمي عبر إدخال تحديثات جوهرية لتعزيز نزاهة السوق والنهوض بالابتكار في مركز دبي المالي العالمي



عام 2025 بالأرقام



المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

لجنة بازل للرقابة المصرفية

شبكة تخضير النظام المالي

الجمعية الدولية لهيئات الرقابة والإشراف على التأمين

الشبكة العالمية للابتكار المالي

اتحاد هيئات الأوقاف، المالية العربية

أبرز ملامح عام 2025

تطوير استراتيجيتنا لمواكبة تحولات الأسواق

طوّرت سلطة دبي للخدمات المالية استراتيجيتها خلال عام 2025 لمواكبة التحولات المتسارعة في ديناميكيات الأسواق، لا سيما في ظل الدور المتنامي للابتكار في إعادة تشكيل المشهد المالي العالمي. وإلى جانب دورها التقليدي في الإنفاذ، باتت السلطة تولي اهتماماً أكبر للرقابة الاستباقية، والتنظيم القائم على المخاطر، والتواصل مع القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا المالية والأصول الرقمية. ويشمل ذلك تكيف أطرها التنظيمية لدعم الابتكار مع الحفاظ في الوقت ذاته على نزاهة الأسواق وحماية المستثمرين. ومن خلال تعزيز التعاون مع الجهات التنظيمية الدولية والاستفادة من الرقابة القائمة على البيانات، تسعى السلطة إلى الحفاظ على قدرتها على الاستجابة للمخاطر والفرص المستجدة، بما يضمن استمرار مركز دبي المالي العالمي مركزاً مالياً يتمتع بالمرونة والشفافية والقدرة التنافسية على المستوى العالمي.

ويطمأنى نهج سلطة دبي للخدمات المالية بصورة وثيقة مع أجندة دبي الاقتصادية (D33)، واستراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2030، واستراتيجية دبي الرقمية، دعماً لطموح دبي في أن تصبح أحد أفضل أربعة مراكز مالية عالمية بحلول عام 2033.

ولمزيد من التفاصيل حول خارطة الطريق الاستراتيجية، يرجى الرجوع إلى قسم "استراتيجيتنا" في هذا التقرير.

نمو متوازن عبر جميع القطاعات

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025 دعم تطور مركز دبي المالي العالمي باعتباره منظومة مالية تتسع فيها المشاركة، وتعمق فيها القدرات، وتُعزز فيها السيولة. وقد تجسد هذا التقدم في نمو مستدام عبر قطاعات الخدمات المصرفية وإدارة الثروات والأصول وأسواق رأس المال والتأمين، بالتوازي مع ازدياد نضج نماذج الأعمال والمنتجات والأنشطة السوقية.

وشهد العام تحولاً واضحاً من التركيز على التوسع فحسب إلى نهج أكثر توازناً يضمن أن يستند النمو إلى حوكمة قوية وإدارة فعالة للمخاطر وقدرة تشغيلية عالية على الصمود.

يظهر أثر هذا النهج في منظومة مالية باتت تتسم على نحو متزايد بما يلي:

- **أكثر اتساعاً**، مع خلال التوسع المستمر في عدد الشركات والمنتجات والخدمات والأنشطة التجارية عبر جميع القطاعات؛
- **أكثر عمقاً**، من خلال زيادة النشاط السوقي ونمو الأصول الخاضعة للإدارة والإشراف الإداري، وتعزيز التركيز على الحوكمة والضوابط والمرونة التشغيلية؛
- **أكثر عدالة**، من خلال ضمان استمرار تطور مركز دبي المالي العالمي ليس من حيث الحجم فحسب، بل من حيث القوة والاستدامة أيضاً، بما يعزز مكانته مركزاً مالياً دولياً رائداً.

الخدمات المصرفية

واصل مركز دبي المالي العالمي خلال عام 2025 تعزيز مكانته مركزاً مصرفياً عالمياً، مدعوماً بنمو مستدام في الحجم والاستقرار والمشاركة الدولية.

ويستضيف المركز 27 بنكاً من أصل 29 بنكاً عالمياً ذا أهمية نظامية وفق تصنيف مجلس الاستقرار المالي، بما يعكس استمرار جاذبيته للمؤسسات المالية العالمية الرائدة. وبلغ إجمالي الميزانيات العمومية للبنوك العاملة في المركز 251 مليار دولار أمريكي كما في الربع الرابع من عام 2025، مسجلاً نمواً مستداماً بزيادة سنوية قدرها 19% وارتفاعاً بنسبة 195% مقارنة بعام 2015.

وواصلت البنوك التمتع بمراكز مالية قوية وسليمة، شملت مستويات مريحة من رأس المال ومصدات السيولة تفوق بكثير الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية، إلى جانب جودة مرتفعة للأصول. وكما في 31 ديسمبر 2025، بلغت نسبة الشق الأول من رأس المال العادي 14.5%، ومتوسط نسبة إجمالي رأس المال 18.8%، ونسبة تغطية السيولة 238%، ونسبة صافي التمويل المستقر 145%. وخلال عام 2025، انخفضت نسبة القروض المتعثرة التراكمية لدى جميع البنوك إلى أدنى مستوى قياسي بلغ 1.76% (إجمالي) و0.70% (صافي).

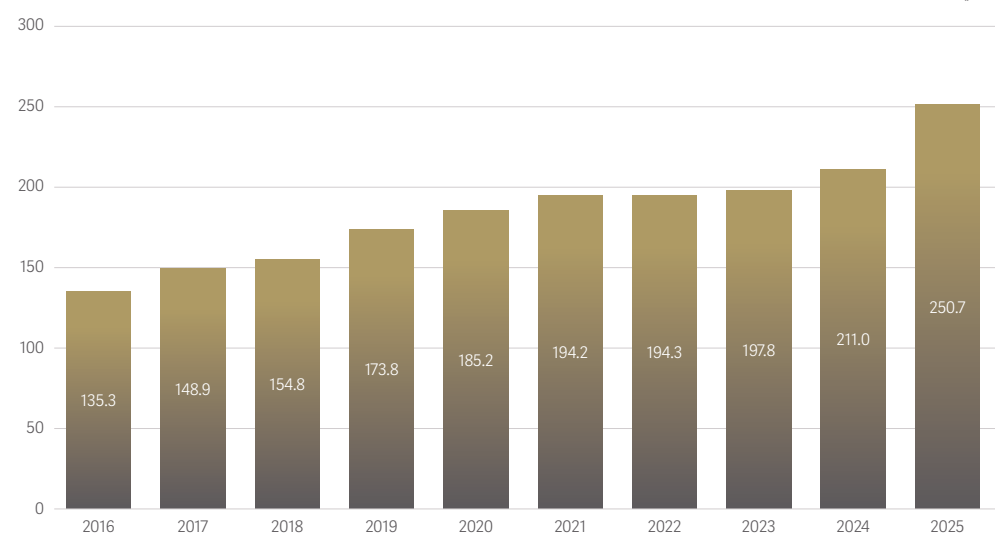
استمر التركيز الرقابي على ضمان سلامة ومتانة النظام المصرفي، مدعوماً بالمتابعة المستمرة للتطورات العالمية والإقليمية، بما في ذلك المخاطر الجيوسياسية المتغيرة، والبيئة الاقتصادية الكلية الصعبة، والاستخدام المتزايد للتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي.

كما استمر الاهتمام القوي من جانب البنوك العالمية بتأسيس وجود لها في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك الموافقة على ترخيص جديد من الفئة الأولى لبنك الكويت الوطني، الذي يمتلك خططاً طموحة لتوسيع حضوره في المركز.



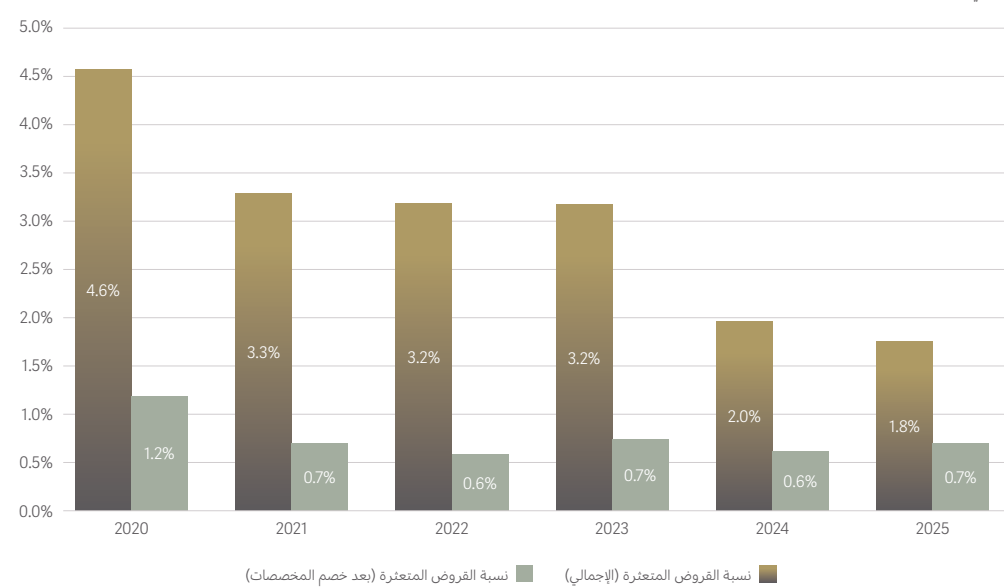
إجمالي أصول قطاع الخدمات المصرفية التجارية (بالمليار دولار أمريكي)

كما في 31 ديسمبر



نسبة القروض المتعثرة

كما في 31 ديسمبر





أبرز ملامح عام 2025

إدارة الثروات والأصول

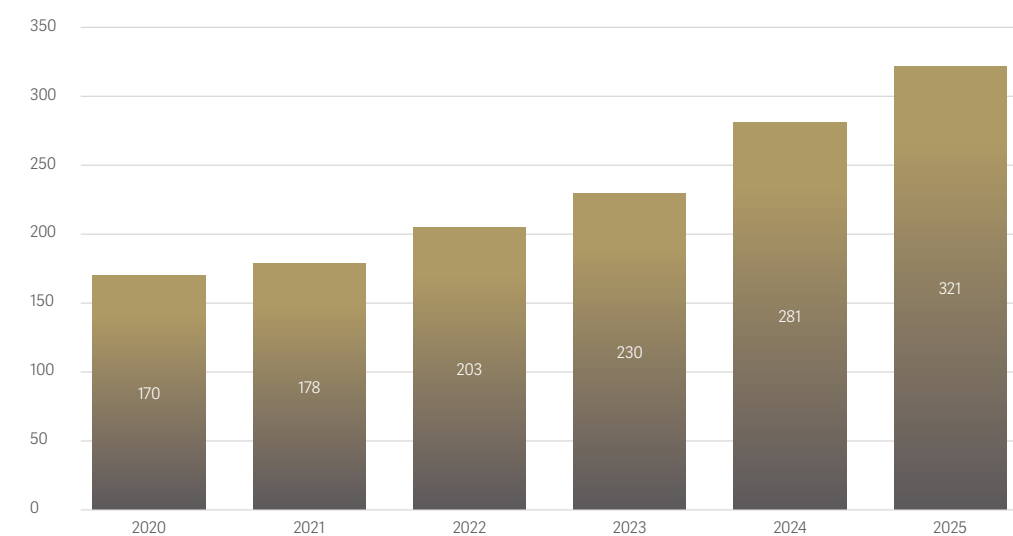
يواصل قطاع إدارة الثروات والأصول ترسيخ مكانته بوصفه أحد الركائز الأساسية لمنظومة مركز دبي المالي العالمي، سواء من حيث الحجم أو العمق.

توسّع قطاع إدارة الصناديق خلال عام 2025 ليضم 121 شركة مرخصة، فيما بلغت قيمة الأموال الخاضعة للإدارة 17 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2025. ويعكس ذلك المكانة المتنامية لدولة الإمارات باعتبارها وجهة مفضلة لتأسيس الصناديق وإدارتها.

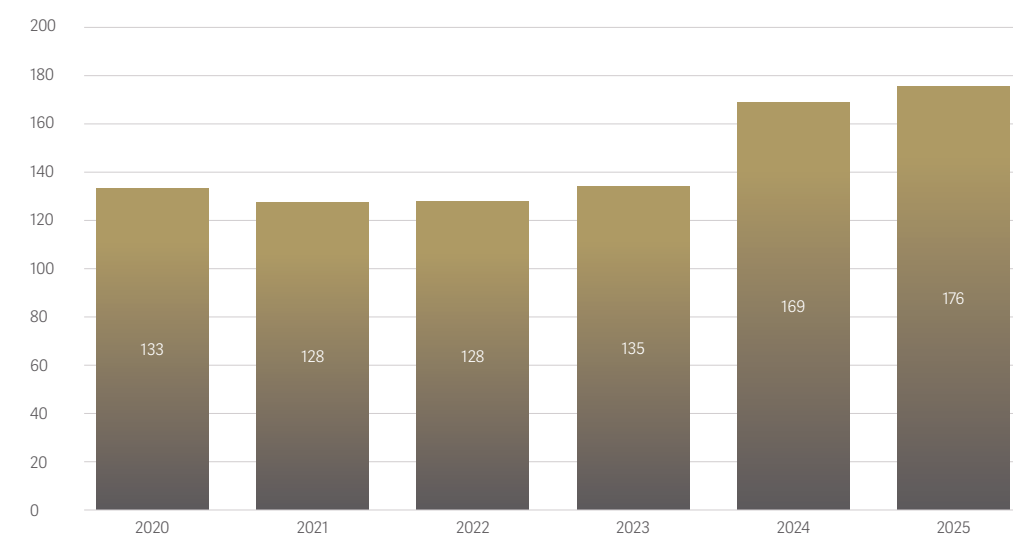
وعلى نطاق أوسع، يضم القطاع 321 شركة مرخصة، ما يجعله أكبر القطاعات الخاضعة لإشراف السلطة، بأصول خاضعة للإدارة تبلغ نحو 176 مليار دولار أمريكي.

كما واصل نشاط الخدمات المصرفية الخاصة نموه، حيث بلغت الأصول الخاضعة للمشورة 103.8 مليار دولار أمريكي، مسجلة نمواً سنوياً بنسبة 23%، بما يعزز مكانة مركز دبي المالي العالمي مركزاً رائداً لإدارة الثروات والأصول.

عدد الشركات المرخصة في قطاع إدارة الثروات
كما في 31 ديسمبر



إجمالي الأصول المدارة (بالمليار دولار أمريكي)
كما في 31 ديسمبر



أبرز ملامح عام 2025

أسواق رأس المال

واصلت أسواق رأس المال أداء دور محوري في دعم مكانة مركز دبي المالي العالمي بصفته مركزاً مالياً دولياً متكاملًا خلال عام 2025، من خلال تمكين تكوين رأس المال وتعزيز السيولة وترباط الأسواق.

بلغت القيمة الإجمالية للإدراجات الجديدة لأدوات الدين 30,6 مليار دولار أمريكي في عام 2025، ليرتفع إجمالي قيمة الإدراجات القائمة إلى 147,4 مليار دولار أمريكي. كما حافظ مركز دبي المالي العالمي على مكانته إحدى أبرز مناطق الاختصاص العالمية لإدراج الصكوك، بإدراجات قائمة بلغت قيمتها 107,9 مليار دولار أمريكي.

واصلت البنية التحتية للأسواق تطورها، مع وجود مؤسستين مرخصتين للأسواق تعملان ضمن مركز دبي المالي العالمي، إلى جانب شبكة متنامية من المشاركين شملت 29 جهةً معترفاً بها و44 عضواً معترفاً به.

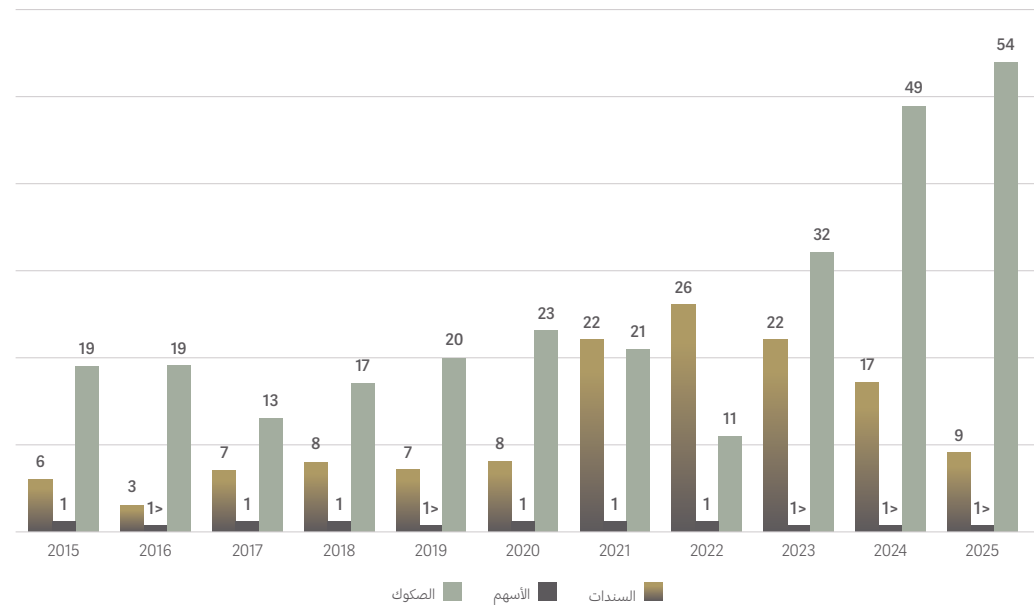
إلى جانب ذلك، واصلت منظومة الأسواق اتساعها وتطورها، مدعومةً بنمو أسواق الدخل الثابت وظهور منتجات جديدة، بما في ذلك الاعتراف برموز جديدة للعمليات المشفرة المرتبطة بعمليات ورقية لاستخدامها ضمن أنشطة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

حافظت سلطة دبي للخدمات المالية على تركيز قوي على نزاهة الأسواق، بما في ذلك رصد أنشطة التداول المشبوهة وتبادل المعلومات المتعلقة بها مع الجهات التنظيمية الدولية.



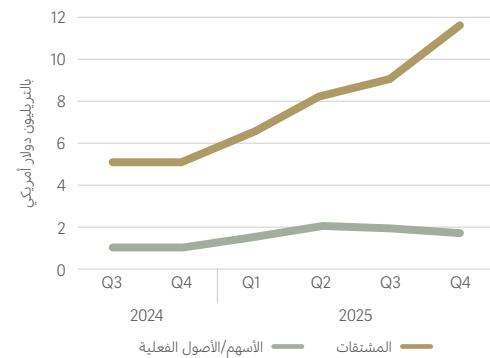
إجمالي عدد معاملات الإدراج بحسب نوع الورقة المالية

كما في 31 ديسمبر

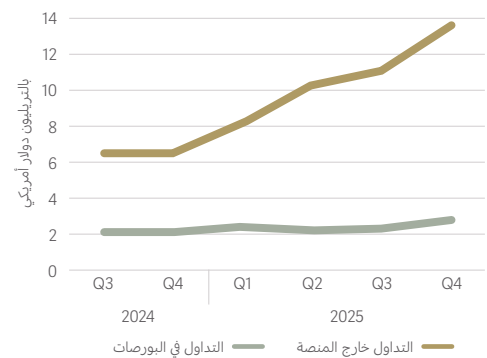


شهد العام أيضاً نمواً غير مسبوق في سوق التداول خارج البورصة في مركز دبي المالي العالمي، سواء من حيث حجم المعاملات أو قيمتها، إذ بلغت قيمتها 13 تريليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2025، إلى جانب ارتفاع عدد الشركات المشاركة. ويعكس هذا المسار التصاعدي توسع أنشطة الشركات وازدياد طلب العملاء وتعزز مكانة دبي مركزاً مالياً عالمياً يربط بين الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما يشكل مؤشراً إيجابياً على تطور الأسواق في مركز دبي المالي العالمي. وسنواصل العمل مع الشركات لفهم العوامل المحفزة للنمو وتحديد آليات إدارة المخاطر المرتبطة به، بما يضمن استدامة هذا النمو وانضباطه.

نوع الأداة المالية المتداولة خارج المنصة



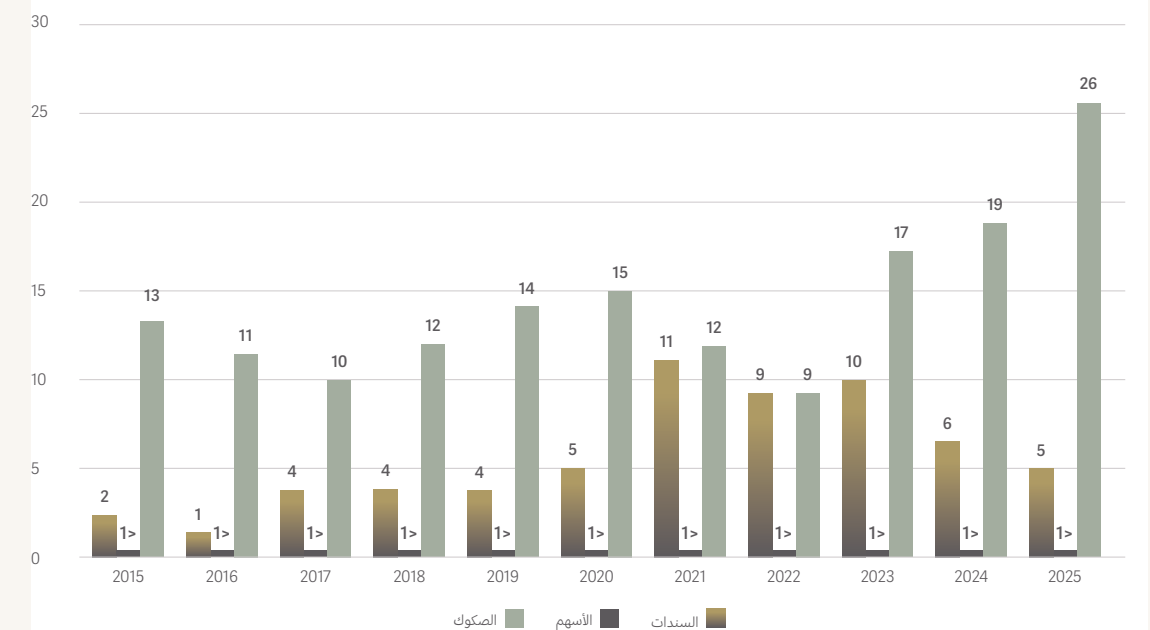
إجمالي نشاط التداول خارج البورصة



شهدت الشركات خلال العام زيادة ملحوظة في أنشطة التعامل والترتيب التي تمارسها في مركز دبي المالي العالمي. وكان هذا النمو أكثر وضوحاً في سوق التداول خارج البورصة، التي سجلت ارتفاعاً ملموساً في حجم المعاملات وقيمتها، إلى جانب زيادة عدد الشركات المشاركة. وتركز الجزء الأكبر من النمو الأخير في نشاط التداول خارج البورصة في المشتقات المالية، ولا سيما في معاملات الصرف الأجنبي ومنتجات أسعار الفائدة.

قيمة الإدراجات السنوية بحسب نوع الورقة المالية (بالمليار دولار أمريكي)

كما في 31 ديسمبر



أبرز ملامح عام 2025

قطاع التأمين

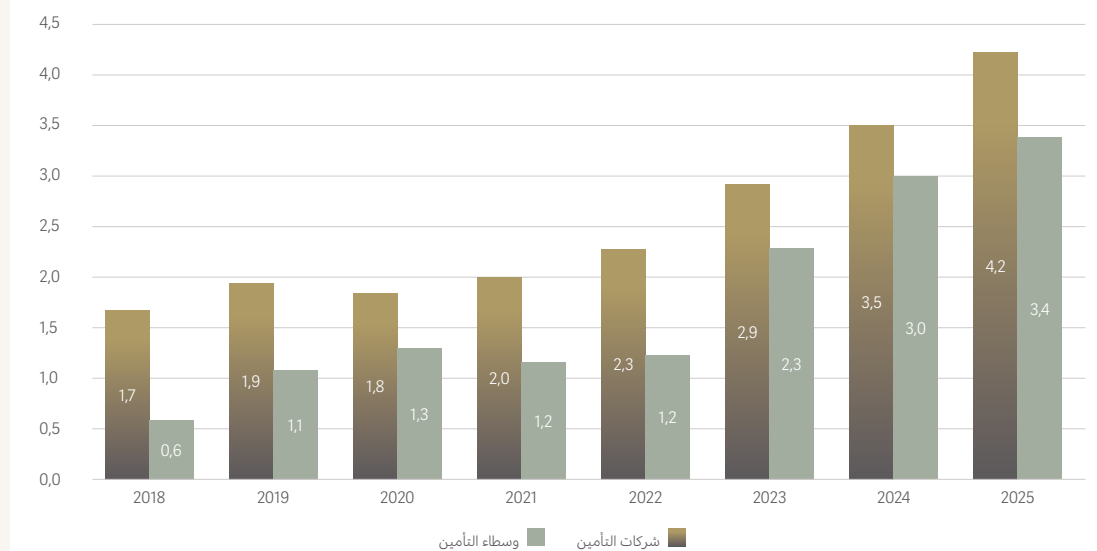
واصل قطاع التأمين تحقيق نمو قوي خلال عام 2025، مما عزز مكانة مركز دبي المالي العالمي بصفته مركزاً إقليمياً رائداً، مع ارتفاع عدد الجهات العاملة في القطاع بنسبة 15%.

وبنهاية العام، بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة الناتجة عن شركات إعادة التأمين ومكتتبي إعادة التأمين في مركز دبي المالي العالمي مستوى قياسياً بلغ 4.24 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت الأقساط المكتتبة عبر وسطاء التأمين 3.38 مليار دولار أمريكي، بما يعكس زيادة الطاقة الاستيعابية وتنوع المنتجات واتساع المشاركة في السوق.

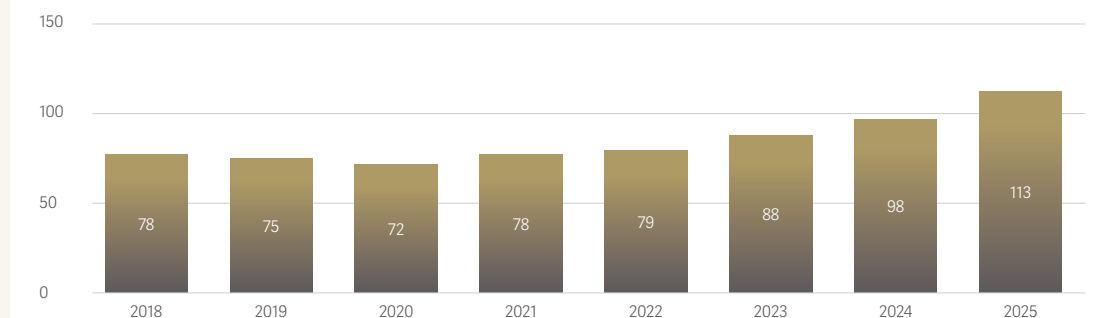
وظل التركيز الرقابي منصباً على تعزيز أطر الحوكمة والضوابط، مع اهتمام خاص بممارسات الاكتتاب وإدارة أموال التأمين وشفافية الإفصاحات المقدمة إلى الأطراف المقابلة.

كما واصل قطاع التأمين تطوره من خلال التوسع في نماذج الأعمال، بما في ذلك هياكل التأمين الأسير وإعادة التأمين، مما أسهم في زيادة عمق السوق ومستوى نضجه.

إجمالي الأقساط المكتتبة (بالمليار دولار أمريكي)
كما في 31 ديسمبر



عدد شركات التأمين
كما في 31 ديسمبر



اتساع المنظومة المالية ونضوجها

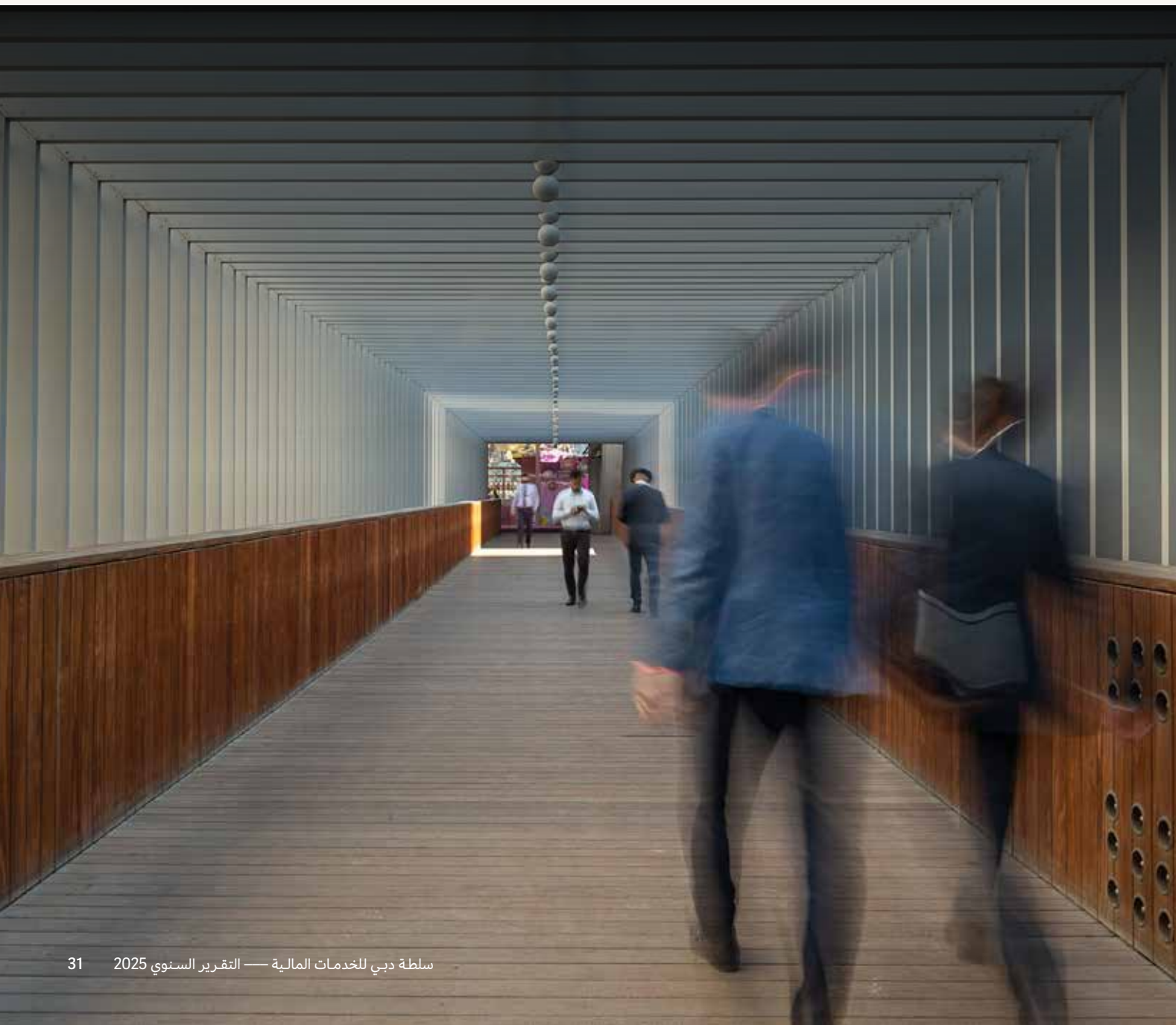
واصلت منظومة مركز دبي المالي العالمي اتساعها عبر مختلف القطاعات خلال العام، مدفوعةً بنمو الشركات وتزايد تنوع المشاركين، كما ازدادت عمقاً بفضل تنامي النشاط السوقي وتطور نماذج الأعمال.

أسهم هذا النمو في إيجاد بيئة عمل أكثر تعقيداً، وأظهرت الملاحظات الرقابية خلال العام أن الشركات مرتفعة النمو لا تزال تواجه تحديات في مواءمة أطر الحوكمة والضوابط مع وتيرة توسعها، لا سيما فيما يتعلق بإشراف مجالس الإدارة والضوابط الداخلية وتكامل وظائف إدارة المخاطر والامتثال.

ظل تحقيق نتائج إيجابية للعملاء والمستثمرين أولويةً أساسيةً للسلطة. وشملت المجالات التي تم تحديدها للتحسين والافصاح والشفافية وإدارة تضارب المصالح، ولا سيما في أنشطة الوساطة التأمينية والأنشطة المرتبطة بالاستثمار.

في الوقت ذاته، يواصل التوسع في استخدام التقنيات الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، إعادة تشكيل قطاع الخدمات المالية وطرح اعتبارات جديدة تتعلق بحماية العملاء والرقابة التنظيمية.

يظل تركيز سلطة دبي للخدمات المالية منصباً على ضمان أن يسهم الابتكار في تعزيز جودة النتائج المتحققة للعملاء والمستثمرين وشفافيتها وعدالتها، لا أن يكون على حسابها.



استراتيجيتنا

34 سياق عملنا التنظيمي

34 خارطة طريقنا

35 الركائز الاستراتيجية

- الركيزة الاستراتيجية الأولى:
ترسيخ نمو مستدام وقابل للتوسع وعالي الجودة
- الركيزة الاستراتيجية الثانية:
تطوير السياسات من خلال التعاون الاستراتيجي
- الركيزة الاستراتيجية الثالثة:
الابتكار المسؤول وإدارة المخاطر
- الركيزة الاستراتيجية الرابعة:
ترسيخ التميز التشغيلي

السياق العام

رَسّخت دبي مكانتها مركزاً مالياً عالمياً محورياً يتمتع بموقع استراتيجي عند ملتقى الشرق والغرب. ويتيح نطاقها الزمني الربط الآني بين الأسواق الرئيسية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأفريقيا، بما يضمن انسياباً سلساً لرؤوس الأموال وامتداد ساعات التداول عبر مختلف المناطق. وتستطيع الشركات تحقيق النمو في دبي لأنها تتيح الوصول إلى جزء أكبر من «اليوم العالمي» للأسواق.

كما تقع دبي في قلب النمو الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. وتمتد هذه المنطقة عبر أكثر من 70 دولة، ويزيد ناتجها المحلي الإجمالي على 10 تريليونات دولار أمريكي، وتضم 45% من سكان العالم¹. ومن هذا المنطلق، تتيح دبي الوصول إلى بعض أسرع اقتصادات العالم نمواً، بما تمثله من فرص استثمارية كبيرة.

وبدعم من إطار تنظيمي قوي قائم على المخاطر ومتناسب معها، وبنية تحتية عالمية المستوى، ومركز مالي دولي رائد يتمثل في مركز دبي المالي العالمي، تواصل دبي أداء دور محوري في تيسير التجارة والاستثمار والوساطة المالية عبر الحدود في هذه المنطقة الواسعة والمتنوعة.

وتؤدي سلطة دبي للخدمات المالية دوراً محورياً ينسجم مع طموح أجندة دبي الاقتصادية (D33) الرامي إلى ترسيخ مكانة دبي ضمن أكبر أربعة مراكز مالية عالمية. كما تقود تطوير المعايير الدولية في إطار مركز مالي دولي، وتعمل عن كثب مع الجهات التنظيمية والمستثمرين وأصحاب المصلحة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لتوسيع الأسواق المالية وتعميقها، بما يعزز دورها بوصفها المركز المالي الدولي الرائد في المنطقة.

خارطة طريقنا

حدّثت سلطة دبي للخدمات المالية استراتيجيتها في عام 2025 استجابةً للتحولات المتسارعة في قطاع الخدمات المالية، بما في ذلك التوسع السريع في اعتماد الذكاء الاصطناعي، وتزايد استخدام تقنيات السجلات الموزعة، وظهور نماذج أعمال جديدة.

تضمن الاستراتيجية المحدّثة بقاء النهج التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية مرناً وسريع الاستجابة ومتوافقاً مع المعايير الدولية، مع الاستمرار في دعم نمو السوق المستدام وعالي الجودة.

تشكّل استراتيجية سلطة دبي للخدمات المالية في ظل مشهد سريع التغير، يشمل النمو المتسارع لمركز دبي المالي العالمي، وتطور الأوضاع الاقتصادية الكلية والجيوسياسية العالمية، وتزايد تجزؤ الأطر التنظيمية، واشتداد المنافسة على استقطاب الكفاءات، وتسارع وتيرة الابتكار في مجالات مثل التحول الرقمي والذكاء

الاصطناعي والخدمات المصرفية المفتوحة والحوسبة الكمية. كما تعكس الاستراتيجية الفرص الاستراتيجية التي أوجدتها أجندة دبي الاقتصادية (D33)، واستراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2030، ومخطط دولة الإمارات للخدمات المالية، واستراتيجية الإمارات للتمويل الإسلامي 2031.

لا يُعدّ الوضع التنظيمي والابتكار وارتفاع المعايير مجرد عوامل تمكين، بل تمثل أيضاً محركات رئيسية للنمو المستقبلي. وتتمثل طموحات سلطة دبي للخدمات المالية في مواصلة توسيع مركز

مقدمة

استراتيجيتنا

قيادة وحوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

البيانات المالية

الملاحق

دبي المالي العالمي وتعميق دوره بوصفه مركزاً مالياً عالمياً قادراً على المنافسة، من خلال استقطاب الشركات عالية الجودة وإتاحة الفرص لازدهار القطاعات التقليدية والناشئة على حد سواء.

ترتكز خارطة الطريق الاستراتيجية لسلطة دبي للخدمات المالية على الأولويات الواردة في خطة الأعمال للفترة 2025–2026، وتنظم حول أربع ركائز استراتيجية رئيسية توفّر إطاراً واضحاً لتحقيق قيمة طويلة الأجل، وتعزيز فعالية العمل التنظيمي، ودعم التطور المستمر لمركز دبي المالي العالمي.

يدعم مكتب مخصص لإدارة المشاريع تنفيذ هذه الخارطة، من خلال تعزيز الحوكمة، ورفع كفاءة التنفيذ، وضمان التطبيق المنسق وفي الوقت المناسب للمبادرات الاستراتيجية. وعلى نطاق أوسع، تستند الاستراتيجية إلى نهج "سلطة واحدة" (One DFSA) الذي

ركائزنا الاستراتيجية

ترتكز استراتيجية سلطة دبي للخدمات المالية على أربع ركائز استراتيجية رئيسية:

تحقيق نمو مستدام وقابل للتوسع وعالي الجودة

دعم توسع الأسواق المالية وتعزيز مرونتها، مع تمكين نمو مستدام وقابل للتوسع وعالي الجودة، ولا سيما في قطاعات الخدمات المصرفية وإدارة الثروات والأصول وأسواق رأس المال والتأمين

صياغة السياسات بالتعاون التنظيمي الاستراتيجي

تعزيز التعاون التنظيمي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتوفير الوضوح للشركات التي تمارس أعمالها عبر الحدود

الابتكار المسؤول وإدارة المخاطر بكفاءة

تمكين نماذج الأعمال الجديدة والمتطورة من خلال نهج تنظيمي استشرافي ومتناسب

تحقيق التميز التشغيلي

تعزيز الفاعلية التشغيلية من خلال نموذج تشغيلي مرّن وقابل للتوسع

ومن خلال تكامل هذه الركائز الاستراتيجية، تصبح سلطة دبي للخدمات المالية في موقع يؤهلها للاستجابة لمشهد مالي سريع التطور، مع مواصلة دعم نمو مركز دبي المالي العالمي بوصفه مركزاً مالياً عالمياً قادراً على المنافسة ويتمتع بالمرونة.

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تحقيق نمو مستدام وقابل للتوسع وعالي الجودة

تعزيز نمو القطاع المالي ونضجه
ضمن منظومة مالية مزدهرة

مستهدفات سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2025

تنمية القطاع وتنويع أنشطته

ركزت سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025 على تحفيز الابتكار وتطوير الأسواق في مركز دبي المالي العالمي، من خلال استقطاب شريحة أوسع من كبرى مؤسسات الخدمات المالية التقليدية والشركات المالية المبتكرة على حد سواء، مع تمكين الشركات المرخصة من تنمية أعمالها انطلاقاً من المركز. ولم يقتصر هذا التوجه على زيادة عدد الشركات الفاعلة فحسب، بل ركز بالدرجة الأولى على استقطاب مؤسسات رفيعة المستوى وموثوقة ومبتكرة تلتزم بأعلى المعايير الدولية، بما يساهم في إثراء منظومة القطاع المالي، ويدعم تكوين رأس المال المستدام وتنشيط حركة تدفقات رؤوس الأموال، إلى جانب الارتقاء بجودة بيئة الأعمال في مركز دبي المالي العالمي ونضج أدواتها التنظيمية والمالية ومرونتها التشغيلية. وبناءً على ذلك، نجحت هذه الجهود في ترسيخ مكانة مركز دبي المالي العالمي باعتباره مركزاً مالياً دولياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، مع الاستناد إلى أربعة محاور عمل رئيسية تشمل الخدمات المصرفية، وإدارة الثروات والأصول، وأسواق رأس المال، والتأمين.

أهمية النمو المستدام والمطّرد وعالي الجودة

الثقة والجاهزية ركيزتان لاستمرار نمو الأسواق وتطويرها

تعمل سلطة دبي للخدمات المالية على تهيئة البيئة المواتية لضمان تحقيق نمو مستدام ومطّرد وعالي الجودة في مركز دبي المالي العالمي بما يساهم في تحقيق مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية (D33) واستراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2030، اللتين تهدفان إلى ترسيخ مكانة دبي ضمن أهم أربعة مراكز مالية عالمية بحلول 2033.

ترداد الحاجة إلى تنظيم واضح ومنصف وفاعل مع تصاعد التحديات الجيوسياسية، واضطراب الأسواق، وتسارع التحولات التقنية. وتبرز الحاجة الملحة إلى أهمية وجود سلطة قضائية مستقلة ومنظومة قانونية قادرة على فض المنازعات بعدالة وكفاءة. وتمنح هذه الركائز الشركات والمستثمرين والمشاركين في الأسواق مستويات أعلى من الثقة، كما تواصل رفع جاذبية مركز دبي المالي العالمي بوصفه مركزاً مالياً دولياً موثقاً.

تعمل السلطة على دعم النمو المستدام، والمطّرد، وعالي الجودة في مركز دبي المالي العالمي من خلال ما يلي:

- **اعتماد نهج تنظيمي مرّن يتناسب مع طبيعة المخاطر وحجمها**، يركّز على النتائج العملية بدل الاكتفاء بالامتثال لقواعد تفصيلية صارمة، بما يمنح الشركات مساحة تنظيمية مرنة تتيح لها التطور، واختبار نماذج عمل مبتكرة، والسعي نحو التوسع والنمو ضمن أطر واضحة ومدروسة لإدارة المخاطر
- **مواصلة الحوار المنتظم وإجراء المشاورات الاستباقية مع قطاع الخدمات المالية**، بهدف الفهم الدقيق لأولويات نمو الشركات ورصد التحديات التي تواجهها، ومن ثم تعديل السياسات والأطر التنظيمية بمرونة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بما يضمن تهيئة بيئة أعمال مثالية ومحفزة للشركات التي تتخذ مركز دبي المالي العالمي قاعدة انطلاق لها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا
- **الالتزام بالمعايير الدولية والإسهام في تطويرها**، من خلال تبادل الخبرات والرؤى الاستراتيجية مع الجهات التنظيمية النظرية في دولة الإمارات، وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، بما يضمن تعزيز دور دبي القيادي في بلورة ملامح المنظومة المالية المقبلة.

من خلال توفير إطار تنظيمي مستقر ومحقّر في آن واحد، يمنح مركز دبي المالي العالمي شركات الخدمات المالية قاعدة موثوقة تمكنها من ريادة الابتكار، وتنمية أعمالها، وتطوير قدراتها، إلى جانب بناء شراكات وروابط دولية وثيقة. وبذلك، ترسخ مكانة دبي الرائدة وقدرتها التنافسية على استقطاب حصة أكبر من تدفقات الأنشطة المالية العالمية والابتكارات المرتبطة بها.

كما تواصل سلطة دبي للخدمات المالية جهودها الدؤوبة في تطوير إطارها التنظيمي وتعزيز التواصل الاستباقي مع كافة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يساهم في ترسيخ جسور الثقة بين الشركات والمستثمرين، والتعريف بمعايير مركز دبي المالي العالمي وممارساته المرجعية المعتمدة، إلى جانب تمكين السلطة من أداء دور قيادي في تحديد مسار النظام المالي العالمي في المرحلة المقبلة. وتمنح السياسات الاستشرافية القائمة على تقييم المخاطر والتي تتناسب تماماً مع طبيعة المخاطر وحجمها مركز دبي المالي العالمي أساساً عملياً لمواصلة النمو، فيما يكملها تفعيل قنوات التواصل المستمر مع القطاع والجهات التنظيمية النظرية، بما يدعم التطور المستدام وبعيد المدى لأسواق دبي المالية.

كيف نحقق ذلك؟

حوار مستمر مع القطاع وتهيئة بيئة تنظيمية مرنة تواكب نموه

شكل دخول الهدف التنظيمي الثانوي لسلطة دبي للخدمات المالية حيّز النفاذ في 2025 منعطفاً استراتيجياً إذ منحت السلطة أساساً تشريعياً صريحاً لها دعم تطور قطاع الخدمات المالية ونموه في مركز دبي المالي العالمي، شريطة ألا يتعارض ذلك مع مستهدفاتها الأساسية المتمثلة في ترسيخ الثقة بالأسواق، وحماية المستهلكين، والحد من الجرائم المالية ومكافحتها. وبناءً على ذلك، ساهم هذا التطور التشريعي في تحويل النهج الذي طالما التزمت به السلطة في ممارستها العملية إلى أساس قانوني واضح، إذ تنظر السلطة إلى التنظيم باعتباره أداة لتمكين النمو المستدام وتحفيز الابتكار، لا قيداً يحدّ من تطور القطاع وازدهاره.

علاوة على ذلك، فقد أتاح هذا الهدف الثانوي لسلطة دبي للخدمات المالية أن تتخذ قراراتها في مجالي السياسات والرقابة بناءً على تقييم دقيق لأثرها المباشر في تطور السوق، وتحفيز الابتكار، وتعزيز القدرة التنافسية لمركز دبي المالي العالمي، وبما يضمن تحقيق توازن مرّن وعملي بين الحفاظ على بيئة رقابية صارمة من جهة، وتهيئة مناخ جاذب يدعم الابتكار والنمو من جهة أخرى.



الإنجازات المحققة في عام 2025

نمو مدروس وإدارة فاعلة للمخاطر

واصلت البنوك، وشركات إدارة الثروات والأصول، وشركات التأمين، ونخبة من كبرى المؤسسات المالية العالمية توسيع حضورها وترسيخ أعمالها في مركز دبي المالي العالمي خلال 2025. ويؤكد هذا النمو قوة صناعة الخدمات المالية في دبي، كما يعكس الحضور الدولي والمكانة الريادية التي يتبوأها المركز على الخارطة المالية العالمية.

الخدمات المصرفية

ملءة مصرفية متينة وجودة أصول عالية في ظل نمو مستدام

بلغ إجمالي الميزانيات العمومية لبنوك مركز دبي المالي العالمي 251 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من 2025، بزيادة قدرها 19% على أساس سنوي، و195% مقارنة بنهاية 2015. وفي الوقت نفسه، تراجعت النسبة التراكمية للقروض المتعثرة لدى جميع البنوك إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 1.76% على أساس إجمالي و0.70% على أساس صاف، وهو ما يؤكد احتفاظ البنوك بمراكز رأسمالية قوية ومستقرة وقواعد أصول عالية الجودة بالتوازي مع وتيرة نموها المتسارعة.

كما كثف فريق الرقابة المصرفية أنشطة الرقابة الميدانية خلال العام، للتثبت من سلامة أداء البنوك ومثانة النظام المصرفي في مركز دبي المالي العالمي، إلى جانب بناء استجابات مبكرة للمخاطر الناشئة. وتكاملاً مع هذه الجهود، عقد الفريق سلسلة من الاجتماعات مع بنوك من مناطق اختصاص مختلفة تسعى لتأسيس أعمالها من المركز، كما منحت السلطة رخصة جديدة من الفئة الأولى لبنك كويتي رائد يمتلك خططاً طموحة لتنمية وتوسيع

أعماله في المركز.

على صعيد التعاون الرقابي، واصل الفريق تواصله الاستباقي والفاعل مع الجهات التنظيمية في بلدان منشأ البنوك الإقليمية والدولية العاملة في مركز دبي المالي العالمي، من خلال عقد اجتماعات ثنائية والمشاركة في منتديات متعددة ومجموعات لإدارة الأزمات. ومن أبرز ذلك أن سلطة دبي للخدمات المالية استضافت في مايو 2025 النسخة الأولى من الملتقى الرقابي ضمن فعاليات قمة دبي للتكنولوجيا المالية في مركز دبي المالي العالمي، بمشاركة واسعة ضمت أكثر من 30 جهة تنظيمية وممثلين عن 18 هيئة، لمناقشة المخاطر الناشئة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في الخدمات المالية. وقد أسهم هذا الملتقى في تطوير التعاون الرقابي، وتشارك الخبرات، وتوحيد الرؤى وتطوير الفهم المشترك للتوقعات التنظيمية المستقبلية، كما عزز مكانة مركز دبي المالي العالمي كمنصة محورية قادرة على قيادة حوار إقليمي متخصص وتعاون رقابي يتجاوز حدود الاختصاصات المحلية.

إدارة الثروات والأصول

نمو متسارع تحت مظلة رقابية شاملة

سجل نشاط إدارة الثروات والأصول في مركز دبي المالي العالمي نمواً لافتاً خلال 2025، مدفوعاً بمنظومة رقابية شاملة وتحديثات استباقية في السياسات. وبات المركز يضم ما يزيد بكثير على 300 شركة متخصصة في إدارة الثروات، وترسخت مكانة المركز ضمن أفضل خمسة مراكز عالمية لصناديق التحوط، بعد أن تضاعف عدد الصناديق المسجلة لديه في 2025، ومن بينها صندوقان يعدان من الأكبر عالمياً. ولم تقتصر آثار هذه التطورات على زيادة تنوع الشركات العاملة في المركز فحسب، بل أسهمت أيضاً في جذب مزيد من العملاء ورؤوس الأموال والمواهب، مما أسهم في تحفيز دورة نمو مستدامة في المنظومة المالية الأوسع في دبي.

"يستند النمو القوي والمستدام بالدرجة الأولى إلى التزام الشركات، بالتوازي مع توسع أعمالها، بأرفع معايير الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ومن هذا المنطلق، تشكل الرقابة الفاعلة ركيزة أساسية لتحفيز الابتكار ومواصلة النمو ضمن منظومة مالية مرنة وتحظى بالثقة".

جستن بالداشينو، مدير عام، إدارة الرقابة



تقييمات مخاطر مكافحة غسل الأموال

شملت تقييمات مخاطر مكافحة غسل الأموال شركات إدارة الثروات والوساطة والتمويل الجماعي وغيرها من الشركات الخاضعة للتنظيم، واستكملت تلك التقييمات بإجراء مراجعات دقيقة لمدى امتثال قطاع التأمين لمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة (TFS)، ومراجعات لمدى إمتثال مسؤولي الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال لمتطلبات التطوير المهني المستمر

تنسيق وطني لمكافحة غسل الأموال

شاركت السلطة بفاعلية في تعزيز جهود الامتثال الوطنية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال، والتي شملت مراجعات مخاطر تمويل انتشار التسليح وتشريعات مكافحة غسل الأموال، إلى جانب استعدادات مكثفة ومستمرة لمواكبة عملية التقييم المتبادل لدولة الإمارات من مجموعة العمل المالي (FATF) والمقرر إجراؤها في منتصف عام 2026

كثّفت فرق إدارة الرقابة أعمالها وتواصلها مع كافة الجهات الخاضعة للرقابة بما يواكب هذا التوسع، حيث شملت أبرز المبادرات لعام 2025 ما يلي:

مراجعات رقابية متخصصة

مراجعات شاملة تناولت الإبلاغ عن المخالفات، وترتيبات الحفظ الذاتي لدى مديري الصناديق، بالإضافة إلى تقييم الشركات ذات النمو السريع، وصاحبت هذه المراجعات جلسات تواصل تفاعلية حضرها عدد كبير من المعنيين لمناقشة النتائج المحققة واستعراض الممارسات السليمة

تواصل مخصص مع الشركات المرخصة حديثاً

نظمت فرق الرقابة سلسلة جلسات تواصل للشركات المرخصة حديثاً، شارك خلالها المشرفون ملاحظاتهم بشأن مواطن التعثر الشائعة وكيفية تجنبها والممارسات السليمة لمساعدة الشركات الوافدة إلى المركز مؤخراً على بناء ركائز امتثال سليمة وموثوقة



التأمين

رقابة احترازية فعالة تواكب نمو قطاع التأمين وتنافسيته

شهد قطاع التأمين في مركز دبي المالي العالمي زخماً ونشاطاً استثنائياً عام 2025، شمل شركات إعادة التأمين، وشركات التأمين التابعة للمجموعات (captives)، ومكتسبي التأمين، والوسطاء، بالإضافة إلى الشركات الجديدة التي طرحت حلولاً مبتكرة. وسجل إجمالي أقساط التأمين المكتسبة في المركز خلال السنة، كما في 31 ديسمبر 2025، مستويات قياسية غير مسبقة، إذ سجلت شركات إعادة التأمين ومكتسبو إعادة التأمين 4.24 مليار دولار أمريكي، وسجل وسطاء التأمين 3.38 مليار دولار أمريكي، بما رشح مكانة مركز دبي المالي العالمي الريادية كمركز إقليمي متقدم وموثوق لخدمات التأمين وإعادة التأمين.

على الصعيد التشغيلي، واصل فريق الرقابة على التأمين تطوير نهجه القائم على المخاطر في عام 2025، حيث أجرى تقييمات ميدانية دورية ومكثفة للشركات ذات الأثر الرقابي الأكبر في السوق، إلى جانب مراجعة أطر الحوكمة والضوابط المرتبطة بعمليات الاكتتاب التأميني وآليات التعامل مع الأموال وشفافية الإفصاح عن المعلومات. كما عدّلت السلطة نموذج أعمال شركات التأمين التابعة للمجموعات بهدف تركيز الجهود الرقابية على المخاطر الفعلية، وذلك من خلال تحديث متطلبات الفروع بما يضمن تعزيز مرونة القطاع ككل وقدرته على التكيف.

كما واصلنا حضورنا الفاعل في مجال العمل الاكتواري من خلال تقديم كلمات رئيسية ومشاركات تحليلية في المؤتمر العربي للإكتواريين 2025، إضافة إلى تنظيم جلسات وفعاليات متخصصة أخرى على مدار العام.

التدقيق

معايير مهنية رفيعة تعزز موثوقية وجودة أعمال التدقيق

شهدت مهنة التدقيق في مركز دبي المالي العالمي تطوراً لافتاً ونمواً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة. وتوحيجاً لهذا المسار التنموي، وافقت سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2025 على أول استثمار من جهة مستقلة في شركة تدقيق مسجلة على مستوى المنطقة. ويبرهن هذا الإنجاز الريادي على نضج القطاع وقدرته التنافسية على استقطاب رأس المال المؤسسي، مع التأكيد على ضرورة إخضاعه لرقابة تنظيمية صارمة بما يضمن بقاء جودة التدقيق في طليعة الأولويات.

كما فرضت السلطة على مدققي الحسابات للشركات المدرجة إصدار تقارير شفافية دورية بهدف تزويد لجان التدقيق وأصحاب المصلحة المعنيين بالمعلومات ذات الأهمية. ويمثل هذا المتطلب الخطوة الأولى من نوعها التي تقرها جهة تنظيمية على مستوى دولة الإمارات، وهو ما يعد دليلاً راسخاً على مواكبة مركز دبي المالي العالمي لأحدث التحولات العالمية في مهنة التدقيق، ويؤكد استمرار وضع جودة التدقيق ونزاهته في صدارة أولويات الإطار الرقابي للمركز.

إدارة التنفيذ

نزاهة الأسواق وحماية المجتمع المالي

يضع نهج إدارة التنفيذ بناء الثقة وتعزيز المصداقية في الإطار التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي في صدارة أولوياته، إلى جانب ترسيخ نزاهة الأسواق من خلال أدوات الردع الفاعلة والمساءلة الشاملة.



كما يحدّد من السلوكيات المخالفة عبر فرض إجراءات وعواقب واضحة ومتناسبة، ويوجّه الموارد الرقابية نحو المواضيع التي تحقق الأثر الأكبر، ويراعي أرفع المعايير والممارسات العالمية في التنفيذ إلى جانب حماية أصحاب المصلحة، بمن فيهم المستثمرون والشركات والمجتمع المالي الأوسع.

شهد عام 2025 نشاطاً مكثفاً لفريق إدارة التنفيذ في سلطة دبي للخدمات المالية، إذ عمل الفريق على 17 تحقيقاً، من بينها ثمانية تحقيقات جديدة، في حين تم اختتام وإغلاق سبعة تحقيقات. وتناولت هذه التحقيقات رصد وملاحقة أنشطة مالية غير مرخصة وادعاءات زائفة ومضللة بالحصول على ترخيص من السلطة، إلى جانب إخفاقات جوهرية في الأنظمة والضوابط، ومخالفات لمبادئ السلطة، وممارسات ضللت المستثمرين وعامة الجمهور. وبرزت ضمن بؤر التركيز ممارسات يشتبه في اعتمادها أسلوب "الاستدراج ثم الاستبدال"، حيث قامت شركات قائمة في المركز بإحالة مستثمرين إلى شركات ذات صلة في مناطق اختصاص ضعيفة التنظيم.

تلقت سلطة دبي للخدمات المالية 705 شكاوى خلال عام 2025، مسجلة زيادة قدرها 5% عن عام 2024. وتعلّق أكثر من نصف هذه الشكاوى بشركات أو أفراد أو ترويج لعمليات احتيال تقع خارج نطاق اختصاص السلطة. وقد نجحت السلطة في تقييم وإنهاء 81% من إجمالي الشكاوى الواردة بشأن شركات أو أفراد يندرجون ضمن نطاق اختصاصها خلال 28 يوماً من تاريخ استلام الشكوى.

اتخذت السلطة إجراءً تنفيذياً حازماً بحق أحد الأفراد نظراً لثبوت عدم نزاهته أو إخفاقه في ممارسة معايير العناية والاجتهاد، ومنعته نهائياً من مزاولة أي مهام مرتبطة بتقديم الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي أو انطلاقاً منه.

رصد فريق إدارة التنفيذ أنماط المخالفات المتكررة، والتي تصدرها انتشار مخططات بونزي وعمليات الاحتيال القائمة على انتحال الهوية أو استنساخها. وتفرض الطبيعة متعددة مناطق الاختصاص لكثير من الممارسات المخالفة التي تؤثر في المركز تعاوناً تنظيمياً وثيقاً، لذلك فقد عمقت السلطة أطر تعاونها مع الجهات التنظيمية المحلية والإقليمية والدولية، وأسهمت بشكل فاعل في أعمال هيئات وضع المعايير الدولية.

شكل التنسيق الوثيق داخل سلطة دبي للخدمات المالية والتواصل المستمر مع القطاع المالي ركيزة أساسية لأولويات السلطة، حيث يسهم تطوير السياسات واللوائح وتطبيقها بفعالية في صون السمعة المرموقة لمركز دبي المالي العالمي من حيث الشفافية والنزاهة، بالتوازي مع تحفيز وتمكين نمو القطاع. وتحقيقاً لهذه الرؤية، شاركت إدارة التنفيذ في جلسات تواصل مع القطاع لتقديم إيضاحات عملية بشأن قضايا الحوكمة والسلوك الناشئة، وتحديد ورسم مسارات واضحة لتحسين الممارسات. وقد أثمر هذا النهج الاستباقي التعاوني عن تمكين مركز دبي المالي العالمي من ترسيخ مكانته الرائدة كمركز مالي عالمي آمن وخاضع لتنظيم فعال، مما يشكل دعامة أساسية لاستدامة نمو السوق وتنافسيته ومرونتها على المدى الطويل.

حماية المستهلكين وتعزيز الوعي بمخاطر الاحتيال

أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية 49 تنبيهاً للمستهلكين في عام 2025، بزيادة قدرها 69% مقارنة بـ 29 تنبيهاً في عام 2024. ويعكس هذا الزخم الرقابي المكثف ارتفاع محاولات الاحتيال التي تحاول استغلال السمعة المرموقة لمركز دبي المالي العالمي وعلامته التجارية، كما يعكس موقف السلطة العملي في توفير مظلة حماية كاملة للمستهلكين وصون نزاهة الأسواق.

تنظيم مرن وسريع الاستجابة لآفاق الأسواق الجديدة

تميّز عام 2025 بإطلاق حزمة من المبادرات التي نجحت في تعميق قنوات تواصل السلطة مع السوق والشركات المرخصة، وقد واكب ذلك تحديث متكامل للمتطلبات التنظيمية بما يخفف الحواجز غير الضرورية ويفسح المجال لاستقاطاب وتطوير نماذج أعمال جديدة، الأمر الذي أسهم في إثراء وتنوع أنشطة مركز دبي المالي العالمي وعزز من تماسك قاعدته المالية.

"إن فلسفتنا التنظيمية لا تقف عند حدود رصد أوجه القصور أو الإخفاقات

السابقة، بل تركز بالدرجة الأولى على تحفيز الشركات لتبني رؤى

مستقبلية والتعامل مع التزاماتها التنظيمية بمنهجية استباقية مرنة. ومن

هذا المنطلق تولي السلطة أهمية بالغة للحوار المستمر مع السوق بشأن

المسار الأنسب لقضايا مثل الحوكمة إلى جانب تعزيز جهودنا في تقديم

التوجيهات وتوضيح التوقعات التنظيمية بما يدعم الامتثال الفعّال".

ألان لينينغ، مدير تنفيذي، إدارة التنفيذ

تعزيز الشفافية في آليات التشاور التنظيمي

وشعت سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2025 قنوات تواصلها مع القطاع المالي، حيث عقدت سلسلة من الجلسات الدورية التي استهدفت إحاطة ممثلي القطاع بأبرز المستجدات والتطورات المحورية، ومنها ضوابط مكافحة غسل الأموال. وعلى صعيد السياسات، أحدث فريق إدارة السياسات والشؤون القانونية تحولاً جوهرياً في آلية التشاور بشأن التحديثات التنظيمية، بهدف فتح قنوات حوار أكثر وضوحاً مع السوق وتعزيز قدرة المشاركين على فهم المنهجيات والآليات التي تستند إليها عملية اتخاذ القرار التنظيمي.

اعتمدت المشاورات العامة سابقاً على تلقي ملاحظات السوق بشأن التعديلات التنظيمية المقترحة، ثم دراستها وتقييمها قبل اعتماد القواعد الجديدة ونشرها. غير أن هذا النهج لم يكن يتضمن إحاطة الجمهور بكيفية دراسة ملاحظات السوق، أو الإجراءات التي اتخذتها بناءً عليها، أو مدى انعكاسها في النصوص التنظيمية النهائية.

شهدت هذه الآلية تطوراً مهماً مع إطلاق بيانات الردود على ملاحظات القطاع، وتمثل هذه البيانات وثائق مرجعية توضح بشكل تفصيلي ملاحظات سلطة دبي للخدمات المالية في الملاحظات ذات الصلة الواردة من القطاع وردودها عليها، وتشرح كيفية دمج تلك الملاحظات في عملية صنع السياسات. وقد شكّل هذا التطور خطوة مهمة في شفافية العمل التنظيمي، وأكد التزام السلطة بصياغة السياسات بطريقة تراعي واقع القطاع وتحدياته العملية.

تعزيز الحوار الرقابي ورفع مستوى الشفافية في التوقعات التنظيمية

استضافت سلطة دبي للخدمات المالية في نوفمبر 2025 جلسة التواصل السنوية، والتي شكلت منصة استراتيجية جمعت أكثر من 500 من كبار المسؤولين التنفيذيين، وخبراء الامتثال والشؤون القانونية، ومسؤولي الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال من قطاعات الخدمات المصرفية وإدارة الثروات والأصول وأسواق رأس المال والتكنولوجيا المالية داخل مركز دبي المالي العالمي. وقد ركزت الجلسة على تقديم مراجعات شاملة وتحديثات جوهرية بشأن أولويات السلطة الرقابية وتطلعاتها التنظيمية في مجالات الحوكمة، والرقابة على الذكاء الاصطناعي، ومكافحة الجرائم المالية، والمخاطر السيبرانية، ومعايير الامتثال، بما أكد التزام السلطة بمبادئ الشفافية والتواصل الاستباقي المستدام مع القطاع والرقابة القائمة على تقييم المخاطر بما يواكب النمو السريع للمنظومة المالية للمركز.

إرشادات رقابية موجهة للسوق

أصدر فريق إدارة السياسات والشؤون القانونية في عام 2025 حزمة من الإرشادات والتوجيهات الرقابية ركزت على معالجة مسائل من بينها الرموز المُشفرة وتعزيز المرونة التشغيلية.

تعتمد هذه الإرشادات مبادئ عامة بدلاً من الاعتماد على قواعد تفصيلية صارمة، وذلك بهدف نقل تطلعات وتوقعات سلطة دبي للخدمات المالية إلى السوق بكل شفافية، ومنح المشاركين تصوراً واضحاً لمسؤولياتهم العامة وأفضل الممارسات، مع الحفاظ على مرونة النهج التنظيمي وقدرته على الاستجابة لتغيرات السوق بسرعة مدروسة.

مبادرة استراتيجية لدعم نمو وتنافسية القطاع المالي

أطلقت السلطة في عام 2025 مشروعاً شمل فرقها كافة، تحت قيادة المستشار العام، لاستكشاف آفاق وفرص واحدة لدعم نمو قطاع الخدمات المالية، بما يتماشى مع مستهدفات السلطة المحدثة ومبادراتها المشتركة ذات الأولوية. وأكد المشروع أن دور المستشار العام في سلطة دبي للخدمات المالية يتجاوز إدارة المخاطر القانونية، ليشمل بناء أطر تنظيمية سليمة قانونياً وتتيح لجميع الشركات في مركز دبي المالي العالمي تحقيق التوسع والنمو المستدام.

بناءً على ذلك، نجحت المبادرة في إعادة تعريف الدور التنظيمي وترسيخه باعتباره محركاً رئيسياً وممكناً للأعمال بدلاً من كونه أداة لفرض القيود؛ وذلك عبر تهيئة بيئة جاذبة ومحفزة تُتيح للشركات آفاقاً أرحب للابتكار، وتستقطب تدفقات رؤوس الأموال ونماذج الأعمال الجديدة، وتعزز مستويات ثقة السوق.

"في سلطة دبي للخدمات المالية، لا يقتصر دور المستشار العام على حماية الجهة من المخاطر القانونية فحسب، بل يمتد ليكون المهندس الاستراتيجي الداعم لمسيرة النمو المستدام. فعندما تتكامل الحوكمة الرشيدة والاستراتيجية القانونية مع رؤية صياغة السياسات، ويتعزز الحوار الشفاف والمفتوح مع القطاع، وترسخ مبادئ الوضوح والتناسب والقدرة على التنبؤ بالمسارات التنظيمية، يسهم المستشار العام بشكل فعال في بناء بيئة تمكن الشركات من الابتكار بمسؤولية والنمو بثقة".

منى دندن، المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة

تطوير وتحديث نظام إدارة الصناديق

باشرت السلطة اتخاذ خطوات عملية لتنقيح وتحديث جوانب جوهرية من اللوائح التنظيمية استناداً إلى المعايير الدولية المستجدة، وتحولات السوق الديناميكة وتلبيةً للاحتياجات المتطورة للقطاع ، وتغير احتياجات القطاع. وفي أواخر عام 2025، بدأت سلطة دبي للخدمات المالية، بقيادة فريق إدارة السياسات والشؤون القانونية، مراجعة كبيرة لنظامها الخاص بمديري الصناديق، وهو سوق حيوي شهد نمواً واسعاً وتنوعاً كبيراً منذ آخر تحديث شامل للنظام قبل أكثر من عقد. وتهدف هذه المبادرة إلى إتاحة المجال أمام مديري الصناديق لتنويع استراتيجياتهم وتوسيع أنشطتهم انطلاقاً من مركز دبي المالي العالمي، مع الحفاظ على أعلى مستويات حماية المستثمرين ومعايير إدارة المخاطر. وستستمر المراجعة خلال عام 2026، على أن يدخل النظام المعدل حيز التطبيق على مراحل مدروسة خلال عامي 2026 و2027.

تحديث نظام الرموز المُشفرة

أقرّت سلطة دبي للخدمات المالية في ديسمبر 2025 حزمة من التحديثات الجوهرية على اللوائح التنظيمية الخاصة بالرموز المُشفرة، والتي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2026. وتنقل القواعد الجديدة مسؤولية تقييم ملاءمة كل رمز مشفر إلى الشركات نفسها، مما يعزز من كفاءتها التشغيلية وسرعة استجابتها لمتطلبات السوق، وتلغي بعض الحدود والقيود المفروضة على الصناديق التي تستثمر في هذه الأصول، مع الإبقاء على الاشتراطات الصارمة المتعلقة بإدارة مخاطر فعالة والالتزام بمعايير السلطة. ويمنح هذا التطور المشاركين في السوق مساحة تشغيلية أوضح، مع حماية المستثمرين وترسيخ اليقين التنظيمي في ظل المتغيرات المتسارعة التي تشهدها السوق.

ترسيخ عمق وتنوع أسواق رأس المال في مركز دبي المالي العالمي

تمثل أسواق رأس المال الفاعلة وعالية الكفاءة ركيزة أساسية لنجاح مركز دبي المالي العالمي على المدى الطويل، وترسيخ مكانته كمركز مالي عالمي شامل ومتقدم، بما يتكامل مع أجندة دبي الاقتصادية (D33) واستراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2030. وتعمل السوق النشطة والمتميزة بمستويات سيولة مرتفعة داخل المركز كحجر زاوية لمنظومة مالية متكاملة، إذ تستقطب شركات الوساطة والمتعاملين ومديري الأصول وبنوك الاستثمار ومكتتبي الإصدارات، إلى جانب أمناء الحفظ وشركات الأبحاث ووكالات التصنيف والمستشارين القانونيين والجهات المصدرة من الشركات.

يتولى فريق إدارة الأسواق في سلطة دبي للخدمات المالية تمكين وتطوير أسواق رأس المال من خلال ترخيص مؤسسات السوق والإشراف عليها، وتقييم الطلبات المتعلقة باستخدام رموز العملات الورقية في الخدمات المالية داخل مركز دبي المالي العالمي، والاعتراف بالأعضاء ومشغلي الأسواق ومراكز المقاصة من خارج المركز. كما تعتمد الجهة المختصة بالإدراجات في إدارة الأسواق نشرات الاكتتاب للعروض المطروحة في المركز، وتدير القائمة الرسمية للأوراق المالية، وتراجع إجراءات الشركات وعمليات الاستحواذ، إلى جانب أنظمة وضوابط الجهات المبلغة لضمان امتثالها.

تحقيقاً لهذه المستهدفات، أقرت سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2025 ثلاث مبادرات استراتيجية لزيادة نمو أسواق رأس المال ورفع مستويات السيولة فيها:

- تطوير منصات التداول القائمة في مركز دبي المالي العالمي واستقطاب منصات تداول وبنى سوقية جديدة إلى المركز
- تنمية سوق أدوات الدخل الثابت في مركز دبي المالي العالمي ورفع مستوى السيولة فيها
- تمكين الشركات الناشئة والمشاريع الإقليمية الواعدة من جمع رأس المال، وتيسير مشاركة المستثمرين الأفراد في فرص الاستثمار الخاص، وتطوير التداول الثانوي وضمان تدفق السيولة في المركز

"إن تحقيق النمو المستدام لا يتأتى عبر تخفيف اللوائح التنظيمية أو خفض المعايير في سباق نحو التنازلات. في النهاية، يختار الأفراد والشركات وأصحاب رؤوس الأموال البيئة التي تُدار فيها المخاطر بنهج سليم وتقوم قواعدها على منطق واضح ومن هذا المنطلق، يحظى التركيز على المخاطر بأهمية بالغة لدى سلطة دبي للخدمات المالية، فنحن نلتزم بحماية وصون سمعتنا المرموقة التي بنيناها على مر السنين ، لا من أجل السلطة وحدها، بل من أجل مركز دبي المالي العالمي وجميع الأفراد والشركات العاملة فيه".

شارلوت روبنز، المديرة العامة لإدارة السياسات والشؤون القانونية

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تحقيق نمو مستدام وقابل للتوسع وعالي الجودة

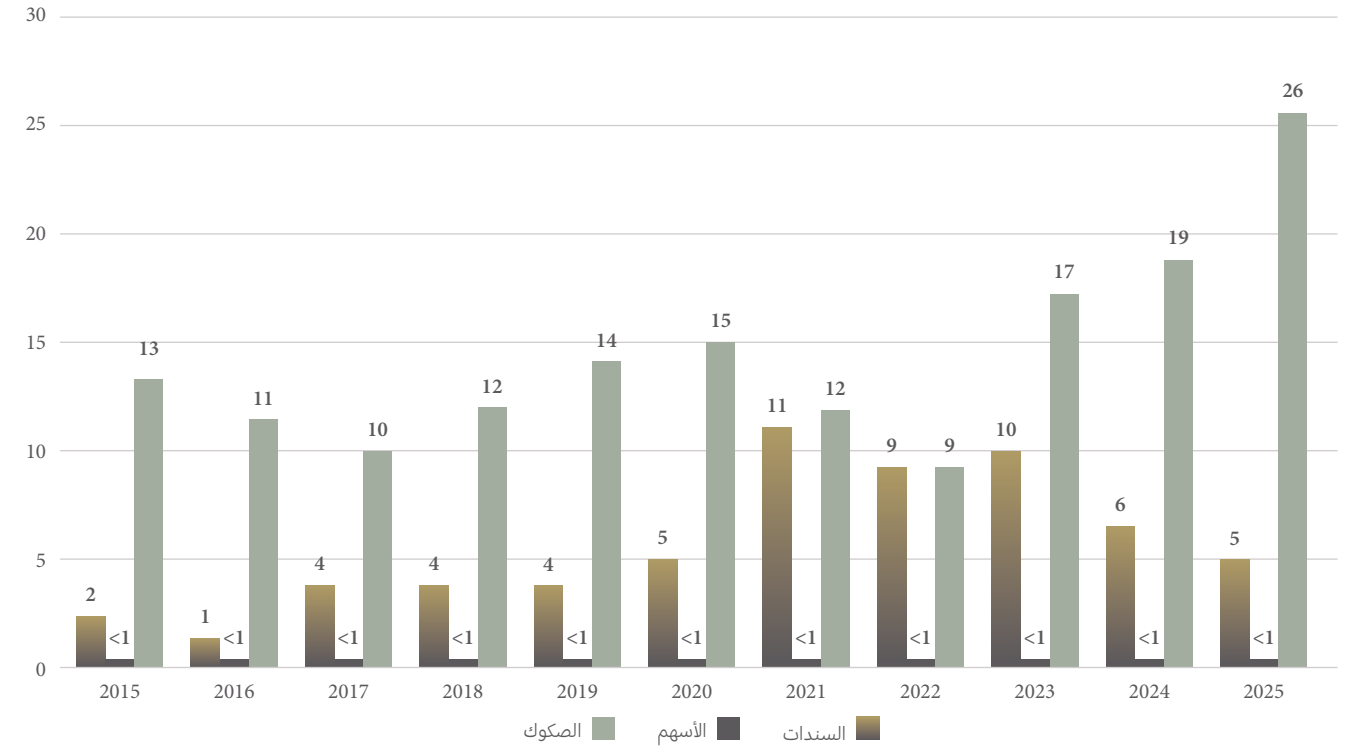
نشاط إدراجات قياسي

أبرز مناطق الاختصاص العالمية لإدراج الصكوك وتداولها، ولا سيما في شريحة السندات والصكوك المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة التي تشهد نمواً سريعاً (انظر الإطار).

استقطب مركز دبي المالي العالمي في 2025 إدراجات جديدة لأدوات الدين بقيمة 6.30 مليار دولار أمريكي، مسجلاً أداءً قياسياً وارتفاعاً سنوياً بنسبة 21%. ورشح هذا الأداء مكانة المركز ضمن

قيمة الإدراجات السنوية حسب نوع الأداة المالية (مليار دولار أمريكي)

تاريخ البيانات: 31 ديسمبر



السندات والصكوك المرتبطة بالاستدامة:

حافظ مركز دبي المالي العالمي في 2025 على مكانته الراسخة كمركز إقليمي رائد ومحوري للتمويل المرتبط بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام، ولا سيما في شريحة الصكوك المقومة بالدولار الأمريكي. وقد امتد الأثر الإيجابي والمحفّز الذي خلفه إكسبو 2020 دبي ليعزز حضور المركز كوجهة استثمارية مفضلة للمصدرين والمستثمرين - على الصعيدين المحلي والدولي - الباحثين عن فرص تمويل مرتبطة بالاستدامة.

أسهم فريق إدارة الأسواق في تنمية شريحة أدوات الدين المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال تبسيط إجراءات الإصدار والإفصاح ذات الصلة، بما يتوافق مع مبادئ رابطة أسواق رأس المال الدولية (ICMA)، مع الحفاظ على مرونة اعتماد المعايير المحلية.

في إطار جهودها الحثيثة لتوطيد روابطها الدولية وتوجيه تدفقات التمويل نحو مشاريع التنمية المستدامة،

نظمت سلطة دبي للخدمات المالية بالتعاون مع سلطة النقد في هونغ كونغ (HKMA) في نوفمبر 2025 النسخة الثانية من مؤتمرهما المشترك للتمويل المناخي تحت شعار "رسم ملامح الغد: تسخير التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة"، بهدف تسريع وتيرة انتقال رؤوس الأموال والخبرات والابتكار عبر الممر الاستراتيجي المتنامي والأهم بين قارة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط.

تتكامل الصكوك، بحكم طبيعتها القائمة على الأصول وما توفره من شفافية وبنية ذات أساس اجتماعي، مع مبادئ الاستدامة وأهداف المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد رشح مركز دبي المالي العالمي موقعه الاستراتيجي كحلقة وصل ونقطة التقاء لابتكارات التمويل المستدام والإسلامي معاً، وهو ما منحه ثقلًا دوليًا استثنائياً وصدارة بارزة في إصدارات الصكوك الدولية المقومة بالدولار الأمريكي. وتؤكد الإدراجات الأخيرة كذلك أن المركز أصبح الوجهة الاستثمارية المفضلة لإصدار السندات المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك أدوات مبتكرة مثل السندات الزرقاء المخصصة لحماية المحيطات والمشاريع البحرية المستدامة. وتجاوزت القيمة الإجمالية القائمة لأدوات الدين المرتبطة بهذه المعايير والمدرجة في ناسداك دبي حاجز الـ 30 مليار دولار أمريكي في 2025.

يعكس الحضور النشط والمتزايد للأصول المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في أسواق رأس المال بمركز دبي المالي العالمي الدور المحوري للمركز في تطوير استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال، التي تسهم في توجيه الجهود الوطنية نحو الدمج بين التمويل المتوافق وأحكام الشريعة ومجموعة أوسع من أهداف الاستدامة والمناخ، إلى جانب أجندة دبي الاقتصادية (D33) واستراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2030، اللتين تبرزان الصلة الأساسية بين الاستدامة والنمو.

الهيئات والأعضاء المعترف بهم

وافقت سلطة دبي للخدمات المالية خلال العام على ثلاث شركات جديدة بصفتها هيئات معترفاً بها، وتشمل البورصات وغرف المقاصة أو منصات التداول متعددة الأطراف، ليرتفع إجمالي هذه الهيئات إلى 29 هيئة. وبلغ عدد الأعضاء المعترف بهم لدى ناسداك دبي أو بورصة الخليج للسلع، وهما البورصتان الرئيسيتان اللتان تشرف عليهما السلطة لتداول الأوراق المالية ومشتقات السلع على التوالي، 44 عضواً بنهاية العام.

اعتماد رموز العملات الورقية المشفرة

اعتمدت سلطة دبي للخدمات المالية في 2025 ثلاثة رموز مشفرة مرتبطة بعملات ورقية (عملات مستقرة) لاستخدامها في الخدمات المالية، وهي رمز اليورو المستقر الصادر عن Circle (EURC / Circle Euro Coin)، ورمز الدولار الأمريكي المستقر الصادر عن Circle (USDC / Circle Euro Coin)، ورمز الدولار الأمريكي المستقر الصادر عن Ripple (RLUSD / Ripple USD). تسهم هذه الاعتمادات الاستراتيجية في منح الشركات المرخصة رؤية واضحة حيال رموز العملات الورقية المشفرة المسموح بتداولها وتوظيفها تشغيلياً ضمن الإطار التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي.

نزاهة السوق والرقابة

ترتكز نزاهة أسواق رأس المال على موقف سلطة دبي للخدمات المالية الحازم والصارم في مواجهة ممارسات إساءة استغلال السوق، إذ يجب على جميع المشاركين إخطار السلطة فوراً بأي أنشطة أو تعاملات تثير الشبهة. وتشجع السلطة الجهات المبلّغة، بما في ذلك الجهات المصدرة للأوراق المالية، على تقديم إخطارات تقارير التداول والأوامر المشبوهة (STOR) طوعاً. في عام 2025، تلقت السلطة 125 تقريراً مرتبطاً بالأوراق المالية من 11 منطقة اختصاص، وشاركت 94 تقريراً منها مع جهات تنظيمية أخرى، مما يمثل برهاناً عملياً على كفاءة التعاون الدولي في إحكام الرقابة على الأسواق.

صكوك الأفراد: توسيع قاعدة المستثمرين الأفراد

اقتصرت إصدارات الدين والصكوك تقليدياً على المستثمرين المحترفين نظراً للحد الأدنى المرتفع لفئات الإصدار البالغ 100,000 دولار أمريكي. لكن السوق شهدت تحولاً بارزاً في 2025، إذ بادر بعض المتعاملين الرئيسيين، من البنوك، إلى تجزئة السندات والصكوك المدرجة في مركز دبي المالي العالمي في السوق الثانوية، وطرحها بفئات مخفضة تبدأ من 1,000 دولار أمريكي فقط. وأقرّت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة علناً هذا النهج في أكتوبر 2025، ووظفته بفعالية عند إصدار صكوك الخزينة الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة، بهدف تمكين شريحة أوسع من المواطنين والمقيمين من الاكتتاب في هذه الإصدارات.

التواصل مع القطاع والمشاركة الدولية

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية تواصلها مع قطاع أسواق رأس المال في 2025 بهدف تنقيح أفضل الممارسات والمعايير في مجالات الدخل الثابت والتمويل الإسلامي والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يحافظ على تنافسية أسواق رأس المال في مركز دبي المالي العالمي وقدرتها الديناميكية على مواكبة الاتجاهات المستجدة. وشمل هذا التواصل مشاركة فاعلة في اجتماعات المجموعة الاستشارية للتمويل الإسلامي التي ينظمها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، إلى جانب حلقات نقاشية متخصصة وفعاليات نظمها مركز دبي المالي العالمي وجهات أخرى.

كما يشارك ممثلو سلطة دبي للخدمات المالية بفاعلية في عضوية اللجان التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وتُعنى هذه اللجان بتطوير الأسواق المالية والبنية التحتية للأسواق وتنظيمهما، مما يتيح نقل التجربة الريادية لمركز دبي المالي العالمي والمشاركة في صياغة المعايير العالمية، بالتوازي مع ضمان توافق المركز مع أفضل الممارسات الدولية. وتعمل السلطة في الوقت نفسه على دفع عجلة الابتكار في أسواق رأس المال من خلال الرصد الاستباقي والتقييم الشامل للمجالات الناشئة والفرص الواعدة والاستعداد لها، مثل إصدارات السندات المدعومة بالبنية الرقمية وصكوك الأفراد (انظر الإطار)، وهي مجالات من شأنها تشجيع أنشطة استثمارية إضافية في السوق وتوسيع قاعدة المستثمرين بما يخدم تنافسية المركز.

الأثر الذي حققناه

أثمر تركيز سلطة دبي للخدمات المالية في 2025 على نمو مستدام ومظرد وعالي الجودة عن تحقيق فوائد ملموسة انعكست إيجاباً على بيئة الخدمات المالية.

نجحت سلطة دبي للخدمات المالية في صياغة معادلة دقيقة وازنت فيها بين الابتكار والرقابة الصارمة، وهو ما أدى إلى تعزيز مستويات ثقة السوق، وفتحت أمام الشركات والمستثمرين قنوات عملية للوصول إلى رأس المال واقتناص الفرص الاستثمارية، كما دعمت تطور قطاع مالي حيوي مرن وقادر على التكيف وشامل بما ينسجم مع طموحات أجندة دبي الاقتصادية (D33).

شملت أبرز النتائج ما يلي:

- بالنسبة إلى **الشركات المرخصة والشركات الجديدة الساعية للحصول على ترخيص**، حرصت السلطة على توفير قنوات تواصل مفتوحة، وبيان القواعد والسياسات الحالية والمقبلة بوضوح، وتوفير فرص مباشرة للمساهمة الإيجابية في تطوير الأطر التنظيمية المرتبطة بالاتجاهات الجديدة في القطاع والأسواق. وقد منح إدراج الهدف الثانوي اعترافاً قانونياً صريحاً بأن دعم تطوير السوق يمثل ركيزة وأولوية رئيسية ضمن عمل سلطة دبي للخدمات المالية.

- بالنسبة إلى **المشاركين في السوق والمصدرين**، أتاح الإطار التنظيمي مرونة عملية في استخدام ابتكارات مثل الرموز المشفرة ضمن أنشطة السوق، وفتح المجال أمام مصادر تمويل جديدة مثل سوق السندات والصكوك المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، كما مكّنه من الاستفادة من نماذج تجزئة الملكية للوصول إلى شرائح متنوعة وقاعدة عريضة من المستثمرين. وقد عكست الإدراجات القياسية، التي بلغت قيمتها 30.6 مليار دولار أمريكي من أدوات الدين الجديدة، تزايد إقبال جهات الإصدار على مركز دبي المالي العالمي بوصفه ساحة لإصدارات أسواق رأس المال.

- أما **المستثمرون**، فقد حصلوا على فرص إضافية لدخول السوق، ومسارات محتملة تمنحهم أعلى مستويات الشفافية والكفاءة في التعامل عبر أدوات وقنوات توزيع جديدة، إلى جانب التعامل مع مركز دبي المالي العالمي والكيانات المرخصة فيه بثقة عالية. وقد أظهر توسيع نطاق إتاحة الصكوك للأفراد انتقال فرص استثمارية كانت في السابق حكراً غالباً على المؤسسات إلى قاعدة عريضة ومتنوعة من المستثمرين الأفراد.

- أما **المجتمع**، فقد لمس استمرار مركز دبي المالي العالمي في حماية نزاهته وسمعته التنظيمية، مع مواصلة النمو بطريقة آمنة ومستدامة. وأظهر ارتفاع عدد تنيبهات المستهلكين بنسبة 69% لتصل إلى 49 تنبيهاً في 2025 أن السلطة تحرك لحماية الجمهور من عمليات الاحتيال، كما بيّنت نسبة معالجة الشكاوى البالغة 81% خلال 28 يوماً كفاءة التعامل مع المخاوف المطروحة. وبذلك أسهمت هذه النتائج مباشرة في دعم المستهدفات الوطنية الرامية إلى ترسيخ مكانة دبي ضمن المراكز المالية العالمية الأعلى تصنيفاً بموجب أجندة دبي الاقتصادية (D33).

قصتي مع سلطة دبي للخدمات المالية



عبد الله النعيمي،

رئيس إدارة التفاعل مع الأسواق
الإمارات العربية المتحدة

أتولى مسؤولية بناء حوار منتظم ومتواصل مع مجتمع الشركات والجهات الخاضعة لتنظيم السلطة. وتتمثل مهمتنا في إبقاء سلطة دبي للخدمات المالية على صلة وثيقة بتطورات السوق، واستيعاب احتياجات الأطراف المعنية، ودعم بيئة تنظيمية مرنة تمكّن القطاع من تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل. كما أستند في هذا العمل إلى خبرة تمتد لـ 30 عاماً في القطاعين العام والخاص، تشمل مناصب قيادية تنفيذية في قطاع الخدمات المالية.

يرتكز عملي اليومي على التواصل المباشر مع الأطراف العاملة في القطاع. ويشمل ذلك تنظيم جلسات نقاشية متخصصة حسب القطاعات، في الخدمات المصرفية والتأمين وإدارة الثروات والأصول وأسواق رأس المال والابتكار، تناقش فيها اتجاهات السوق وتحدياته وأولوياته الناشئة وفرص النمو. كما أعقد لقاءات بانتظام مع الشركات كل على حدة لفهم نماذج عملها وخطط نموها والجوانب التي تحتاج فيها إلى بيان رقابي أو دعم عملي. كما يمتد عملي داخل السلطة إلى التعاون الوثيق مع فرقها لتحويل مراثيات ومعطيات السوق إلى خطوات عملية تسهم في تطوير نهجنا الرقابي وتحسين سرعة استجابتنا.

إن أكثر ما يمنح العمل في سلطة دبي للخدمات المالية وداخل مركز دبي المالي العالمي قيمةً استثنائيةً هو وحدة الغاية بين الزملاء والجهات الشريكة. ويظهر ذلك في التزام جماعي راسخ بالتميز والتعاون المثمر والتفكير الاستباقي. ورغم تنوع الرؤى والخبرات التي تزخر بها بيئة العمل، إلا أنها تلتقي دائماً حول هدف واحد يتمثل في دعم قطاع مالي مرن، ومبتكر، وقادر على المنافسة عالمياً.

الركيزة الاستراتيجية الثانية: تطوير السياسات من خلال التعاون الاستراتيجي

تعاون تنظيمي وطني وإقليمي ودولي يمنح الجهات الخاضعة للرقابة وضوحاً
ومسارات مبتكرة ومرنة لفرص النمو الاستثماري

مستهدفاتنا في عام 2025

بيئة تنظيمية منسقة تُيسر الأعمال وتوضح المسارات

تضطلع سلطة دبي للخدمات المالية، بوصفها الجهة التنظيمية
لمركز دبي المالي العالمي، بدور ريادي مميز يركز على الالتزام
بالمعايير الدولية والمشاركة الفاعلية في قيادة تطويرها وتطبيقها.
وتعمل السلطة في هذا الإطار مع نظرائها من الجهات التنظيمية في
دولة الإمارات، ومنهم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي،
وهيئة سوق المال (هيئة الأوراق المالية والسلع سابقاً) ، وسلطة
تنظيم الأصول الافتراضية، وسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق
أبوظبي العالمي.

تواصل السلطة تطوير إطارها للسياسات والقواعد التنظيمية، مع
فتح مسارات أمام الشركات الدولية الراغبة في تأسيس أعمالها في
مركز دبي المالي العالمي، ولا سيما تلك التي تتطلع إلى فرص
استثمارية واعدة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا.

تستمد مهمة تعزيز التعاون والترابط التنظيمي زخماً كبيراً من
العمق المعرفي والخبرات القيادية الاستثنائية التي يتمتع بهامجلس
إدارة سلطة دبي للخدمات المالية. فقد تقلد أعضاء المجلس
مناصب قيادية لدى جهات مثل هيئة السلوك المالي في المملكة
المتحدة والبنك المركزي الأوروبي والمنظمة الدولية لهيئات
الأوراق المالية، إلى جانب عملهم كمستشارين لحكومات وطنية
وهيئات معنية بالسياسات العامة. وتسهم هذه الشبكة الواسعة
من العلاقات والخبرات في توجيه مسار عملنا الرقابي، بما يضمن
تناغمه مع الأولويات الوطنية والمعايير الدولية الرفيعة، ويعزز في
الوقت نفسه مساهمتنا في الحوار العالمي حول مستقبل التنظيم
والرقابة.

أهمية بناء السياسات عبر التعاون الاستراتيجي

مركز دبي المالي العالمي: المنصة اللوجستية لربط الأسواق والجهات التنظيمية بفاعلية

يساعد العمل الوثيق والتنسيق المستمر مع السلطات التنظيمية
المالية الأخرى في دولة الإمارات على تنسيق حوكمة نمو القطاع
المالي في الدولة، ومواءمة المناهج والمبادرات التنظيمية مع
المصالح الوطنية طويلة المدى والأهداف الاستراتيجية المشتركة.
كما تكتسب جهود ربط الأسواق والجهات التنظيمية في منطقة
الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا والعالم أهمية استراتيجية
مباشرة تتجلى في استقطاب رؤوس الأموال والأنشطة إلى مركز دبي
المالي العالمي، وتحقيق مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية (D33)
ومركز دبي المالي العالمي 2030 الرامية إلى ترسيخ مكانة دبي
كمركز دولي رائد للخدمات المالية.

يسهم التواصل المستمر والتعاون الوثيق بين سلطة دبي للخدمات
المالية والجهات التنظيمية النظرية في تحقيق تقارب هيكلي وتناغم
بين مناطق الاختصاص، وبناء شبكات وآليات، مثل مذكرات التفاهم
 وأنظمة الاعتراف المتبادل بين الجهات التنظيمية للخدمات المالية،
ويستعرض هذا التقرير أمثلة عديدة منها، بهدف تيسير ممارسة
الأعمال وتحفيز تدفقات الاستثمارات بين الأسواق. وتمنح هذه
المبادرات الشركات ركيزة من الثقة ومسارات واضحة للدخول إلى
مناطق اختصاص أخرى وتنمية أعمالها فيها، بالإضافة إلى رفع كفاءة
وسلاسة وصول الشركات من دبي ودولة الإمارات ومختلف أنحاء
العالم وتأسيس حضورها داخل مركز دبي المالي العالمي.

خلاصة ذلك أن التعاون والتكامل بين مختلف مناطق الاختصاص
يعزز الموقع الريادي لمركز دبي المالي العالمي ضمن منظومة
مالية مترابطة وواضحة القواعد، لأنه يخفف عوائق ممارسة الأعمال
دون المساس بالالتزام الصارم بأرفع المعايير التنظيمية.

كيف نحقق ذلك؟

نهج عملي متعدد الأبعاد للتواصل التنظيمي

نعمل على تعزيز التواصل والتنسيق مع الجهات التنظيمية النظرية
وجهاً لوجه، ونحرص على أن يفضي هذا الحوار إلى نتائج
عملية من خلال:

- عقد شراكات عملية مع الجهات الوطنية لتيسير التعاون
بين السلطات التنظيمية، وحماية سلامة النظام المالي،
وضمن إسهام القطاع المالي في التنمية الاقتصادية
المستدامة.

- بناء علاقات وثيقة مع الجهات التنظيمية في دول مجلس
التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة الشرق الأوسط،
عبر عقد اجتماعات رفيعة المستوى والتبادل المنتظم
للمعلومات مع بنوك مركزية إقليمية، على سبيل المثال،
البنك المركزي الغماني، ومع سلطات الخدمات المالية
من خلال اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، إضافةً إلى
العضوية في منتديات إقليمية جامعة، على سبيل المثال،
لجنة أفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية
لهيئات الأوراق المالية.

- بحث اتفاقيات التعاون وترتيبات الاعتراف المتبادل بين
الجهات التنظيمية، بما يشمل آليات الترخيص والترويج عبر
الولايات التنظيمية، بهدف تخفيف العوائق التنظيمية وفتح
قنوات لدخول الأسواق، إلى جانب المشاركة في جهود جهات
دولية رائدة، على سبيل المثال: المنظمة الدولية لهيئات
الأوراق المالية، لتطوير المعايير التنظيمية وتقريبها بين
الأسواق.

- إرساء قنوات تواصل منتظمة مع القطاع من خلال هيئات
مهنية، على سبيل المثال، رابطة إدارة الاستثمارات البديلة
(AIMA) ورابطة الصناديق المدارة (MFA)، للحصول على
معلومات عملية عن حركة السوق، ورصد المخاطر الناشئة،
ودعم خطط نمو الشركات عند سعيها إلى دخول أسواق و
وتقديم خدمات جديدة.

من شأن هذا التواصل مع السلطات وصنّاع السياسات وممثلي
القطاع على مستويات متعددة أن يرسخ نهجاً رقابياً واضح المعالم
في إدارة المخاطر، ويفتح أسواقاً وقنوات استثمارية جديدة، ويؤكد
حضور مركز دبي المالي العالمي بوصفه طرفاً فاعلاً وبنّاء في تطوير
قطاع الخدمات المالية.

ما حققناه في عام 2025

ترسيخ أطر تنظيمية تواكب اتجاهات السوق واحتياجات القطاع المالي

حرصت سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025 على تحديث
أطرها التنظيمية وتعديلها بما يستوعب تطورات السوق وملاحظات
القطاع، وبما يحافظ على فاعلية الرقابة في مركز دبي المالي
العالمي. فيما يلي أبرز التطورات التنظيمية:

- الورقة الاستشارية رقم 157 بشأن الرسوم CP 157
أدخلت السلطة في يناير 2025 تعديلات تشريعية، استناداً
إلى هذه الورقة، لتعديل الرسوم التنظيمية المفروضة على
الشركات الخاضعة لتسجيل سلطة دبي للخدمات المالية
ورقابتها.
- الورقة الاستشارية رقم 159 بشأن مخاطر أسعار الفائدة في
محفظة الأنشطة المصرفية (CP 159 (IRRB) أقرت السلطة
في أبريل 2025 تعديلات تشريعية، استناداً إلى هذه الورقة،
حدّثت من خلالها معالجة مخاطر أسعار الفائدة في محفظة
الأنشطة المصرفية وبيان تقبّل المخاطر، وألزمت الشركات
بإعداد بيانات واضحة بشأن تقبّل المخاطر والالتزام بتحديثها
بانتظام.
- الورقة الاستشارية رقم 162 بشأن الأهداف النظامية
(CP 162) – أدخلت السلطة في أكتوبر 2025 تعديلات
تشريعية، استناداً إلى هذه الورقة، لإضافة هدف ثانوي يدعم
تطور قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي،
مع توضيح آلية تطبيق الأهداف القائمة ومراعاة متطلبات
الاستقرار المالي وحماية المستثمرين.
- الورقة الاستشارية رقم 166 بشأن عروض الأوراق المالية
(CP 166) – أقرت السلطة في ديسمبر 2025 تعديلات
تشريعية بعد دراسة الملاحظات الواردة على هذه الورقة،
يهدف تبسيط النظام التنظيمي وحصر تطبيقه على العروض
المقدمة "في" مركز دبي المالي العالمي، والحد من الازدواج
التنظيمي غير الضروري للعروض المقدمة خارجه.

بذلك، أتاحت هذه التحسينات لسلطة دبي للخدمات المالية ومركز
دبي المالي العالمي الحفاظ على توازن ملائم بين السياسات
التنظيمية والرقابة، بما يدعم النمو والابتكار من جهة، ويحمي
نראה السوق ويعزز فاعلية إدارة المخاطر من جهة أخرى.

التعاون مع الجهات الرقابية والهيئات الوطنية

وشعت سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025 إطار تعاونها مع الجهات الرقابية والسلطات المعنية، وأسهمت في رقابة قطاع الخدمات المالية وتعزيز نموه في دولة الإمارات من خلال ما يلي:

- مواصلة عضوية السلطة في مجلس الاستقرار المالي في دولة الإمارات (FSC)، الذي يعمل على دعم الاستقرار المالي وحمايته على المستوى الوطني. ويوفر المجلس منصة تنسيقية للجهات الرقابية في الدولة، بما يساعدها على تحديد المخاطر وإدارتها، ويدعم الانضباط والمرونة في النظام المالي، ويربط الجهود الرقابية بالأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

- المشاركة في أعمال اللجنة العليا لتطوير القطاعين الاقتصادي والمالي في دبي، ومشروع مكتب رئيس مجلس الوزراء، وعدد من فرق العمل الوطنية المعنية بتعزيز الانسجام في تنظيم الخدمات المالية. ويشارك المدير العام لإدارة السياسات والشؤون القانونية في سلطة دبي للخدمات المالية بفاعلية في هذه الجهود، بما يعزز الترابط بين السياسات الوطنية وسياسات السلطة.

- دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير منهجيات مكافحة غسل الأموال ومكافحة الجرائم المالية، بما في ذلك الاستعدادات للتقييم المتبادل الذي ستجريه مجموعة العمل المالي (FATF) في منتصف عام 2026 لنظام الدولة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF). وشاركت السلطة في تحديث تقييم مخاطر تمويل الانتشار في دولة الإمارات، وتقييم مخاطر الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، كما راجعت التعديلات المقترحة على التشريعات الاتحادية لمكافحة غسل الأموال وقاعدة البيانات الوطنية لإحصاءات مكافحة غسل الأموال، وأطلقت مشاوره بشأن تحديثات مقابلة في إطارها التنظيمي.

- إبرام مذكرات تفاهم مع جهات رقابية أخرى في مجالات ذات أولوية، من بينها الأصول الرقمية ورقابة المدققين (انظر الإطار الجانبي).

- المشاركة في مبادرات تعليمية وتوعوية عكست التزاماً مشتركاً بين سلطة دبي للخدمات المالية والجهات الرقابية في دولة الإمارات بدعم الابتكار ومواكبة الاتجاهات الناشئة في القطاع. وشملت هذه المبادرات النسخة الأولى من الكلية التنظيمية التي نظمتها السلطة في مايو 2025 حول مخاطر الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، بمشاركة خمس جهات رقابية وطنية و18 سلطة دولية وأكثر من 70 مندوباً ومتحدثاً من القطاع والأوساط الأكاديمية، إضافةً إلى مبادرة TradeTech التي تشجع الابتكار في تمويل التجارة، بمشاركة جهات رقابية وطنية أخرى ووزارة الاقتصاد والمنتدى الاقتصادي العالمي.

- اعتماد مناهج منسقة في الرقابة والإنفاذ مع السلطات الوطنية الأخرى، بما في ذلك التعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في المسائل المرتبطة بالتنظيم الاحترازي الكلي والبنوك العاملة في مركز دبي المالي العالمي ودولة الإمارات (خارج نطاق المركز)، إلى جانب التعاون مع جهات مثل هيئة الأوراق المالية والسلع (التي أصبحت الآن هيئة سوق المال)، وشرطة دبي، وذلك في رصد الأفراد أو الشركات التي تمارس أنشطة غير مرخصة أو غير مشروعة في أكثر من ولاية تنظيمية وتحديثها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- الإسهام في دليل دبي الموحد للخدمات المالية الجديد، الذي نشرته دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي (DET) في يونيو 2025. وحظي الدليل أيضاً بدعم مركز دبي المالي العالمي وسلطة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA) وناسداك دبي وسوق دبي المالي ومكتب الترميمي ومشاركوه، ويقدم صورة واضحة وموحدة لمنظومة الخدمات المالية في دبي، بما يساعد الشركات على تحديد الولايات التنظيمية والجهات الرقابية المناسبة عند دراسة تأسيس أعمالها في الإمارة أو توسيع عملياتها فيها. ويفضل ما يبرزه الدليل من بيئة تنظيمية داعمة للأعمال ومستوى عالٍ من التنسيق بين الجهات الرقابية، فإنه يدعم مكانة دبي بوصفها مركزاً عالمياً للتمويل والتكنولوجيا المالية والأصول الرقمية، على النحو الذي تستهدفه أجندة دبي الاقتصادية (D33).



أطر تعاون رسمية تدعم نمو السوق ونزاهتها

تعد مذكرات التفاهم من الأدوات المهمة لإنشاء أطر رسمية للتعاون بين سلطة دبي للخدمات المالية والجهات الرقابية الأخرى. وعندما تحدد هذه المذكرات أسس التعامل المتكافئ بين الأطراف، فإنها تفتح قنوات لتبادل المعلومات والموارد، وتوحد الأطراف حول أهداف مشتركة، وترسم خرائط عمل منسقة للمرحلة المقبلة. كما يساعد هذا التعاون، إلى جانب المعلومات المستفادة من مذكرات التفاهم، على توجيه السياسات المستقبلية من خلال معايير مقارنة جديدة ومعطيات عملية.

ويتولى فريق العلاقات الدولية مسؤولية التفاوض على جميع مذكرات التفاهم واستكمالها، كما يراجعها المستشار العام لسلطة دبي للخدمات المالية. وبنهاية عام 2025، كانت السلطة قد وقّعت 120 مذكرة تفاهم ثنائية، وخمس مذكرات تفاهم متعددة الأطراف، وثمانى اتفاقيات للابتكار. وشملت هذه الحصيلة ثلاث مذكرات تفاهم جديدة أبرمت خلال العام:

- في سبتمبر 2025، وقّعت سلطة دبي للخدمات المالية مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ (SFC) بشأن الرقابة على إدارة الاستثمار بين الولايات التنظيمية. ووقّع الرئيسان التنفيذي للهيئتين المذكرة خلال الدورة العاشرة من قمة الحزام والطريق في هونغ كونغ، لتؤسس إطاراً للتشاور والتعاون وتبادل المعلومات، بما يرفع كفاءة الرقابة والإشراف لدى الجهتين على الكيانات الخاضعة للتنظيم التي تمارس أنشطة إدارة الاستثمار أو تقديم المشورة الاستثمارية بين الولايات التنظيمية. وتعكس المذكرة ثمار جهود مشتركة سابقة بين الجهتين، من بينها اجتماع رفيع المستوى

وحلقة نقاشية متخصصة استضافتها مع كبار مديري الأصول في هونغ كونغ، كما تبرز تنامي التعاون بين الولايات التنظيمية الواقعة على امتداد ممر البنية التحتية والاستثمار الذي تتصوره مبادرة الحزام والطريق الصينية.

- وقّعت سلطة دبي للخدمات المالية، في أكتوبر 2025، خلال معرض جيتكس جلوبال في دبي، أكبر فعالية عالمية للتكنولوجيا والشركات الناشئة، مذكرة تفاهم مع سلطة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA)، وهي الجهة الرقابية المتخصصة بتنظيم قطاع الأصول الافتراضية والإشراف عليه في دبي ومناطقها الحرة باستثناء مركز دبي المالي العالمي. وتوفر المذكرة إطاراً للتعاون بين الجهتين، إذ اتفقتا على توثيق العمل المشترك في مسائل الترخيص والرقابة والإنفاذ، ودعم جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، وتيسير تبادل المعلومات بما يعزز الشفافية والثقة في أسواق دبي المالية وأسواق الأصول الرقمية.

- في أكتوبر 2025 أيضاً، أبرمت سلطة دبي للخدمات المالية مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والسلع (التي أصبحت الآن هيئة سوق المال)، بهدف رفع كفاءة الرقابة على التدقيق وتطوير التعاون التنظيمي المتبادل في مرحلة تشهد نمواً سريعاً وتزايداً في تعقيد الأسواق المالية. وتهدف الاتفاقية إلى تقوية الرقابة التنظيمية على أعمال التدقيق، كما تتيح للجهات الرقابية تبادل الخبرات لتحسين تسجيل الشركات وعمليات التفتيش والتقارير المالية ونزاهة السوق عموماً، بما يعزز ثقة المستثمرين في القطاع المالي المحلي.

تعزيز التعاون الإقليمي

عززت سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025 تواصلها مع الجهات النظرية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، من خلال أنشطة ومنتديات شملت ما يلي:

- المشاركة في اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) (AMERC)، والسلطة عضو فيها ويمثلها الرئيس التنفيذي.
- العضوية في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA)، إذ شاركت السلطة في الاجتماع السنوي التاسع عشر لمجلس الاتحاد، الذي عُقد افتراضياً في أبريل 2025، إلى جانب مشاركتها في عدة اجتماعات ثنائية خلال العام، سواء بصورة مستقلة أو على هامش فعاليات إقليمية. وفي أبريل 2025، استضافت السلطة جلسة للاتحاد حول المستجدات التنظيمية، استعرض خلالها فريقها منهج السلطة المتكامل في دعم الابتكار، بما يشمل تهينة البيئة التنظيمية، وممارسات الرقابة، ودور السلطة في دعم التقنيات المالية الناشئة.
- جولة في دول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2025، زار خلالها رئيس مجلس إدارة السلطة ورئيسها التنفيذي مسقط لعقد اجتماعات مع البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية في سلطنة عُمان.
- مبادرات ثنائية لبناء المعرفة، من بينها زيارة دراسية نُظمت في ديسمبر 2025 لصالح هيئة أستانا للخدمات المالية.

شراكات عالمية أوسع وتأثير دولي أكبر

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025 بناء الثقة مع شبكة واسعة من الجهات الرقابية العالمية، بما يدعم التعاون وتبادل المعلومات، وهو مسار ضروري لضمان الرقابة الفاعلة على العدد الكبير من الشركات التي تمارس أنشطة بين الولايات

التنظيمية انطلاقاً من مركز دبي المالي العالمي.

شملت هذه الجهود عدداً من اللقاءات المثمرة جمعت رئيس مجلس إدارة السلطة ورئيسها التنفيذي بنظرائهما إقليمياً ودولياً. كما عقد الرئيس التنفيذي للسلطة وكبار أعضاء الإدارة عدة اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى في دبي، استضافت خلالها السلطة جهات وطنية مثل الخزانة الوطنية الكينية وهيئة الخدمات المالية الإندونيسية ولجنة الأوراق المالية في جزر البهاما، ومنظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) ومجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB)، ووفوداً من القطاع ضمت شركات مثل بلومبرغ إل بي والبنك الصناعي والتجاري الصيني.

كما أبرز إبرام مذكرة التفاهم مع هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ وتنظيم فعالية مشتركة حول الاستدامة مع سلطة النقد في هونغ كونغ (HKMA) تركيز سلطة دبي للخدمات المالية على بناء علاقات فاعلة على ممر التجارة والاستثمار سريع النمو بين الشرق الأوسط وآسيا.

أسهمنا خلال العام، من خلال العضوية النشطة في المنظمات الدولية، وبلاستفادة من خبرات فريقي السياسات والشؤون القانونية والرقابة في السلطة، في الجهود الرامية إلى تطوير مناهج متنسقة للتنظيم والرقابة في القطاع المالي، بما يضمن أن تسهم سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي في تحديد المعايير العالمية الناشئة:

- بوصفها عضواً في لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، أنجز فريق الرقابة المصرفية بنجاح خطة عمل شاملة لتحديث معايير وممارسات الرقابة بما يتماشى مع المبادئ الأساسية المعدلة للرقابة المصرفية الفعالة لعام 2024 الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (المبادئ الأساسية).
- وبوصفها عضواً في الجمعية الدولية لهيئات الرقابة والإشراف على التأمين (IAIS)، شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في كليات رقابية للمجموعات التأمينية النشطة دولياً، كما تعاونت في فرق عمل ومراجعات نظراء.

"لقد استثمرنا وقتاً كبيراً في بناء شراكات فاعلة مع الجهات الرقابية النظرية في دولة الإمارات، سواء في مجالات الترخيص أو الرقابة، بما يساعد على إرساء منهج تنظيمي منسق ومتجانس يدعم نزاهة السوق وتطور القطاع المالي. ولدينا اليوم قنوات واضحة ومتكاملة بين الجهات الرقابية، تتيح تبادل المعلومات والبيانات التحليلية بسلاسة. ومع تطور هذا التعاون، سننظر في السياسات والهياكل المؤسسية والأدوار والمسؤوليات، بما يجعل العمليات أكثر انسياباً وأكثر تحديداً. ويعزز ذلك فاعليتنا بصفتنا جهات رقابية، كما يدعم قوة منظومة الخدمات المالية وما يعود منها من منافع على المجتمع الأوسع".

جمعة الهاملي، الرئيس التنفيذي للعمليات



يعكس اتساع علاقات السلطة الدولية وتنوعها وقدرتها على الإسهام في تطوير السياسات والأطر التنظيمية على المستوى العالمي. ويعزز ذلك مكانة مركز دبي المالي العالمي (DIFC) وسمعته بوصفه مركزاً مالياً متقدماً يقوم على بيئة تنظيمية رصينة ويتمتع بارتباط وثيق بالأسواق المالية العالمية.

النهوض بالاستدامة بوصفها أولوية وطنية

تولي السلطة تعزيز النمو المستدام أولويةً استراتيجية، تماشياً مع أجندة دبي الاقتصادية D33 واستراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2030. وتتضمن خطة عملها المحدثة الصادرة في 2025 خارطة طريق للتمويل المستدام، تركز على التعاون مع الجهات الدولية المعنية بوضع المعايير والجهات المتخصصة في الشأن المناخي، وعلى التنسيق مع سائر الجهات الرقابية المالية والجهات الحكومية في الدولة لبلورة منهجية وطنية شاملة لإدارة المخاطر المناخية وتخطيط التحول ووضع معايير الاستدامة. وخلال العام نفسه، شاركت السلطة في عدد من المبادرات دعماً لهذه الأهداف، وحرصاً على أن يسهم نهجها التنظيمي في تنمية الأصول المستدامة داخل المركز.

تصدّرت السلطة، بوصفها عضواً مؤسساً في مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات (SFWG)، التي تضم في عضويتها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE)، وهيئة الأوراق المالية والسلع (التي أصبحت الآن هيئة سوق المال)، وسلطة دبي للخدمات المالية، وسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي (ADGMFSRA)، جهود النهوض بمنظومة التمويل المستدام على المستوى الوطني. وتتولى المجموعة تنسيق الجهود الوطنية الرامية إلى بلورة مقاربات منسجمة في التعامل مع المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وإفصاحات الاستدامة، وتطوير التصنيف الموحد للأنشطة المستدامة، بما يعزز اتساق المعالجة على المستوى الوطني.

- انضمت سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) إلى نخبة من كبرى الجهات الرقابية المالية وعدد من الممارسين المتخصصين، بهدف تبادل المعارف والخبرات بشأن التقنيات الإشرافية المعتمدة في القطاع المالي، وذلك ضمن مجموعة التقنيات الإشرافية (SupTech) غير الرسمية المنبثقة عن بنك التسويات الدولية (BIS).

- استضافت السلطة في فبراير 2025 رئيس مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) ومجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، في مبادرة نقلت معارف متخصصة مباشرة إلى أوساط التدقيق المحلية، وأبرزت استمرار تعاونها مع الجهات الدولية المعنية بوضع المعايير.

- شاركت السلطة في فعالية التواصل الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA Connect) التي نظّمها الاتحاد الدولي للمحاسبين، وفي فعالية حول جودة التدقيق نظّمها منتدى الشركات (Forum of Firms)، وواصلت إسهامها الفاعل في مسح التفيتش الذي يجريه المنتدى الدولي للجهات المستقلة المنظمة لمهنة التدقيق، وفي اجتماعاته العامة التي جمعت سناً من كبرى شبكات التدقيق على مستوى العالم.

- شارك ممثلو السلطة في عضوية عدد من لجان المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، ومن بينها لجنة تنظيم الأسواق الثانوية (اللجنة الثانية) المنوط بها وضع المعايير الدولية للبنية التحتية للأسواق المالية، ولجنة المشتقات المالية (اللجنة السابعة) المعنية بأسواق المشتقات. كما أسهمت السلطة في أعمال مجموعة الفحص واللجنة الرابعة (المعنية بالإنفاذ) ومجموعة رصد مذكرة التفاهم متعددة الأطراف، بما دعم جهود تعزيز الإنفاذ على الصعيد الدولي، وأتاح تبادل معلومات نوعية مع عدد من أعضاء المنظمة.

أطلقت المجموعة، في يوليو 2025، استشارة عامة بشأن مبادئ تخطيط التحول المناخي، تهدف إلى مساعدة المؤسسات المالية على وضع خطط تحول مناخي تتسم بالمصداقية والشفافية والفاعلية. واستناداً إلى ضوابط سابقة لإدارة المخاطر والإفصاح كانت المجموعة قد أعدتها، تناول مشروع المبادئ ثمانية مجالات رئيسية، تشمل تحديد أهداف التحول، والحوكمة، وإدراج اعتبارات التحول ضمن الاستراتيجية وإدارة المخاطر، ومؤشرات الأداء والمستهدفات، والبيانات والتواصل مع العملاء، ورفع التقارير والشفافية، والتنفيذ، وعمليات المراجعة الدورية.

أصدرت المجموعة، في ديسمبر 2025، بيانها الرابع بشأن التمويل المستدام، وأبرزت فيه ما تحقق من تقدم في أربعة مسارات عمل:

- **الحكومة المؤسسية المرتبطة بالاستدامة**، التي تتيح منهجية شاملة لإدراج المخاطر المناخية ضمن استراتيجيات الأعمال وأطر إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.
- **الإفصاحات المرتبطة بالاستدامة**، الرامية إلى رفع مستوى الشفافية والانسجام في تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى المنشأة والمنتج معاً، وإلى ضمان التوافق مع المعايير العالمية، بما فيها معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

- **تصميم تصنيف إماراتي موحد للتمويل المستدام**، يُصاغ بما يتناسب مع احتياجات السوق الإماراتية، مع ضمان توافقه التشغيلي على المستوى الدولي.
- **تخطيط التحول المناخي**، ويشمل إصدار مبادئ جديدة في هذا المجال استناداً إلى نتائج الاستشارة العامة التي أجرتها المجموعة في 2025، وتتيح هذه المبادئ إطاراً متكاملًا للمؤسسات المالية والشركات في الدولة لإعداد المعلومات المتعلقة باستراتيجيات التحول المناخي وحوكمتها والإفصاح عنها بمصداقية. وتشكّل هذه المبادئ مرجعية وطنية ثابتة تستند إلى جمع البيانات وتحليلها، بما يتيح إدراج اعتبارات الاستدامة في شركات الخدمات المالية والأسواق. كما تهدف إلى توجيه التدفقات المالية نحو الأنشطة التي تتوافق مع الأهداف المناخية للدولة وتجشد أفضل الممارسات العالمية.

ضمنت السلطة، بفضل مشاركتها الفاعلة في المجموعة، استفادة الشركات العاملة في المركز من قواعد ومعايير واضحة ومنسجمة تتوافق مع المرجعيات الدولية، مستندةً إلى الخبرة المتفردة التي يحظى بها المركز بوصفه منصةً ماليةً دولية ووجهةً عالمية للأصول المستدامة، بما يثري صياغة السياسات على المستوى الوطني.



حشد التمويل المستدام بين الأسواق العالمية

جشد مؤتمر التمويل المناخي المشترك في نسخته الثانية، الذي شاركت السلطة في استضافته مع سلطة النقد في هونغ كونغ (HKMA) في نوفمبر 2025، نموذجاً بارزاً على تكثيف السلطة تعاونها الثنائي مع الجهات الرقابية الدولية، وتنامي تركيزها على آسيا، والتزامها بتنمية قطاع التمويل المستدام في الدولة.

استضاف المركز المؤتمر للمرة الأولى تحت شعار "صناعة الغد: تسخير التمويل الأخضر لخدمة الاستدامة"، ودعمه عددٌ من الشركاء الاستراتيجيين، من بينهم سلطة مركز دبي المالي العالمي، وناسداك دبي، وبورصة هونغ كونغ والمقاصة، وضم نخبةً من القيادات في مجالات الأعمال والتجارة والخدمات المالية من منطقتي آسيا والمحيط الهادئ (APAC) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، واستقطب الحدث قرابة 250 مشاركاً، مما أكد مكانته منصةً رائدة للحوار وتبادل المعارف بين القطاعات حول الاستثمار المستدام والمسؤول.

كما ركّز مؤتمر 2025 على المخاطر المالية الناشئة عن تغيّر المناخ والابتكار. وخاض المشاركون سلسلةً من النقاشات الحيوية حول السبل الكفيلة بتمكين المنطقتين من توظيف ما تملكه كلّ منهما من مقومات في مجالي التمويل والتكنولوجيا، بهدف التعاون في تطوير وطرح منتجات وحلول تسهّل التحول في قطاع الطاقة وتخدم سائر أهداف التنمية المستدامة. وتناول الحدث بالتفصيل تقريراً بحثياً جديداً أعدته السلطة بالاشتراك مع سلطة النقد في هونغ كونغ، بعنوان "تنمية الدين المستدام في الأسواق الناشئة"، وبحث التقرير في إمكانات نمو السندات والصكوك

المستدامة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، واقترح استراتيجيات لتحقيق هذه الإمكانيات، من قبيل الدعم الحكومي الموجه وعدم الاقتصار على التصنيف الأخضر وحده.

أشار مارك ستوارد، الرئيس التنفيذي للسلطة، إلى أن المؤتمر مثّل أكثر من مجرد فعالية، إذ شكّل "دعوة إلى العمل" لتحقيق أحد أبرز طموحات أجندة دبي الاقتصادية 2033، المتمثل في النهوض بالتمويل المستدام والابتكار على المستوى العالمي. ويؤكد المؤتمر، إلى جانب الشراكة المستمرة بين سلطة دبي للخدمات المالية وسلطة النقد في هونغ كونغ، ما يكتسبه ممر آسيا والشرق الأوسط الناشئ من أهمية في تيسير تدفقات رؤوس الأموال والمعارف دعماً للتنمية المستدامة، وفي تعزيز مكانة كلّ من هونغ كونغ ودبي بوصفهما من أبرز مراكز الابتكار عالمياً.

حيث ناقش المؤتمر كذلك أبرز ما خلص إليه تقرير بحثي مشترك بين سلطة النقد في هونغ كونغ والسلطة، أعد بالشراكة المعرفية مع بلومبرغ إن إي إف (BloombergNEF)، وحمل عنوان "تنمية الدين المستدام في الأسواق الناشئة". وعرض التقرير نتائجته الرئيسية حول إمكانات أدوات الدين المصتفة، ومنها السندات الخضراء والزرقاء والاجتماعية والسندات المرتبطة بالاستدامة، في تيسير التنمية المستدامة بالأسواق الناشئة. وبما يقدمه التقرير من توصيات بشأن السياسات والآليات الكفيلة بتعزيز نمو الأصول المستدامة، فإنه يعكس التزام السلطة ومركز دبي المالي العالمي بالنهوض بالتمويل المستدام على المستوى العالمي.

حكايتي المهنية مع سلطة دبي للخدمات المالية



مانويلا زفايمولر

مديرة مساعدة، الرقابة على التأمين، ألمانيا

لم تمضِ مدة طويلة على انضمامي إلى سلطة دبي للخدمات المالية حتى لمست ثقافة عمل ترحب بالموظف الجديد وتيسر اندماجه سريعاً. ويتولى فريقني معي الرقابة على قطاع نشط للتأمين وإعادة التأمين في مركز مالي يصل أوروبا بأسيا وأفريقيا. وتستهدف أعمال الرقابة على تأمين حماية السلامة المالية للشركات الخاضعة للرقابة، ودعم جاهزية السوق ونزاهته، وتهينة المجال أمام الابتكار.

تجمع طبيعة العمل اليومية بين مهام رقابية متنوعة، فقد يبدأ اليوم بدراسة طلب معقّد لتغيير هيكل الملكية، ثم ينتقل إلى نقاش سريع مع المدققين أو مسؤولي الامتثال، ثم إلى اجتماعات مع الشركات وتحليل بيانات السوق. وتشمل المهام كذلك الإسهام في استراتيجية السلطة من خلال مراجعة عمليات الرقابة، وعقد جلسات تواصل مع المشاركين في السوق لتوضيح توقعات السلطة، أو التعاون مع الجهات الرقابية الدولية.

أجد في العمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية تجربة مهنية ثرية بفضل كواردها الدولية، ومهنية زملائي، والتقدير الذي يحظى به أصحاب الخبرة والمعرفة المتخصصة. وتمنحنا بيئة العمل طاقة عملية قائمة على التعاون والإنجاز، وتغذيها روح "نستطيع الإنجاز".

تعزيز مكانة عالمية رائدة في التمويل الإسلامي

وَجَّهت السلطة، خلال العام، جهود التعاون في مجالي السياسات والتنظيم نحو تنمية قطاع التمويل الإسلامي داخل مركز دبي المالي العالمي وعلى مستوى الدولة ككل. كما خُصصت مواردها لدعم استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال التي اعتمدها مجلس الوزراء في مايو 2025، والتي تضع تطوير قطاع التمويل الإسلامي في الدولة وقيادة أنشطته عالمياً في صدارة الأولويات الوطنية.

تهدف الاستراتيجية إلى زيادة أصول البنوك الإسلامية في الدولة من 986 مليار درهم إلى 2,56 تريليون درهم، ورفع قيمة الصكوك الإسلامية المدرجة فيها إلى ما يزيد على 660 مليار درهم بحلول عام 2031. ويوصفه مركزاً عالمياً رائداً لإصدار الصكوك وصكوك الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر ناسداك دبي، سيؤدي مركز دبي المالي العالمي دوراً أساسياً في تحقيق هذه الرؤية.

كما أسهمت السلطة في قيادة تنفيذ هذه المبادرة الوطنية المهمة، إثر تعيينها في 2025 لرئاسة اللجنة الفرعية للتمويل الإسلامي المنبثقة عن الاستراتيجية. وتعكف على تطوير إطارها التنظيمي للتمويل الإسلامي بما يوفر للشركات وضوحاً أكبر بشأن القواعد والمعايير، مع تنامي نشاط هذا القطاع الحيوي.

شجّعت السلطة كذلك تطوير التمويل الإسلامي على الصعيد الدولي، من خلال مشاركتها في اجتماعات المجموعة الاستشارية للتمويل الإسلامي التي ينظّمها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، إلى جانب حلقات نقاشية متخصصة وفعاليات متنوعة ينظّمها مركز دبي المالي العالمي وجهات أخرى، بما يدعم حضور المركز في منظومة التمويل الإسلامي على المستوى الدولي.

الأثر الذي حققناه

- تستفيد **الشركات المرخصة** من دخول مباشر إلى السوق، ومن استخدام قاعدة أعمالها في مركز دبي المالي العالمي للارتباط بسلسلة مع مناطق اختصاص محلية وإقليمية ودولية، اعتماداً على شبكة أخذته في الاتساع من ترتيبات الاعتراف المتبادل وجواز المرور التنظيمي.
- تستفيد **الشركات الجديدة** الساعية إلى الترخيص من بيئة تنظيمية تمكّنها من بدء أعمالها بسرعة، بفضل نظام رقابي يستند إلى المعايير الدولية وتخضع قواعده للمراجعة المستمرة لتعزيز شفافية المتطلبات التنظيمية والاستجابة للتحولات في البيئة العالمية.
- يحصل **المستثمرون** على فرص استثمارية متنوعة ضمن بيئة سلسلة وواضحة وخاضعة لتنظيم فعال في منظومة الخدمات المالية بدولة الإمارات، مع حماية استثمارية قوية ومسارات جديدة تربطهم بمناطق اختصاص ومناطق أخرى.
- يحظى **الزملاء** بفرص لتبادل المعرفة مع نظرائهم في الجهات الرقابية في العالم والتعلّم منهم، مع المشاركة الفاعلة في بناء نظام مالي قادر على خدمة الأسواق وطنياً وإقليمياً ودولياً.
- تعزز ثقة **المجتمع** في السوق بفضل الاطمئنان إلى وجود مقاربة شاملة ومتكاملة لحماية سلامة المنظومة المالية المحلية والوطنية ونزاهتها، وإلى مواصلة مركز دبي المالي العالمي بناء مكانته بصفته مركزاً مالياً عالمياً مستداماً، بما يتماشى مع أجندة دبي الاقتصادية D33 واستراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2030.

"تتيح بيئة التنظيم الحديثة اليوم ميزة مهمة

تتمثل في الآليات التي أنشئت بين الجهات

التنظيمية لتبادل المعلومات، وقد أحدثت

هذه الآليات فرقاً كبيراً في جمع المعلومات

الرقابية وتبادلها واتخاذ إجراءات الإنفاذ. وتوفر

الهيكل القائمة تحت مظلة المنظمات الدولية

أو مذكرات التفاهم المتبادلة مساحة فعالة

وسريعة للتنسيق بين الجهات التنظيمية.

ولذلك يظهر أثر هذا التنسيق مباشرةً في فعالية

الإنفاذ، ونواصل العمل دائماً على تطوير هذه

الهيكل".

ألان لينينغ، المدير التنفيذي لإدارة الإنفاذ



الركيزة الاستراتيجية الثالثة: الابتكار المسؤول وإدارة المخاطر

نهج يضع الابتكار أولاً من خلال بناء أطر تنظيمية تستبق تحولات القطاع، وتتيح استخدام التقنيات الناشئة ونماذج الأعمال الجديدة، مع حماية نزاهة السوق.

مستهدفاتنا في عام 2025

صناعة التطور التنظيمي لا الاكتفاء بمواكبته

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية في 2025 تحديث نهجها التنظيمي ومراجعة نطاق تفتيلها للمخاطر لدعم الشركات الجديدة والمنصات والمصدرين، واستباق التوجهات المقبلة وتحولات السوق، ومساعدة مركز دبي المالي العالمي على تعزيز موقعه مركزاً عالمياً لابتكار مالي آمن ومستدام.

عُبرت هذه الاستراتيجية عن التزام السلطة ببناء أطر تنظيمية لا تكتفي بمواكبة تطورات السوق، بل تسهم في توجيهها. وشهد العام اهتمام 96 شركة من ست مناطق اختصاص بالبيئة التنظيمية التجريبية الخاصة بترميز الأصول ، وارتفع استخدام الذكاء الاصطناعي بين شركات مركز دبي المالي العالمي إلى 52%، ومضى قطاع الخدمات المالية في تحويل عملياته رقمياً بوتيرة لافتة، ولذلك بات دور السلطة في تهيئة البيئة التنظيمية للابتكار ضرورياً للغاية.

أهمية الابتكار المسؤول وإدارة المخاطر

تشكيل مركز دبي المالي العالمي وبناء منظومة مالية محلية مرنة وقادرة على مواكبة تحولات الغد

شهد قطاع الخدمات المالية تحولاً واسعاً، وأعادت الحلول التقنية بناء العمليات ورفعت كفاءة نماذج الأعمال. وتتحمل سلطة دبي للخدمات المالية، بوصفها جهة تنظيمية ذات نظرة استباقية، مسؤولية تطوير قواعدها ومعاييرها بما يواكب هذه التحولات، ويدعم نمواً قائماً على الابتكار مع إدارة المخاطر المرتبطة به بصورة ملائمة.

كيف نحقق ذلك؟

صياغة أطر تنظيمية استشرافية – بمنهجية مدروسة، وأمنة، ومسؤولة

تشجع سلطة دبي للخدمات المالية الابتكار المسؤول في أعمالها وفي مركز دبي المالي العالمي من خلال:

- إرساء أنظمة تنظيمية متوازنة وفاعلة للأسواق سريعة التطور، مثل الأصول الرقمية، بما يمنح المشاركين في السوق مرونة عملية ويعزز حماية المستثمرين وشفافية المتطلبات التنظيمية.
- مساعدة الشركات على تحويل طموحاتها إلى تطبيق عملي من خلال بيئات تنظيمية تجريبية تتيح لها اختبار التقنيات الناشئة والمنتجات والخدمات المبتكرة ونماذج الأعمال الجديدة وتطويرها تدريجياً ضمن حدود رقابية موثوقة.
- تعزيز التواصل مع الشركات والمشاركين الآخرين في المنظومة المالية، وزيادة مشاركة المعلومات لتقييم احتياجات نماذج الأعمال الجديدة والاستجابة لها بما يدعم نموها المستدام.
- إطلاق بحوث معمقة ومبادرات تدريبية وتعليمية لتقييم المخاطر الناشئة عن الابتكار في الخدمات المالية، ورفع الجاهزية داخل السلطة وعلى المستويات المحلية والدولية.

بفضل هذه الأولويات، تخدم عمليات سلطة دبي للخدمات المالية والإطار التنظيمي الحاكم لمركز دبي المالي العالمي احتياجات عالم يتقارب فيه التمويل والتكنولوجيا بصورة متزايدة، بما يخلق مخاطر جديدة وفرصاً غير مسبوقة لرفع الكفاءة وتحقيق النمو.

ما حققناه في عام 2025

تحديثات تنظيمية على صعيد السياسات تواكب الاتجاهات الناشئة

تواصل سلطة دبي للخدمات المالية مواءمة أطرها التنظيمية وضوابط المخاطر مع التقنيات والحلول ونماذج الأعمال الجديدة التي يزداد اعتمادها وتُظهر إمكانات واعدة على المدى الطويل. وتقوم فلسفة السلطة في هذا المجال على تزويد الشركات بالمساحة الكافية لتوظيف الابتكار في دعم نموها، مع وضع قواعد واضحة تضمن ممارسة تلك الأنشطة بأمان ومسؤولية.

خطت سلطة دبي للخدمات المالية خطوة إضافية في تطوير نظام الأصول الرقمية الذي أدخل في مركز دبي المالي العالمي عام 2022، وهو نظام يحظى باعتراف واسع باعتباره من أبرز الأطر التنظيمية الشاملة والمتقدمة عالمياً. وأصدرت السلطة في أكتوبر 2025 تحديثات واسعة لتنظيم الرموز المُشفرة في المركز، على أن يبدأ العمل بها في يناير 2026. وتؤسس هذه التحديثات إطاراً تنظيمياً بلغ مرحلة متقدمة من النضج، بعد أن استندت صياغته إلى خبرة رقابية مكثفة وتواصل مستمر مع السوق.

تسهم التحديثات الجديدة في التحول إلى نموذج تقييم تقوده الشركات، بحيث تتحمل الشركات المرخصة مسؤولية تقييم ملائمة الرموز التي تستخدمها. وتستند هذه المسؤولية إلى متطلبات مدعّمة في الحوكمة والإفصاح وإدارة المخاطر.

يمنح هذا التغيير الشركات العاملة في مركز دبي المالي العالمي، أو الساعية إلى العمل فيه، مساراً أبسط وأوضح لاستكشاف أنشطة الرموز المُشفرة، مع إضافة ضمانات أقوى لحماية المستثمرين. كما تفرض القواعد الجديدة متطلبات إفصاح رقابي تتناسب مع طبيعة النشاط ومخاطره. وتؤكد هذه القواعد التزام سلطة دبي للخدمات المالية بمواصلة تطوير منظومة آمنة ومنظمة عالمية المستوى للأصول الرقمية في مركز دبي المالي العالمي.

توفير مساحة مخصصة للاختبار والابتكار

طورت السلطة في مايو 2025 برنامج رخصة اختبار الابتكار، وهو النسخة الخاصة بها من البيئة التنظيمية التجريبية، من خلال إصدار دليل توضيحي شامل جديد (انظر الإطار الجانبي). وأعقب ذلك تنظيم حلقة نقاشية متخصصة مع القطاع لبحث صعود الاستثمارات المُرمّزة ونماذج الأعمال المرتبطة بها، وقد لقيت الحلقة اهتماماً لافتاً. وقد دفعت هذه الاستجابة سلطة دبي للخدمات المالية إلى فتح باب إبداء الاهتمام بالمشاركة في البيئة التنظيمية التجريبية للترميز.

يستهدف هذا الإطار التجريبي على وجه التحديد الشركات العاملة في الخدمات المالية المرتبطة بالترميز، بما يشمل الجهات التي التي تقوم بإصدار أو تداول أو حفظ أو تسوية الأصول، مثل الأسهم والسندات والصكوك، إلى جانب الشركات المرخصة لدى سلطة دبي للخدمات المالية التي تدرس إضافة أنشطة الترميز إلى أعمالها. وقد أبدت ما يقارب 100 شركة من أسواق عالمية متعددة رغبتها في التقدم للبرنامج، مع تنوع واضح في نماذج أعمالها. وشملت هذه الشركات جهات تعمل على ترميز الأسهم والسندات ووحدات الصناديق، وأخرى متخصصة في تداول هذه الرموز وحفظها الآمن.

تهيئ سلطة دبي للخدمات المالية، عبر هذه البيئة الآمنة لاختبار الحلول المالية المُرمّزة والمسار الواضح نحو الترخيص الكامل والتسويق التجاري للحلول التي تثبت جدواها، الظروف اللازمة للاستفادة من إمكانات الترميز في جعل فئات متنوعة من الأصول متاحة لشرائح جديدة من المستثمرين. كما يوضح اتساع نطاق هذه البيئة التجريبية كيفية تعزيز السلطة لمكانة مركز دبي المالي العالمي ودبي ودولة الإمارات كمركز عالمي رائد في مجال التمويل الرقمي.

الدليل المرجعي لبرنامج رخصة اختبار الابتكار لدى سلطة دبي للخدمات المالية

بدأ العمل ببرنامج رخصة اختبار الابتكار في عام 2017، ويمنح الشركات المؤهلة رخصة خدمات مالية مفيدة تتيح لها اختبار منتجات وخدمات ونماذج أعمال مالية جديدة ضمن بيئة خاضعة للرقابة. كما يستطيع حاملو الرخصة إجراء اختبارات مباشرة مع العملاء وفق ضوابط محددة لمدة تصل إلى 24 شهراً، مع خضوعهم لإشراف رقابي وثيق.

تستطيع الشركات، بعد انتهاء فترة الاختبار، طلب رفع القيود والانتقال إلى رخصة خدمات مالية كاملة، شريطة تحقيق أهداف خطة الاختبار التنظيمية واستيفاء متطلبات سلطة دبي للخدمات المالية.

وقد بقي البرنامج جزءاً أساسياً من نهج السلطة في دعم تطوير حلول التكنولوجيا المالية في مركز دبي المالي العالمي، إذ يؤدي وظائف مهمة في منظومة الابتكار:

- يحد البرنامج من حالة عدم الوضوح التنظيمي أمام الشركات الناشئة. وتواجه مشاريع التكنولوجيا المالية غالباً أطراً تنظيمية معقدة قد تؤخر تطوير المنتج ودخوله إلى السوق. ويتيح الاختبار ضمن بيئة تنظيمية خاضعة للرقابة لهذه الشركات فهم متطلبات الامتثال في مرحلة مبكرة من دورة تطوير الحلول.

- يساعد البرنامج على وصول الابتكارات المالية للسوق بوتيرة أسرع بفضل تبسيط إجراءات الترخيص.
- يعزز البرنامج التعاون بين الشركات وسلطة دبي للخدمات المالية، فيمنح الشركات رؤية واضحة حول توقعات الامتثال في مرحلة مبكرة ويدعم فهم السلطة الرقابي لطبيعة الحلول الجديدة.

استقطب البرنامج، منذ إنطلاقه قبل ثمانية أعوام، نحو 150 طلباً من الشركات، قُبل منها 67 طلباً، ونجحت 70% من الشركات المقبولة في اجتياز مرحلة الاختبار.

قدم الدليل التوضيحي لرخصة اختبار الابتكار، الصادر في مايو 2025، نصائح عملية ومباشرة حول الاستفادة من هيكل البرنامج لاختبار الحلول الجديدة والتحقق من صلاحيتها، ثم الانتقال إلى الترخيص الكامل. كما يشرح الدليل للمستخدمين غرض الرخصة ومعايير الأهلية وإجراءات التقديم ومتطلبات مرحلة الاختبار، بأسلوب واضح مدعوم بعرض بصري منظم.

استكشاف إمكانات التحول الرقمي في سوق السندات

بصفته بالفعل منصة عالمية رائدة للهياكل المبتكرة للسندات، من بينها السندات الزرقاء والصكوك المرتبطة بالحكومة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. قد يكون المركز مؤهلاً لفتح مسار جديد في إصدارات السندات المدعومة رقمياً، والتي باتت تشهد اهتماماً متزايداً من السوق. وتبرز من بينها هياكل تحاكي مفهوم التوأم الرقمي، تصدر فيها السندات وتُحفظ بالطريقة التقليدية، مع تمثيلها في الوقت نفسه على سجل موزع قائم على تقنية البلوك تشين.

تعمل هذه السندات، بعد إصدارها وتسجيلها على سجل موزع في السوق الأولية، وفق أنظمة الدفع المعتادة بالعملات التقليدية، بما يشمل الاكتتابات ومدفوعات الفائدة والاستردادات وحتى التداول. ويتيح هذا النهج الاستفادة من الكفاءة التشغيلية التي توفرها تقنية البلوك تشين، دون الإخلال بممارسات السوق المعتمدة أو الأطر القانونية أو أدوات حماية المستثمرين.

تشهد الأسواق العالمية ظهور المزيد من غرف المقاصة المركزية قادرة على دعم السندات الرقمية الأصلية، المعروفة اختصاراً بـDNN، بفاعلية وسلاسة، ولا سيما لدى المؤسسات متعددة الجنسيات والبنوك التجارية. وتبين هذه التطورات أن السندات الرقمية تستطيع الالتزام بالأطر التنظيمية القائمة وتوقعات المستثمرين من دون أن تنشئ عقبات أو تحديات تنظيمية جوهرية إضافية. كما تتواصل الجهود المشتركة لإزالة الاعتماد المتبقي على أساليب الإصدار التقليدية، بما يدعم التحول الرقمي في سوق السندات ومنظومة ما بعد التداول عموماً.

يتيح إطار سلطة دبي للخدمات المالية المناسب والقائم على المخاطر، تحقيق الابتكار في سوق السندات، إذ يمنح الشركات التي تخطط لإصدار سندات وصكوك عبر هياكل تحاكي التوأم الرقمي، جزئياً أو كلياً، أو عبر منصات رقمية مجردة بالكامل من الصيغ الورقية، مرونة تنظيمية كافية. وفي الوقت نفسه، يظل الإطار ملتزماً بحماية المستثمرين ووضوح الأساس القانوني ونزاهة السوق.

المساهمة في إرساء أفضل الممارسات لمستقبل القطاع المالي

خصصت سلطة دبي للخدمات المالية، مع اتساع استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع الخدمات المالية، موارد أكبر لدراسة أثر هذه التكنولوجيا وتحديث استراتيجياتها وأطر إدارة المخاطر لديها وفقاً لما تفرضه من فرص وتحديات. ويتجسد هذا التوجه الاستباقي تجاه الذكاء الاصطناعي والابتكار في أعلى مستويات الحوكمة واتخاذ القرار في كل من السلطة ومركز دبي المالي العالمي ودبي، كما تمنحه أجندة دبي الاقتصادية (D33) واستراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2030 أولوية استراتيجية واضحة.

كما قد منحت بيئة دبي المؤيدة للابتكار، إلى جانب التحرر من قيود العمليات واللوائح القديمة، كلاً من السلطة ومركز دبي المالي العالمي قدرة أكبر على تقييم سياسات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية وحلولها، ثم تطبيقها بوتيرة سبقت كثيراً من النظراء العالميين. وتسعى السلطة إلى تحويل هذه الخبرة المبكرة إلى فرص إرشاد يستفيد منها النظراء وأصحاب المصالح في القطاع، بما يضع قطاع الخدمات المالية بمختلف أطرافه على مسار مسؤول ومستدام في استخدام التقنيات واعتمادها.

جستدت السلطة هذا الطموح خلال عام 2025 بالمشاركة في عدد من الفعاليات القطاعية ومبادرات تبادل المعرفة. وشملت هذه المشاركات ما يلي:

- مبادرة تكنولوجيا التجارة التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF):** أسهمت السلطة في توجيه عدد من المشاركين المختارين ضمن برنامج تكنولوجيا التجارة التابع للمنتدى، الذي درس قدرة التقنيات الناشئة على تحسين العمليات الداعمة للتجارة العالمية. وقد تُوّج هذا التعاون بإصدار تقرير نشره المنتدى بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والسياحة، وقدم توصيات عملية لدعم التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا في تمويل التجارة عبر الحدود. وشملت هذه التوصيات الاعتراف الرسمي بالهوية اللامركزية وبيانات الاعتماد القابلة للتحقق، إلى جانب وضع مسارات تنظيمية لأصول التجارة المرمزة والضمانات المصرفية الرقمية وأدوات التسوية القائمة على العملات المستقرة. ومن خلال جمع أطراف القطاعين العام والخاص في بيئة اختبار محددة الإطار، أثبتت البيئة التنظيمية التجريبية مجدداً أحد المبادئ الأساسية للسلطة، وهو أن الابتكار والتنظيم يمكن أن يتقدما معاً.

- جلسة رفيعة المستوى حول الرؤى التنظيمية بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA):** عرضت السلطة أمام النظراء التنظيميين في المنطقة نهجها المتكامل للابتكار، بدءاً من تهينة البيئة التنظيمية، مروراً بممارسات الرقابة، وصولاً إلى دورها في دعم التقنيات المالية الناشئة. كما أتاحت الجلسة خبرات عملية من تجربة الابتكار في مركز دبي المالي العالمي، وقدمت أحدث المستجدات بشأن منصة المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية التابعة للسلطة، وهي منصة تؤدي دوراً مهماً في حماية بيئة الأمن

السيبراني داخل المركز وتطوير قدرات هيئات الأوراق المالية العربية.

- قمة دبي للتكنولوجيا المالية:** شاركت السلطة في عدد من الجلسات والفعاليات ضمن القمة، وشملت مشاركتها ما يلي:

- الملتقى الرقابي الأول للسلطة لمناقشة مخاطر الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني (انظر المربع التوضيحي)
- قيادة جلسات في المنتدى التنظيمي تناولت حوكمة الذكاء الاصطناعي، وأطر الترميز، وتنظيم العملات المستقرة
- تنظيم جلسات DFSA Talks الحوارية، وهي سلسلة نقاشات مركزة مع المؤسسين والمبتكرين وأصحاب المصالح العالميين حول تكنولوجيا الرقابة، وآلية الترخيص المتبعة، والتطورات المتعلقة بسياسة الذكاء الاصطناعي
- إقامة جناح عرض للسلطة أتاح للشركات التواصل مباشرة مع خبراءها للتعرف إلى رخصة اختبار الابتكار لسلطة دبي للخدمات المالية، والبيئة التنظيمية التجريبية للترميز، ومنصة المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية، وأطر تنظيم الأصول الرقمية
- عقد حلقات نقاشية متخصصة حول إدارة الثروات، وتنظيم الأصول المشفرة بالتعاون مع مجلس الأعمال العالمي للبلوك تشين، والتمويل المستدام
- تقديم نظرة عامة على النظام التنظيمي لخدمات الأموال والتمويل الجماعي لدى السلطة لشركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي من آسيا الوسطى شاركت في برنامج المستزعات التابع لمركز الابتكار في مركز دبي المالي العالمي، بما أسهم في دعم تطوير منظومة الابتكار وتبادل المعرفة عبر الحدود



تعزيز التنسيق الرقابي الدولي لمواجهة المخاطر النظامية الناشئة

مثّل الملتقى الرقابي الأول لسلطة دبي للخدمات المالية لمناقشة مخاطر الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، الذي انعقد أثناء قمة دبي للتكنولوجيا المالية، خطوة مهمة في الجهود العالمية لتطوير استجابة رقابية متكاملة للتحديات التي تفرضها التقنيات الناشئة في مجال الخدمات المالية. وجمعت الفعالية المغلقة، التي حملت عنوان "الابتكار القائم على النزاهة: تعزيز الأمن السيبراني ورقابة الذكاء الاصطناعي من خلال الحوار الدولي"، أكثر من 30 جهة تنظيمية تمثل 18 هيئة من دولة الإمارات ومنطقة الخليج العربي والأسواق العالمية.

بحث المشاركون المخاطر والفرص الناشئة عن تقنيات متقدمة مثل التشفير ما بعد الكم والذكاء الاصطناعي الوكيل، مع تركيز خاص على كيفية تطوير الأطر التنظيمية لحماية الاستقرار المالي والمستثمرين في بيئة رقمية سريعة التغير. ومن خلال تبادل الخبرات المباشر، عزز الملتقى تبادل المعرفة ومواءمة الممارسات الرقابية بين الجهات التنظيمية، وأكد حرص السلطة على أن يظل مركز دبي المالي العالمي، مع اتساع دوره مركزاً عالمياً للابتكار، قائماً على وعي دقيق بالمخاطر ونزاهة تنظيمية عالية.

وبناءً على الزخم الذي حققه الملتقى، نشرت السلطة في يونيو 2025 تقريراً جديداً بعنوان "المخاطر السيبرانية ومخاطر الذكاء الاصطناعي ضمن الخدمات المالية". واستعرض التقرير كيفية تطور المخاطر الرقمية لتصبح شكلاً من أشكال المخاطر النظامية، وما يتطلبه ذلك من استجابة جماعية لترسيخ المرونة في النظام المالي المستقبلي.

ولفت التقرير، على وجه الخصوص، إلى تزايد وتيرة الهجمات السيبرانية وتعقيدها، واحتمال أن تجعل الحوسبة الكمية أساليب التشفير الحالية غير صالحة، إضافةً إلى تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، باعتبارها جميعاً مخاطر معقدة وسريعة التغير ومتشابكة على نحو يتطلب معالجة عاجلة.

كما استند البحث إلى خبرات ورؤى عالمية ونقاشات متخصصة لتزويد الجهات التنظيمية بإرشادات حول الحد من المخاطر الناشئة من دون المساس بالابتكار، وذلك بالاعتماد على الجاهزية التشغيلية، وأطر مخاطر تقنية قابلة للتحديث، ورقابة مرنة. كما عزز التقرير التزام السلطة بنهج رقابي استشاري، ودورها في تطوير مناهج تعاونية قائمة على المبادئ لتنظيم التقنيات الناشئة.

العالمية"، وبحث الدور التحويلي للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في مجالات مثل إدارة المخاطر، وخدمة العملاء، ورصد الاحتيال، واستراتيجيات الاستثمار. ولم يكتفِ البحث بتحديد فرص واضحة تتيح للذكاء الاصطناعي توسيع الشمول المالي وتحفيز الابتكار، بل سلّط الضوء أيضاً على تحديات الحوكمة والمساءلة والأمن السيبراني التي تطرحها نماذج الذكاء الاصطناعي.

باعتبارها عضواً مؤسساً في شبكة الابتكار المالي العالمية وشريكاً في قيادة هذا المشروع البحثي المهم، قدمت السلطة خبرات مستندة إلى تجربة دبي الفريدة باعتبارها مركزاً مالياً دولياً سريع النمو يتبنّى استخدام الذكاء الاصطناعي. وقد زود التقرير الجهات التنظيمية حول العالم بتوصيات قابلة للتطبيق حول تحقيق التوازن بين تمكين الابتكار وحماية المستهلكين وحوكمة البيانات وشفافية الخوارزميات، بما يساعد على تطوير المناهج التنظيمية مستقبلاً في أسواق متعددة.

ومن ثم، أسهمت الجهود الرامية إلى تطوير البحوث والمعرفة المرتبطة بالابتكار في الخدمات المالية في ترسيخ حضور السلطة ومركز دبي المالي العالمي ضمن الحوار الدولي حول حوكمة الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، بما يعكس التزامهما بمشاركة الدروس المستفادة والمساهمة في المعايير التنظيمية العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، نظّم فريق المخاطر ضمن مهرجان دبي للذكاء الاصطناعي في أبريل 2025 حلقة نقاشية مغلقة بعنوان "الإلام بالذكاء الاصطناعي وتطوير كوادر المستقبل في هذا المجال"، بمشاركة 14 شركة مرخصة واستشاريين وأكاديميين. وقد أتاحَت الفعالية معلومات رؤى مهمة حول أحدث التطورات في الإلام بالذكاء الاصطناعي، وكيفية بناء مهارات هذه التكنولوجيا ورفع جاهزية المؤسسات لها.

التعاون العالمي والتحول الرقمي

ظل التعاون الدولي في عام 2025 ركيزة مهمة في جهود سلطة دبي للخدمات المالية للاستفادة من التحولات التقنية الناشئة وإدارة المخاطر المرتبطة بها. وواصلت السلطة مشاركتها مع الشبكات الدولية وجهات وضع المعايير التي تؤدي دوراً مهماً في دعم الابتكار المسؤول، كما أسهمت بفاعلية في فريق عمل التكنولوجيا المالية التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وبرامج مركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية، وشبكة الابتكار المالي العالمي التي تُعد السلطة أحد أعضائها المؤسسين.

وفي يناير 2025، شاركت السلطة وهيئة السلوك المالي البريطانية في قيادة إصدار تقرير جديد لشبكة الابتكار المالي العالمية حول الذكاء الاصطناعي. وحمل التقرير عنوان "آراء جوهريّة حول استخدام الذكاء الاصطناعي الموجه للمستهلكين في الخدمات المالية

زعيبيل ديستركت (حي زعيبيل) - مركز دبي المالي العالمي: منطقة جديدة لازدهار الابتكار

أسهمت سلطة دبي للخدمات المالية بفاعلية في دعم الخطط الرامية إلى جعل مركز دبي المالي العالمي أول مركز مالي في العالم يقوم بتصميمه التنظيمي والتشغيلي على الذكاء الاصطناعي. وتشمل هذه الخطط ترسيخ حضور التكنولوجيا في الأطر القانونية والتنظيمية، وعمليات الأعمال، وتطوير المواهب، والبنية التحتية، والبيئة العمرانية. ومن المتوقع أن يحقق هذا التحول منافع اقتصادية بقيمة 3,5 مليار دولار أمريكي ويوفر 30,000 وظيفة. وسيمنح ذلك مركز دبي المالي العالمي موقعاً عالمياً متقدماً. وبذلك يغدو المركز أول مركز مالي يتمتع بولاية تنظيمية يوفر منظومة متكاملة للذكاء الاصطناعي تجمع بين التنظيم والتدريب والقدرات الحاسوبية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي المادي، وذلك ضمن توسعة كبرى تتمثل في مشروع زعيبيل ديستركت – مركز دبي المالي العالمي.

وقد أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، زعيبيل ديستركت – مركز دبي المالي العالمي في يناير 2026 بوصفه أكبر توسعة لمركز مالي في المنطقة قائمة على الطلب. وسيعزز

المشروع ويرسخ مكانة مركز دبي المالي العالمي باعتباره المركز المالي الرائد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، ومحركاً عالمياً لابتكار الخدمات المالية.

كما يمتد المشروع على مساحة شاسعة تتجاوز مساحته 7 ملايين قدم مربعة، بإجمالي مساحة طابقية يبلغ 17,7 مليون قدم مربعة، وقيمة تطويرية إجمالية تقديرية تتجاوز 100 مليار درهم. وسيضم مساحات تجارية وابتكارية وسكنية وتعليمية متقدمة، على أن تتوالى مراحل التطوير بين عامي 2030 و2040. وبعد اكتماله، سيتسع نطاق مركز دبي المالي العالمي ليستوعب أكثر من 42,000 شركة وقوى عاملة تتجاوز 125,000 شخص.

يضع المشروع الذكاء الاصطناعي في صميم أولوياته، إذ سيضم منظومة للذكاء الاصطناعي ومرافق مركز الابتكار المصممة لتلبية احتياجات أكثر من 6,000 شركة و30,000 متخصص في التكنولوجيا. وسيتيح هذا التركيز غير المسبوق للمواهب والبنية التحتية المتقدمة تطوير حلول نوعية في مجال الذكاء الاصطناعي والابتكار التجاري، بما يرسخ مكانة مركز دبي المالي العالمي كوجهة عالمية رائدة للتمويل الرقمي.

تطوير آليات وقائية للقطاع من مخاطر التكنولوجيا والمخاطر السيبرانية

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية، إلى جانب مبادراتها التنظيمية، التفاعل المباشر مع قطاع الخدمات المالية لفهم الفرص التي تتيحها نماذج الأعمال المعتمدة على التقنيات الرقمية، وما تنشئه في المقابل من مكامن ضعف ومسارات تهديد جديدة. وشمل ذلك حوارات مع شركات مركز دبي المالي العالمي، بهدف تقييم تبني الذكاء الاصطناعي وحالات استخدامه في مجال الخدمات المالية، بما في ذلك كيفية تطبيقات الشركات له عملياً، والأطر التي تعتمدها في الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية. توفر هذه الرؤى أساساً عملياً للسلطة لتطوير نهجها المستمر تجاه الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في صياغة توقعات تنظيمية ورقابية متناسبة وقائمة على المخاطر. ويمكن الاطلاع على مؤشرات استخدام الذكاء الاصطناعي لدى الشركات المالية في مركز دبي المالي العالمي في تقرير استبيان سلطة دبي للخدمات المالية حول الذكاء الاصطناعي 2025 (انظر الإطار التوضيحي).

كما شهد نطاق عمل فريق الإشراف على مخاطر الابتكار والتكنولوجيا في سلطة دبي للخدمات المالية زيادة بنسبة 40% في عدد الشركات خلال 2025، وشمل ذلك مشغلي منصات التمويل

رصد توجهات القطاع نحو الذكاء الاصطناعي

في إطار مساعيها المستمرة إلى تكوين فهم عملي لأثر الذكاء الاصطناعي وإمكاناته المقبلة ومخاطره في الخدمات المالية، أجرت سلطة دبي للخدمات المالية استبيانها السنوي الثاني حول الذكاء الاصطناعي في يونيو 2025. واستند الاستبيان إلى ردود ما يقارب 700 شركة، بمعدل مشاركة بلغ 88%، من قطاعات الخدمات المصرفية وإدارة الثروات والأصول وأسواق رأس المال والتأمين في مركز دبي المالي العالمي، وكشف عن تسارع كبير في استخدام الذكاء الاصطناعي، إذ أفادت 52% من الشركات باستخدامه، مقارنة بنسبة 33% في 2024. كما برز نمو لافت في استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، بعد أن ارتفع بنسبة 166% على أساس سنوي.

كما تتوقع أغلبية واضحة من الشركات، نسبتها 60%، زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي في 2026، بينما تتوقع ثلاثة أرباع الشركات اتساع نطاق استخدامه خلال السنوات الثلاث المقبلة،

الجماعي، ومقدمي خدمات الأموال، وشركات الأصول المشفرة. كما أسهم الفريق في معالجة تعديلات التراخيص للشركات التي أضافت أصولاً رقمية ومنتجات وخدمات مرتبطة بالأصول المشفرة إلى أنشطتها القائمة، وأبرم مذكرة تفاهم جديدة مع سلطة تنظيم الأصول الافتراضية لتعزيز التعاون التنظيمي والإسهام في تطوير سوق أصول رقمية قوي ويتسم بالشفافية في دبي.

حافظت المرونة السيبرانية على موقعها بين أولويات السلطة خلال العام، إذ سجلت سلطة دبي للخدمات المالية زيادة بنسبة 91% في إخطارات الحوادث السيبرانية، وتعاملت مع زيادة بنسبة 153% في المخالفات المرتبطة بالمخاطر السيبرانية التي كشفتها تقييمات مخاطر مخصصة. وردت السلطة على هذه الزيادة بتعزيز عملها في إدارة المخاطر من خلال تحسين التعامل مع المخاطر المرتبطة بمزودي الخدمات التقنية الحيوية من الجهات الخارجية، وتشجيع تبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية، ورفع الوعي بمخاطر الذكاء الاصطناعي ومخاطر الحوسبة الكمية. ونظمت السلطة، في هذا الإطار، ورشتي عمل عامتين للجمهور حول المخاطر السيبرانية، تناولتا معلومات حول التهديدات ومخاطر الحوسبة الكمية في الخدمات المالية.

ما يوضح أن هذه التكنولوجيا أصبحت جزءاً أساسياً من بيئة العمل في مركز دبي المالي العالمي.

مع أن نتائج الاستبيان أثبتت الزخم الواضح المحيط باستخدام الذكاء الاصطناعي، إلا أنها كشفت في الوقت نفسه عن تحديات محتملة. فقد أفادت أكثر من 20% من الشركات بأنها لا تملك آليات واضحة للمساءلة أو الإشراف على استخدام الذكاء الاصطناعي، حتى عندما يكون ضرورياً لسير عملياتها. كما طلبت الشركات مزيداً من الوضوح واليقين التنظيمي والإرشادات بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته، إلى جانب نهج أكثر توحداً في المتطلبات التنظيمية على مستوى القطاع المالي الوطني.

تساعد نتائج الاستبيان سلطة دبي للخدمات المالية والجهات الرقابية الأخرى على تطوير مقارباتها تجاه الذكاء الاصطناعي، كما تؤكد ضرورة إعداد تنظيم عملي يتيح للقطاع الاستفادة من الابتكار، ويضع في الوقت ذاته ضوابط تمنح الشركات اليقين الذي تطلب به بوضوح.

"الابتكار هو أساس كل ما نقوم به. دولة الإمارات العربية المتحدة هي من الدول القليلة في العالم التي لديها وزير للذكاء الاصطناعي، ومركز دبي المالي العالمي هو من المراكز المالية الدولية القليلة التي تضم مجتمعاً متخصصاً للذكاء الاصطناعي داخله".

جستن بالداشينو، مدير عام، إدارة الرقابة

الأثر الذي حققناه

- تحصل **الشركات المعتمدة** على مرونة تنظيمية ودعم رقابي يساعدها على تطوير التقنيات والمنتجات الواعدة واختبارها، بما قد يدعم نموها مستقبلاً، مع مسارات أسرع للانتقال إلى التسويق التجاري والتطبيق العملي الكامل عندما تثبت الاختبارات نجاحها
- تستفيد كل من **الشركات القائمة في مركز دبي المالي العالمي والشركات الجديدة الساعية** إلى الحصول على ترخيص من نظام واضح ومباشر وفعال لإدارة مخاطر التكنولوجيا، إلى جانب حوار دوري وبيانات عملية تساعد هذه الشركات على تحديث ممارسات الأمن السيبراني وتحسينها
- يستمد **المستثمرون** الثقة من أن مركز دبي المالي العالمي يتيح لهم الاستفادة من الفرص التي تنشأ عن نماذج الأعمال التقليدية والاستشرافية على حد سواء، مع التزام جميع الشركات بأعلى معايير الأمن السيبراني وحماية البيانات، وتحديث سياسات الأمن بما يراعي التقنيات والتهديدات الجديدة

- يحصل **الزملاء** على فرص لبناء المعرفة التقنية وتوظيف الذكاء الاصطناعي في التطوير المهني والتكمين الوظيفي، من خلال أتمتة المهام الروتينية وتخصيص طاقة العمل لمشاريع ذات أثر مؤسسي أوضح
- يحظى **المجتمع** بالطمأنينة إلى أن سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي يتبعان نهجاً مسؤولاً ومتقدماً في استخدام الذكاء الاصطناعي وسائر التقنيات في الخدمات المالية، بما يحافظ على موقع دبي في مقدمة الابتكار ويتيح لها الاستفادة من النمو القائم على التكنولوجيا من دون المساس بالمعايير

قصتي مع سلطة دبي للخدمات المالية



ليليان تشاو

مديرة أولى، إدارة التنفيذ
هونغ كونغ

تولّيت خلال أول 18 شهراً لي في السلطة تقييمات وتحقيقات في جرائم مالية محتملة ومخالفات تنظيمية منسوبة إلى شركات معتمدة. وتنشأ هذه القضايا عادةً من شكاوى الجمهور أو إحالات داخلية، وقد تقضي، عندما تستدعي الوقائع ذلك، إلى إجراءات تأديبية لحماية نزاهة السوق وصون الثقة في مركز دبي المالي العالمي.

يتطلب هذا العمل دقةً عالية وموضوعية والتزاماً بالإنصاف، لأن التعامل مع القضايا المعقدة يستدعي فهماً عميقاً وقدرةً على طرح الأسئلة الصحيحة في الوقت المناسب.

كما منحتني تجربتي في سلطة دبي للخدمات المالية ثراءً مهنيّاً استثنائياً. فالتعاون مع خبراء رقابيين من مختلف دول العالم، والتعامل مع خصوصية هذه المنطقة، أتاحا لي نمواً مهنيّاً لم يكن متاحاً لي في أي مكان آخر.

ويظل العنصر البشري في النهاية جوهر هذه التجربة. أما ثقافة التعاون السائدة في السلطة، القائمة على الثقة والمساءلة والدعم المتبادل والالتزام المشترك بالمصلحة العامة، فهي ما يجعل سلطة دبي للخدمات المالية تجربةً لا مثيل لها.

الركيزة الاستراتيجية الرابعة: ترسيخ التميز التشغيلي

تلبية الاحتياجات المتغيرة لزملائنا وعملائنا والأسواق التي نخدمها

مستهدفاتنا في عام 2025

تحويل التغيير إلى فرص عملية

اتخذت سلطة دبي للخدمات المالية خطوات مدروسة في عملياتها لضمان امتلاكها البنية التحتية والممارسات والكفاءات اللازمة لإدارة المخاطر وتلبية احتياجات السوق ومواكبة مسيرة مركز دبي المالي العالمي في ترسيخ مكانته بوصفه مركزاً مالياً عالمياً.

أهمية ترسيخ التميز التشغيلي

تمكين الأسواق من النمو بثقة

تؤدي سلطة دبي للخدمات المالية عملها في قطاع يشهد تحولاً سريعاً، ولذلك يُعد تعزيز قدراتها التشغيلية شرطاً أساسياً لتحقيق أهدافها واستراتيجيتها الرقابية، ومواصلة وضع معايير مرجعية في الجودة والابتكار والكفاءة.

عززت السلطة خلال 2025 التحول الرقمي والحوار مع القطاع، حتى تستبق عملياتها وممارساتها تغيرات الأسواق والتقنيات والبيئة التنظيمية وتتكيف معها. وقد ساعد هذا التوجه مركز دبي المالي العالمي على الاستجابة بسرعة، والصمود في مواجهة المخاطر، والاستعداد للنمو المستقبلي. ويسهم التطوير المستمر لعمليات السلطة مباشرة في تحقيق مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية (D33) واستراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2030، اللتين تؤكدان أهمية التكنولوجيا والابتكار والشراكات في جعل دبي قوة فاعلة في مستقبل القطاع المالي، وفي السعي إلى دخول قائمة أفضل أربعة مراكز مالية عالمية.

كيف نحقق ذلك؟

المعرفة العملية والابتكار وحسن التنفيذ

طوّرت سلطة دبي للخدمات المالية في عملياتها قدرات تواكب احتياجات المرحلة المقبلة من خلال:

- تنمية الممارسات الرائدة وترسيخها داخل السلطة، عبر التواصل الفعّال مع أصحاب المصالح في قطاع الخدمات المالية والمشاركة في نقاشات مع نظراء محليين وإقليميين ودوليين.
 - توظيف الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي لتبسيط الإجراءات الداخلية، وإدارة المخاطر الناشئة مبكراً، وتعزيز أعمال الرقابة والتنفيذ.
 - تمكين كوادِر السلطة من المهارات التقنية اللازمة لرفع مستوى الأداء وتقديم الخدمات بانتظام وفاعلية عند تغير أوضاع السوق.
 - إرساء منهجية لإدارة المشاريع توفر هيكلًا مركزياً يوحد الإجراءات ويحسن الحوكمة ويضمن إنجاز المشاريع بجودة ثابتة.
 - تحقيق أداء مؤسسي متميز من خلال حوكمة سليمة، وتواصل هادف، وتنفيذ واضح الأولويات يحافظ على توافق فرق العمل وسير النتائج وفق المسار المطلوب.
- يضمن هذا التركيز والتوجه التشغيلي تمكين سلطة دبي للخدمات المالية من تنظيم أسواق المال التي تزداد اتساعاً وتخصصاً، وذلك بهدف الاستعداد للمرحلة المقبلة ودعم نموها بكفاءة.

مقدمة

استراتيجيتنا

قيادة وحوكمة سلطة
دبي للخدمات المالية

البيانات المالية

الملاحق

مسار: تطوير المواهب الإماراتية لقيادة مستقبل التنظيم المالي في دبي

تضع سلطة دبي للخدمات المالية القيادة ضمن قيمها الأساسية، ولذلك تعمل باستمرار على ترسيخ هذه القيمة من خلال برامج واضحة التصميم وفرص تعليم وتدريب واستثمار مخصص في المواهب. وتعد مبادرة "مسار" نموذجاً رائداً على ذلك، إذ استقبلت أحدث دفعاتها في سبتمبر 2025 بعد أكثر من 15 عاماً من تنمية المواهب المحلية.

يستمر برنامج مسار عامين، وقد صُمم خصيصاً لإعداد مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لمسارات مهنية في التنظيم المالي، من خلال مزيج شامل من التعلم المنظم والدعم للحصول على مؤهلات مهنية والخبرة العملية. وقد اختير الخريجون الستة المشاركون في مسار لعام 2025 بعناية بناءً على تميزهم الأكاديمي وإمكاناتهم المهنية والتزامهم بالخدمة العامة، ويتنقل كل منهم بين إدارات رئيسية في السلطة لاكتساب معرفة عملية بجوانب المنظومة الرقابية كافة.

تستفيد كل دفعة أيضاً من توجيه شخصي مخصص، وإرشاد أثناء العمل يقدمه خبراء السلطة، وتدريب مكثف في القيادة والجوانب الفنية، بما يفتح للخريجين بوابة مباشرة نحو فرص مهنية طويلة الأمد داخل السلطة أو في مجتمع مركز دبي المالي العالمي.

أياً تكن المسارات المهنية التي يختارها خريجو مسار، فإنهم يغادرون البرنامج وهم على جاهزية عالية لتعزيز إرث التميز الرقابي لدى سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي. وتبني السلطة، باستثمارها في مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وتنمية الخبرة الرقابية المحلية، قدرات مستقبلية داخل المركز. كما يسهم برنامج مسار مباشرة في تحقيق أهداف أجندة دبي الاقتصادية (D33)، التي تسعى إلى جعل دبي من بين أفضل أربعة مراكز مالية عالمية ووجهة مفضلة لأسواق رأس المال بحلول 2033.

ما حققناه في عام 2025

تعزيز التميز التشغيلي

شهدت سلطة دبي للخدمات المالية خلال 2025 خطوات رئيسية في تعزيز التميز التشغيلي. وشكّل إنشاء مكتب إدارة المشاريع ضمن إدارة العمليات نهجاً أكثر انضباطاً وتكاملاً في تنفيذ المبادرات الاستراتيجية المعقدة وإنجازها.

كما عزّز مكتب إدارة المشاريع القدرات التشغيلية للسلطة من خلال نموذج عمل مرّن قادر على مواكبة النمو السريع للسلطة ولمركز دبي المالي العالمي. وأدى دمج فريق الاستراتيجية بالمكتب إلى توافق التنفيذ اليومي مع التوجه الاستراتيجي بعيد المدى، كما أتاح نطاق عمل المكتب الشامل، الذي يضم التحول الرقمي ومعلومات السوق وحوكمة الابتكار وبناء القدرات القيادية والجرائم المالية، تنسيق تنفيذ المشاريع بدلاً من حصره في أقسام منعزلة.

استكمل فريق الاستراتيجية في 2025 خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية للعامين 2025-2026 ونشرها، كما نظّم يوم الاستراتيجية لمجلس الإدارة 2025 لتحديد خارطة الطريق الاستراتيجية للسلطة، بما عزز وضوح الاتجاه وتركيز الأولويات في ظل سعي السلطة إلى بناء القدرات اللازمة لتحقيق أهدافها المقبلة.



توظيف التكنولوجيا لتعزيز التواصل والكفاءة وتجربة المتعاملين

رُكّزت تحديثات النموذج التشغيلي لسلطة دبي للخدمات المالية خلال العام على أولويتين مؤسستيتين: التواصل مع السوق والتحول الرقمي.

يجتشد إنشاء فريق التواصل مع السوق حرص سلطة دبي للخدمات المالية على أن تكون جهة تنظيمية قريبة من الشركات ويسهل التواصل معها. ويتولّى الفريق دور الشريك للشركات العاملة من مركز دبي المالي العالمي، إذ يمدّها بالمعلومات والدعم الكفيلين بتنمية وتوسيع أعمالها وتعزيز نطاق خدماتها انطلاقاً من المركز، فيما يتيح للسلطة الاطلاع الفوري على مستجدات القطاع وتحدياته. ويتحقق ذلك من خلال قنوات تواصل مخصصة وفرص دورية للحوار، مثل الجلسات النقاشية، تُفضي إلى تبادل الآراء بصراحة ودورات مستمرة لجمع الملاحظات بين السلطة وقيادات القطاع.

كما واصلت سلطة دبي للخدمات المالية في 2025 رحلة تحولها الرقمي من خلال ثلاثة مجالات عمل رئيسية:

التجربة الرقمية: تستند إلى منصة Microsoft Dynamics 365 CRM لإدارة علاقات العملاء، التي نجحت السلطة في تنفيذها في 2025. وقد أتاحَت المرحلة الأولى من هذه المبادرة تحويل إجراءات الترخيص للشركات المالية إلى قنوات رقمية. ويمثل الترخيص جزءاً مهماً وسريع النمو من مسؤوليات السلطة، ويعد من أولى مراحل تعامل الشركات الراغبة في العمل في مركز دبي المالي العالمي مع السلطة، لذلك استهدف هذا العمل جعل إجراءات الترخيص أسرع وأبسط وأسهل استخداماً، مع استمرار التزام الشركات بالمعايير العالية التي تطبقها السلطة.

شملت إنجازات 2025 إطلاق منصة DFSA Connect، وهي بوابة إلكترونية جديدة تمكّن الشركات والمستشارين من بدء إجراءات الحصول على الترخيص (انظر المربع التوضيحي). وتعمل هذه المنصة الجديدة على تبسيط إجراءات الترخيص والموافقات التنظيمية بدرجة كبيرة، ما يساعد سلطة دبي للخدمات المالية على التعامل مع الأعداد المتزايدة من الطلبات واختصار مدد إنجازها لمقدمي الطلبات. كما تهَيّئ القدرات الجديدة للمنصة إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة في مراحل لاحقة، بما يتيح تحسين الخدمة بصورة مستمرة ويحافظ على نهج السلطة في مستوى متقدم من الجاهزية التقنية.

بالإضافة إلى ذلك، ستنقل جميع إجراءات الترخيص، بمرور الوقت، إلى القناة الرقمية الجديدة للسلطة، التي تعتمد نهجاً ديناميكياً يقلّص أو يزيد متطلبات الترخيص بحسب ملف مخاطر مقدم الطلب. وتعد السلطة هذا النهج نقطة تحوّل جذرية، لأنه يمهّد الطريق نحو مستويات أعلى من الكفاءة ويوجه وقت الشركات ووقت السلطة واهتمامهما إلى المواضيع التي تستدعي ذلك.

DFSA Connect: دعم جودة الخدمة في ظل التوسع

مع تواصل نمو مركز دبي المالي العالمي، تجد سلطة دبي للخدمات المالية نفسها مطالبة بتنمية قدراتها بمرونة مع الحفاظ على مستوى الكفاءة وجودة الخدمة الذي تتميز بها في تعاملها مع الشركات العاملة من المركز. وشهدت السلطة خلال 2025 زيادة بنسبة 25% في طلبات الترخيص.

يمثل استيعاب هذا النمو هدفاً أساسياً في استراتيجية التحول الرقمي لدى السلطة، وقد جاء إطلاق منصة DFSA Connect في عام 2025 ليُحدث نقلة نوعية في هذا المسار، إذ غيرت هذه المنصة الإلكترونيّة من الجيل الجديد طريقة تقديم طلبات الترخيص والموافقات. ونجحت في تقليص الخطوات اليدوية وتجاوز مواطن التأخير من خلال واجهات واضحة وسهلة الاستخدام، وأتمتة ذكية، وإجراءات عمل مبسطة، مما أسهم في تسريع دورات الإنجاز والارتقاء بتجربة مقدمي الطلبات. وتكفل المنصة في الوقت نفسه إخضاع الطلبات لحوكمة دقيقة من خلال تضمين معايير ومتطلبات السلطة ضمن إجراءاتها، وكل ذلك في ظل حماية محكمة توفرها بنية قوية لأمن المعلومات وخصوصية البيانات.

ومع الإقبال الواسع من المستخدمين منذ إطلاقها، تبرهن منصة DFSA Connect على التزام سلطة دبي للخدمات المالية بابتكار يركز على المتعامل، وتضع معايير خدمة جديدة تعزز تنافسية مركز دبي المالي العالمي عالمياً.

النواة الرقمية والذكاء الاصطناعي الوكيل: شرعت السلطة في 2025 في تطوير منصة ذكاء اصطناعي وكيل تواكب احتياجات المستقبل وتوفّر قاعدة قادرة على خدمة الابتكار والرقابة القائمة على البيانات وتعميم استخدام الذكاء الاصطناعي الوكيل في أعمال السلطة. وتستخدم السلطة ضمن هذه المبادرة وكلاء الذكاء الاصطناعي لتحسين التواصل مع القطاع، من خلال تقديم دعم فوري للشركات الخاضعة للتنظيم والشركات المتقدمة بطلبات الترخيص، وتزويدها بمعلومات عملية بشأن القواعد والالتزامات. كما ستضمن خدمة عمليات الذكاء الاصطناعي المُدارة الالتزام بالمعايير العالمية للذكاء الاصطناعي الآمن والأخلاقي والقابل للتفسير.

الذكاء المتصل: انتقلت البنية التحتية الأساسية تدريجياً إلى بيئة الحوسبة السحابية لدعم التحول المستمر في أعمال السلطة. وأتاح اعتماد الحوسبة السحابية للسلطة استخدام أحدث الأدوات والقدرات، بما في ذلك ضوابط أمن متقدمة، وتقارير مؤتمتة، وعمليات تعافي حديثة تضمن حماية الخدمات الحيوية وتوافرها بصورة دائمة، بما يعزز جاهزية السلطة للتعامل مع المخاطر.

سيُثمر هذا المشروع عن بيئة جديدة متكاملة للبيانات والتقارير، مصممة للحوسبة السحابية من الأساس، تتيح بيانات مركزية عالية الجودة من خلال مجموعات بيانات منظمة للتقارير والتحليلات المقبلة. وبذلك تحصل السلطة على معلومات آنية عملية، وتخفف المخاطر التشغيلية، وترسي قاعدة راسخة لمزيد من الابتكار.

تعزيز أمن العمليات وترسيخ إدارة متينة للمخاطر

أدركت سلطة دبي للخدمات المالية أن اعتماد التكنولوجيا يصحبه مخاطر جديدة، لذلك واصلت السلطة في 2025 رفع مستوى أمنها السيبراني، وأدرجت ضوابط الأمن ومتابعة المخاطر في المبادرات الكبرى، ولا سيما اعتماد الحوسبة السحابية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. كما جددت السلطة التزامها بالمعايير الدولية المعترف بها لأمن المعلومات بعد نجاحها في تجديد شهادة ISO/IEC 27001:2022، بما يؤكد فاعلية نظام إدارة أمن المعلومات في السلطة وتقديمه المؤسسي.

اعتمدت سلطة دبي للخدمات المالية استراتيجية متعددة الأعوام للأمن السيبراني تركز على تطوير الحوكمة، ورفع الجاهزية، والتمكين الرقمي الآمن. وتنسجم هذه الاستراتيجية مع أولويات الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تحشد جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع لبناء بنية تحتية سيبرانية آمنة وقوية في الدولة، بما يمكّن الشركات والأفراد من تحقيق طموحاتهم.

عززت وحدة الأمن السيبراني في السلطة قدرتها على التعامل مع مشهد التهديدات المتطور باستمرار من خلال مبادرات منسقة شملت حوكمة العمل الآمن، والضوابط الفنية، ومبادرات موجهة للعنصر البشري. وشملت هذه الجهود مراجعة سياسات أمن البيانات وتكثيف مراقبتها، وإطلاق مبادرات للتدريب ورفع الوعي مثل شهر التوعية بالأمن السيبراني في سلطة دبي للخدمات المالية (انظر المربع التوضيحي)، فضلاً عن تنمية قدرات الاستجابة للحوادث بالاعتماد على منصة المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية التابعة للسلطة. وازداد خلال 2025 حجم البيانات التي تعالجها هذه المنصة، كما شهدت المنصة خلال 2025 توسعاً ملحوظاً في نطاقها وامتدادها.

يظهر أثر هذا العمل في تسجيل أكثر من 1,200 مستخدم من موظفي الشركات المعتمدة لدى سلطة دبي للخدمات المالية في المنصة، التي نشرت بنهاية العام أكثر من 58 مليون مؤشر على الجهات الأعضاء والمجتمعات المرتبطة بها. وتبادلت الجهات المشاركة خلال 2025 وحده أكثر من 19 مليون مؤشر وسمة، بما يعكس استمرار نمو المشاركة، وتعدد مصادر بيانات التهديدات، وارتفاع نشاط تبادل المعلومات.

كن ذكياً سيبرانياً: ترسيخ الأمن في إجراءات العمل اليومية

لا يعتمد الأمن في جوهره على الأنظمة والبرمجيات بقدر اعتماده على الأشخاص، وعلى الطريقة التي يستخدمون بها أنظمة المؤسسة كل يوم. ومن هذا المنطلق، استضافت سلطة دبي للخدمات المالية خلال العام شهر التوعية بالأمن السيبراني تحت شعار "كن ذكياً سيبرانياً – الحماية تبدأ بك". ورُكّزت الحملة على إجراءات عملية يومية تساعد في حماية السلطة، وأصحاب المصالح، وبيانات المؤسسة.

تراوحت رسائل الحملة بين رصد رسائل التصيد الإلكتروني، واستخدام كلمات مرور قوية، والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه. وكانت الرسالة الرئيسية مباشرة: كل زميل في سلطة دبي للخدمات المالية يؤدي دوراً مهماً في حماية مركز دبي المالي العالمي. ومنذ إطلاق الحملة، رصد الفريق تحسناً ملموساً في الإبلاغ عن الحوادث الأمنية ورسائل التصيد.

كما اتسقت المبادرة مع أسبوع المستثمر العالمي الذي تنظمه المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ومع جهود التحالف الوطني للأمن السيبراني العالمية في مجال التوعية، بما يؤكد أن الجاهزية السيبرانية مسؤولية مشتركة في المنظومة المالية. ومن خلال رفع مستوى الوعي والثقة بين فرق السلطة، تواصل المؤسسة حماية وتمكين موظفيها بوصفهم خط دفاعها الأول والأهم.



تظل تنمية ثقافة واعية بالمخاطر والحفاظ عليها أمراً مهماً أثناء سعي السلطة إلى التميز التشغيلي. ولهذا الغرض، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية رفع مستوى الوعي بالمخاطر بين فرقها من خلال إلزام الزملاء بإقرار فهمهم للمخاطر، واستكمال اختبارات حول سياسات المخاطر في السلطة وبيان مستوى تقبل المخاطر. كما أطلقت مجموعة من الأدلة الأساسية لزيادة الوعي بموضوعات مختارة في إدارة المخاطر، بدعم من جلسات تدريبية مصممة وفق احتياجات الفرق.

شهد عام 2025 أيضاً بدء أول برنامج لمراجعة ضمان المخاطر، إلى جانب مراجعة متخصصة لمخاطر الجهات الخارجية كشفت الحاجة إلى التزام داخلي أدق بسياسة سلطة دبي للخدمات المالية بشأن مخاطر الجهات الخارجية. واستجابت السلطة لهذه الحاجة من خلال تدريب متخصص حقق تحسناً ملحوظاً بنهاية العام.

تطوير مناهج تكتيكية في الرقابة والتنفيذ

أعطت إدارة الرقابة في 2025 أولوية لتقييم كفاءة العمليات الرقابية ورفع أدائها باستخدام التكنولوجيا. وساعدت هذه التحسينات في تمكين الممارسات الرقابية من مواكبة النمو السريع في القطاعات الرئيسية لمركز دبي المالي العالمي، وهي الخدمات المصرفية، وإدارة الثروات والأصول، وأسواق رأس المال، والتأمين.

شملت مجالات العمل دعم جهود السلطة لإعداد سياسة جديدة للمرونة التشغيلية، بما يتطور نطاق العمل المعني بمخاطر التكنولوجيا والمخاطر السيبرانية. وتولى فريق البنية التحتية في إدارة الرقابة قيادة مشاركة السلطة المستمرة في مجموعة التكنولوجيا الرقابية غير الرسمية التابعة لبنك التسويات الدولية، وهي مجموعة تجمع الجهات التنظيمية والممارسين في قطاع الخدمات المالية عالمياً لتبادل الرؤى والمعارف حول التقنيات التي تغير الممارسة الرقابية. كما حصل فريق البنية التحتية على موارد إضافية بعد إعادة تنظيم داخلي أسند إليه معالجة العدد المتزايد من المعاملات التنظيمية المرتبطة بترخيص الأفراد المرخصين وسحب تراخيصهم في مركز دبي المالي العالمي.

كما طورت إدارة التنفيذ في سلطة دبي للخدمات المالية جاهزيتها للتغيير التكنولوجي ونماذج الأعمال الجديدة خلال 2025، ولا سيما من خلال إطلاق تدريب بيني قدرات داخلية على التحقيق في المخاطر المرتبطة بالأصول المشفرة وتقنية البلوك تشين ومراقبتها، بعد أن بات استخدامها حاضراً في عدد أكبر من المعاملات. وتدعم هذه التحسينات التشغيلية مجتمعة الحفاظ على سمعة السلطة في التميز التنظيمي، كما تساعد في حماية الاستقرار المالي ونزاهة مركز دبي المالي العالمي أثناء نموه السريع.



الأثر الذي حققناه

- تستفيد **الشركات المعتمدة والشركات الجديدة الساعية إلى الحصول على ترخيص** من نهج أسرع وأكثر سهولة واستجابة في إجراءات تقديم الطلبات والموافقات، مع تقليص أوقات معالجة طلبات الترخيص من خلال منصة DFSA Connect.
- يحظى **الزملاء** بأساليب عمل أكثر فاعلية، وتنسيق أوثق بين فرق المؤسسة ومع النظراء الخارجيين، وإتاحة التعليم والأدوات التي تضمن الجاهزية للتقنيات الجديدة وتدعم النمو المهني طويل الأجل وفرص التطور، من خلال مبادرات مثل تدريب مخاطر الجهات الخارجية وشهر التوعية بالأمن السيبراني في سلطة دبي للخدمات المالية في 2025.
- يطمئن **المجتمع** إلى أن نمو مركز دبي المالي العالمي سيستمر وفق نهج واضح ومستدام يخلق فرصاً جديدة للمواهب، ويدعم حيوية اقتصاد دبي، ويحقق أهداف أجندة دبي الاقتصادية "D33" واستراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2030 الهادفة إلى ترسيخ موقع دبي في قلب التمويل العالمي مستقبلاً.

"نحرص دائماً على تطوير الموارد الداخلية واكتساب الرؤى اللازمة لإدارة الاستقرار المالي وتعزيز المرونة المؤسسية في مركز دبي المالي العالمي، مع الحفاظ على قدرتنا على استشراف التوجهات المستقبلية قبل ظهورها. وهذا هدف في تطور دائم، ولذلك يتطلب نهجاً رقابياً بالقدر نفسه من المرونة".

جستن بالداشينو، مدير عام، إدارة الرقابة

قصتي مع سلطة دبي للخدمات المالية



ستيف سيغي

مسؤول دعم الحواسيب المكتبية، إدارة تكنولوجيا المعلومات
الفلبين

أتولى مسؤولية ضمان حصول الزملاء على تكنولوجيا موثوقة وأمنة وفعالة تدعم أداء أعمالهم. ويشمل دوري معالجة مشكلات تكنولوجيا المعلومات اليومية، وإدارة صلاحيات المستخدمين للأنظمة والتطبيقات.

تتوزع مهامني في يوم العمل المعتاد بين دعم الزملاء عن بعد ووجهاً لوجه، وحل المشكلات الفنية، والمساعدة في استمرار خدمات تكنولوجيا المعلومات بسلاسة. كما أقدم دعماً فنياً ميدانياً للأنشطة الرئيسية، بما في ذلك الفعاليات البارزة، للحد من تعطيل الأعمال وضمان تجربة سلسة للمستخدمين.

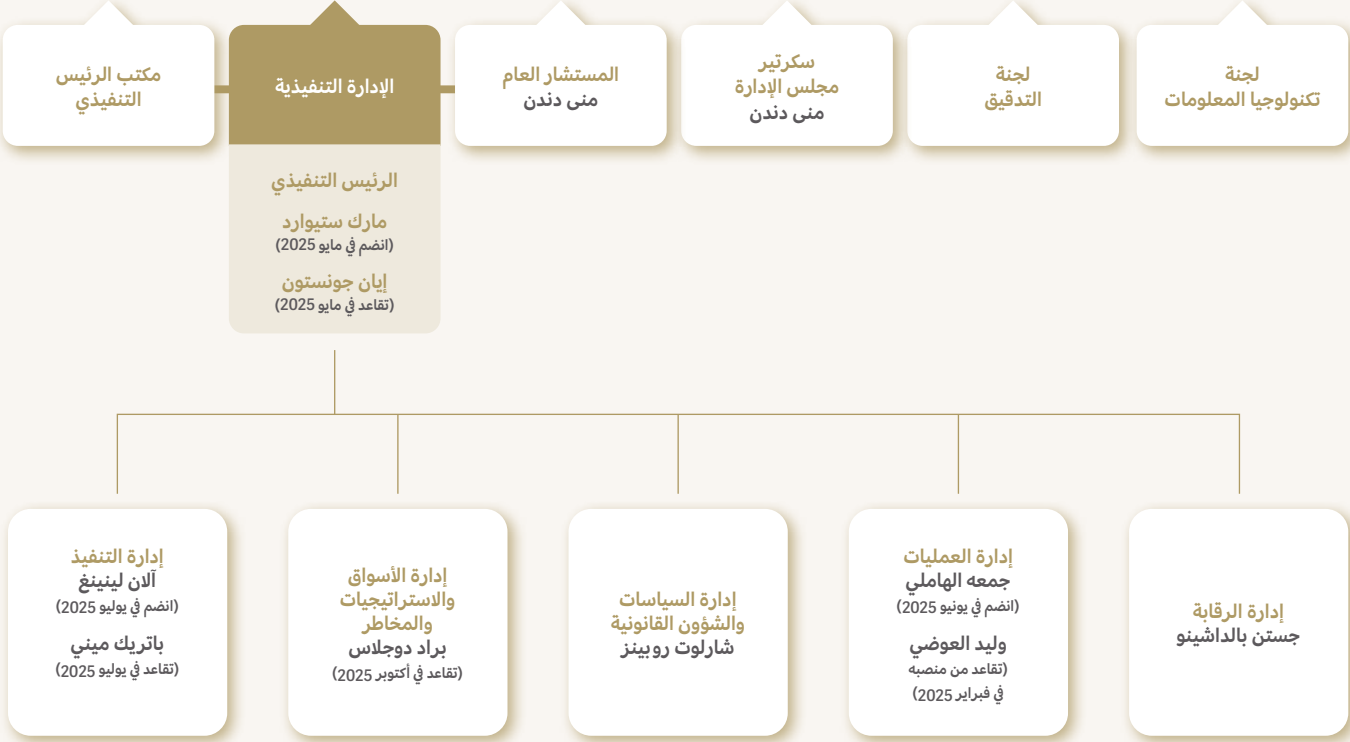
يسهم عملي مباشرة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لسلطة دبي للخدمات المالية من خلال ضمان سير العمليات بكفاءة، وحماية المعلومات، وتقليل الانقطاعات التي قد تؤثر في أنشطة الأعمال.

كما أركز في عملي على إيجاد حلول عملية، وأسعى باستمرار إلى تحسين الإجراءات بما يرفع مستوى جودة تجربة الزملاء عند استخدام الأنظمة والخدمات.

قسم القيادة والحوكمة

المبادئ	74
القيم والأخلاقيات	74
نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية	75
مجلس الإدارة	76
لجان المجلس	84
السير الذاتية للإدارة التنفيذية	90

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية



المبادئ

قامت سلطة دبي للخدمات المالية، في إطار سعيها لتوفير بيئة تدعم المبادئ التوجيهية لمركز دبي المالي العالمي، المتمثلة في النزاهة والشفافية والكفاءة، بوضع معايير عالية لا تقبل المساومة لإرساء إطار تنظيمي واضح ومرن استناداً إلى أفضل الممارسات والقوانين المعمول بها في مناطق الاختصاص المالية الرائدة على مستوى العالم. والنتيجة هي تشريعات واضحة وموجزة ذات صلة بمركز مالي عالمي عصري.

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدة للوفاء بالمعايير المعمول بها لدى المنظمات الدولية الرائدة مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والرابطة الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ومجموعة العمل المالي، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وكذلك تشارك سلطة دبي للخدمات المالية بفاعلية في أنشطة المنظمات الدولية وتساهم في إثراء الحوارات العالمية في مجالات مثل تنظيم الخدمات المالية، ومكافحة غسل الأموال. وهذا يمكن سلطة دبي للخدمات المالية وموظفيها من مواكبة المعايير الدولية في المنطقة والمساهمة في تنفيذها.

القيم والأخلاقيات

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية صلب مبادئ النزاهة والشفافية والكفاءة في تشغيل مركز دبي المالي العالمي. وهذه المبادئ راسخة الجذور في قواعد وإجراءات سلطة دبي للخدمات المالية ومدرجة ضمن مدونة القيم وأخلاقيات العمل لسلطة دبي للخدمات المالية.

تحدد مدونة القيم وأخلاقيات العمل لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية المعايير المناسبة لأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق باستخدام المعلومات التنظيمية، وحالات تضارب المصالح، وتقديم وتلقي الهدايا والمزايا. وقد صممت بهدف استكمال الأحكام المتعلقة بتضارب المصالح والسرية في القانون التنظيمي. وطبقت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً مدونة مماثلة للقيم وأخلاقيات العمل (متوفرة على الموقع الإلكتروني الرسمي للسلطة) فيما يتعلق بأعضاء المجلس ولجانه والهيئة القانونية للأسواق المالية.



يشرف مجلس الإدارة على الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية والعاملين لديه، مما يضمن الشفافية في فصل الأنشطة التنظيمية اليومية عن رقابة الأداء التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية.

فيما يلي الصلاحيات والمهام المنوطة بمجلس إدارة السلطة بموجب القانون التنظيمي:

- ممارسة الصلاحيات التشريعية لسلطة دبي للخدمات المالية
- التأكد من أن سلطة دبي للخدمات المالية تمارس صلاحياتها ومهامها القانونية وفقاً لأهدافها المنشودة
- وضع السياسات المتعلقة بتنظيم الخدمات المالية والأنشطة ذات الصلة
- مراجعة أداء الرئيس التنفيذي
- إعطاء التوجيهات للرئيس التنفيذي
- تعيين أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية
- ترتيب الاتفاقيات التعاونية بين سلطة دبي للخدمات المالية والجهات التنظيمية الأخرى
- مراجعة مشاريع القوانين ورفع التوصيات بهذا الشأن لرئيس مركز دبي المالي العالمي
- وضع القواعد ومراجعتها
- مراجعة وإصدار المعايير وقواعد الممارسة

يشمل دور المجلس ضمن إطار إشرافه العام على أعمال سلطة دبي للخدمات المالية ما يلي:

- اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية
- وضع السياسات المناسبة لإدارة المخاطر المتعلقة بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وتحقيق أهدافها والتأكد بشكل منتظم من إدارة المخاطر وفقاً لهذه السياسات
- المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية
- وضع آلية للمساءلة عن القرارات الصادرة عن لجان المجلس من خلال تقديم تقارير دورية

ويضم مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية خبراء بارزين في القانون والأعمال والتنظيم من كبرى مناطق الاختصاص المالية الدولية.

يعيّن رئيس مركز دبي المالي العالمي أعضاء مجلس الإدارة عادةً لمدة تبلغ ثلاث سنوات.

ويعمل جميع الأعضاء، باستثناء الرئيس التنفيذي، بصفتهم أعضاء غير تنفيذيين مستقلين. ويتلقى المجلس الدعم من سكرتير المجلس الذي يتقلد أيضاً منصب المستشار العام.

تحتفظ سلطة دبي للخدمات المالية بتغطية تأمينية شاملة لمسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والتي يعتبرها المجلس كافية ومناسبة.

ووفقاً لمتطلبات القانون التنظيمي، عيّن مجلس الإدارة هيئة قانونية للأسواق المالية وخمس لجان لمساعدته في أداء مهامه. وهذه اللجان هي اللجنة التشريعية، ولجنة الحوكمة والترشيحات، ولجنة التدقيق، ولجنة تقييم المخاطر، ولجنة المكافآت. وتشكل هذه اللجان أساساً قوياً للحوكمة الجيدة والكفاءة ووضع السياسات.

وأشأ المجلس لجنة تكنولوجيا المعلومات في عام 2025 لتتولى تقديم التوجيهات الاستراتيجية والإشراف وتطبيق معايير الحوكمة على مشاريع الرقمنة والذكاء الاصطناعي التي تنفذها سلطة دبي للخدمات المالية.

وتتضمن اللجنة التشريعية أعضاء خارجيين من غير أعضاء مجلس الإدارة ممن لديهم خبرة متخصصة تساعد في تنفيذ عمل اللجان.



فاضل العلي رئيس مجلس الإدارة

غُيِّن السيد/ فاضل عبد الباقي العلي رئيساً لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في 1 يونيو 2021، بعد أن انضم إلى عضوية المجلس في عام 2008. وبدأ السيد/ العلي مسيرته المهنية في سيتي بنك عام 1989، ثم انضم إلى دبي القابضة عام 2004، وتدرج فيها من منصب الرئيس المالي إلى الرئيس التنفيذي للعمليات، وصولاً إلى منصب الرئيس التنفيذي حتى عام 2017. وتولى بعد ذلك منصب نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات للمجموعة في بنك أبوظبي الأول (FAB) حتى عام 2021. وتقديراً لخبرته في مجالي القيادة والحوكمة، غُيِّن السيد/ العلي رئيساً لمجلس إدارة ماجد القطيم القابضة في يونيو 2025. ويشغل كذلك منصب نائب رئيس مجلس إدارة ويو بنك (WIO)، إلى جانب عضويته في مجلس إدارة البنك التجاري الدولي – مصر. ويحمل السيد/ العلي درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية والنظم من جامعة جنوب كاليفورنيا.



مارك ستيوارد الرئيس التنفيذي

غُيِّن مارك ستيوارد في منصب الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2025. وكان السيد/ ستيوارد قبل انضمامه إلى السلطة يشغل منصب المدير التنفيذي لإدارة التنفيذ والرقابة على الأسواق في هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة منذ عام 2015. كما تولى رئاسة لجنة سياسات الأسواق في الهيئة، وأصبح في ديسمبر 2021 مديراً تنفيذياً لقسم العلاقات الدولية فيها. وقبل العمل مع الهيئة، شغل السيد/ ستيوارد منصب المدير التنفيذي المسؤول عن إدارة التنفيذ في هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ. وسبق ذلك توليه عدداً من المناصب العليا في هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية، وكان آخرها منصب نائب المدير التنفيذي لقسم التنفيذ.



جولي ديكسون عضو مجلس إدارة

شغلت السيدة/ جولي ديكسون عضوية المجلس الإشرافي للبنك المركزي الأوروبي بين عامي 2014 و2017، وهو المجلس المسؤول عن الإشراف على البنوك الأوروبية. وقبل ذلك، أمضت السيدة/ ديكسون 15 عاماً في مكتب مراقب المؤسسات المالية في كندا، وتولت رئاسته من عام 2006 إلى عام 2014. كما عملت لمدة 15 عاماً في وزارة المالية الكندية، وركزت خلالها على مسائل السياسات المرتبطة بالمؤسسات المالية. وشملت خبرتها عضوية مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية، إلى جانب عضوية مجلسي إدارة مؤسسة ضمان الودائع الكندية ومركز قيادة تورونتو. وتشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي في مجلس إدارة مانوليف (Manulife)، كما تشغل عضوية المجلس الكندي للمساءلة العامة، المعني بالإشراف على شركات التدقيق في كندا. ونالت وسام كندا تقديراً لعملها في كندا وعلى مستوى العالم في مجال تنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها. وتتولى السيدة/ ديكسون رئاسة لجنة التدقيق، إلى جانب عضويتها في لجنة المخاطر واللجنة التشريعية.



سابين لوتنشلاجر عضو مجلس إدارة

انضمت السيدة/ سابين لوتنشلاجر إلى مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في يوليو 2020. وكانت قبل ذلك تشغل منصب نائب رئيس المجلس الإشرافي لآلية الإشراف الموحدة، وهي الجهة الأوروبية المشرفة على البنوك، في البنك المركزي الأوروبي من عام 2014 إلى عام 2019. كما شغلت خلال تلك الفترة عضوية المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي، وهو الجهة المسؤولة عن قرارات السياسة النقدية في منطقة اليورو. ومثلت السيدة/ لوتنشلاجر البنك المركزي الأوروبي في عدد من الجهات، منها لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي، وكانت مراقباً في مجلس الحل الموحد. وفي عام 2019، تولت ضمن مسؤولياتها الإشراف على البنى التحتية للأسواق والمدفوعات، بما في ذلك الجاهزية السيبرانية والإحصاءات وإدارة المخاطر في البنك المركزي الأوروبي. وشغلت السيدة/ لوتنشلاجر منصب نائب محافظ البنك المركزي الألماني من عام 2011 إلى عام 2014. وسبق لها أيضاً أن كانت عضواً في المجلس التنفيذي والرئيس التنفيذي لإدارة الرقابة المصرفية في الهيئة الاتحادية للرقابة المالية في ألمانيا. وتشغل السيدة/ لوتنشلاجر عضوية المجلس الإشرافي في كوميرتس بنك إيه جي (Commerzbank AG)، فرانكفورت، ألمانيا، وعضوية مجلس الإدارة غير التنفيذية في مؤسسة متطوعي الخدمات المالية (Financial Services Volunteer Corps)، نيويورك، الولايات المتحدة. كما تشغل عضوية مجلس أمناء مؤسسة ألفريد كروب فون بولين أوند هالباخ (AlfriedKrupp von Bohlen und Halbach Foundation) في إيسن، ألمانيا، وتعمل خبيرة خارجية مع صندوق النقد الدولي. وتحمل السيدة/ لوتنشلاجر درجة في القانون من جامعة راينش فريدرش فيلهلم في بون. وتتولى السيدة/ لوتنشلاجر رئاسة لجنة الحوكمة والترشيحات، إلى جانب عضويتها في اللجنة التشريعية ولجنة المخاطر.

مجلس الإدارة



عبدالله شرفي

عضو مجلس إدارة

انضم السيد/ عبدالله شرفي إلى مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في 1 يناير 2022. ويشغل السيد/ شرفي منصب المدير العام لإحدى شركات عائلته. وشملت مسيرته المهنية عضويات في مجالس إدارة بقطاع الخدمات المالية في مجالات الاستثمار المصرفي والصيرفة الإسلامية وإدارة الأصول والتأمين وإعادة التكافل في دولة الإمارات وخارجها. كما كان السيد/ شرفي أول رئيس لمجلس إدارة مجموعة تيكوم، وركز خلال تلك المرحلة على الحوكمة ودعم تطوير مجمعات المناطق الحرة في دبي. وأسهم كذلك في نقاشات السياسات مع عدد من الجهات في دولة الإمارات، من بينها وزارة الاقتصاد ووزارة الموارد البشرية والتوطين ووزارة المالية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وغرفة تجارة دبي. وشارك أيضاً في مفاوضات تجارية نيابةً عن دولة الإمارات. ويحمل السيد/ شرفي درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة دنفر، وبدأ مسيرته المهنية في بنك الإمارات الصناعي. ويتولى السيد/ شرفي رئاسة لجنة المكافآت ورأس المال البشري، كما يرأس فريق العمل الإماراتي ولجنة تقنية المعلومات، ويشغل عضوية لجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة التدقيق.



روبيرت أوفيل

عضو مجلس إدارة

غيّن السيد/ روبيرت أوفيل عضواً في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في 1 فبراير 2024. ويتمتع بخبرة تزيد على 40 عاماً في القطاع المالي. وكان السيد/ أوفيل حتى عام 2022 رئيس مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية الفرنسية، المعروفة بالفرنسية باسم Autorité des marchés financiers. وقدم مساهمات هامة في عدد من مجالس الإدارة الفرنسية والأوروبية، من بينها الهيئة الفرنسية للرقابة والقرارات الاحترازية، والمجلس الأعلى للاستقرار المالي، والمجلس الأوروبي للمخاطر النظامية، وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. وتولى السيد/ أوفيل، خلال الفترة من 1981 إلى 2017، عدداً من المناصب الرئيسية في بنك فرنسا، منها المدير العام للعمليات والنائب الثاني للمحافظ. كما كان عضواً في المجلس الإشرافي لآلية الإشراف الموحدة التابعة للبنك المركزي الأوروبي. ويشغل السيد/ أوفيل منذ عام 2023 منصب رئيس مجلس إدارة هيئة وضع المعايير المحاسبية الفرنسية. كما يشغل عضوية المجموعة الاستشارية الأوروبية لإعداد التقارير المالية، التي تقدم المشورة للمفوضية الأوروبية بشأن معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتسهم في وضع المعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة. وحصل السيد/ أوفيل على رتبة ضابط في جوقة الشرف الفرنسية. ويشغل السيد/ أوفيل عضوية اللجنة التشريعية ولجنة التدقيق ولجنة المكافآت ورأس المال البشري وفريق العمل الإماراتي.



روبيرت كيللي

عضو مجلس إدارة

غيّن السيد/ روبيرت كيللي عضواً في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2023. ويتمتع السيد/ كيللي بخبرة عميقة وواسعة في قطاعي الخدمات المصرفية والمدفوعات الدولية. وشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي والمدير العام لأعمال باي بال في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (EMEA). كما تولى منصب الرئيس التنفيذي لبنك باي بال أوروبا حتى يونيو 2018. وقبل انضمامه إلى باي بال، تولى منصب المدير التنفيذي للمجموعة ورئيس مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الوسطى والشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا (CEMEA) في شركة فيزا. وعمل السيد/ كيللي في بنك ستاندرد تشارترد في لندن وسنغافورة، وأمضى ما يقرب من أربع سنوات في الشرق الأوسط رئيساً تنفيذياً لأعمال البنك في البحرين ورئيساً للخدمات المصرفية للأفراد في الخليج. وإلى جانب تقديمه الاستشارات لعدد من شركات الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية، يشغل السيد/ كيللي منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في شركة نيو داي كاردز (NewDay Cards) في المملكة المتحدة، وعضوية المجلس الاستشاري العالمي للتكنولوجيا المالية في تيم 8 (Team8 Fintech). ويحمل السيد/ كيللي درجة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص التسويق، من كلية الأعمال في جامعة سيتي بلندن، ودرجة بكالوريوس العلوم مع مرتبة الشرف في علوم الإدارة من جامعة مانشستر. ويتولى السيد/ كيللي رئاسة لجنة المخاطر، إلى جانب عضويته في لجنة التدقيق ولجنة المكافآت ورأس المال البشري وفريق العمل الإماراتي.



مقدمة

استراتيجيتنا



قيادة وحوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

البيانات المالية

الملاحق



جافان هيربيرج كيه سي

عضو مجلس إدارة

غيّن السيد/ جافان هيربيرج كيه سي عضواً في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في 1 مارس 2024. ويعد السيد/ هيربيرج أحد أبرز الممارسين في مجال تنظيم الخدمات المالية، إذ يتولى الترافع لمصلحة جهات تنظيمية في القطاع المالي وضدها، ومن بينها هيئة الرقابة المالية وهيئة التنظيم التحوطي في المملكة المتحدة، إلى جانب عدد من المؤسسات المالية الكبرى والأفراد في ولايات قضائية متعددة. كما يتولى السيد/ هيربيرج عادةً الترافع في دعاوى الخدمات المالية وغيرها من مجالات التنظيم التجاري، بما في ذلك الاتصالات والمرافق وقطاعات مهنية أخرى. وتمتد خبرته إلى مسائل القانون العام والقانون الدستوري، وله مساهمات هامة في هذا المجال، من بينها رئاسته لجمعية المحامين المتخصصين في القانون الدستوري والإداري. وحظي السيد/ هيربيرج بتقدير أدلة قانونية مرموقة، منها تشامبرز المملكة المتحدة (Chambers UK) وبصفته مستشاراً ملكياً بارزاً في القانون الإداري والعام والأعمال المصرفية والتمويل والخدمات المالية وغيرها. ويشغل حالياً عضوية المجلس الاستشاري لجمعية محامي الخدمات المالية. كما نشر السيد/ هيربيرج كتابات واسعة في موضوعات الخدمات المالية والقانون التجاري. ويتولى السيد/ هيربيرج رئاسة اللجنة التشريعية، إلى جانب عضويته في لجنة الحوكمة والترشيحات.



أندرو بروكتر

عضو مجلس إدارة

انضم السيد/ أندرو بروكتر إلى مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في 1 أبريل 2024. ويتمتع بخبرة تزيد على 30 عاماً في الشؤون القانونية والتنظيمية. وكان السيد/ بروكتر شريكاً لسنوات عديدة في شركة المحاماة الدولية هيربرت سميث فريهيلز إل إل بي (Herbert Smith Freehills LLP)، وقدم خلالها المشورة الاستراتيجية للمؤسسات المالية والشركات المدرجة والمديرين التنفيذيين بشأن القضايا التنظيمية والمخاطر. وقبل ذلك، شغل السيد/ بروكتر مناصب رئيسية في دويتشه بنك إيه جي (Deutsche Bank AG) حتى مايو 2014، من بينها منصب الرئيس العالمي للامتثال والشؤون الحكومية والتنظيمية. كما شغل منصب مدير التنفيذ في هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة من عام 2001 إلى عام 2005، وكان عضواً في اللجنة ومديراً تنفيذياً لدائرة الوسائط والمنتجات الاستثمارية في لجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ من عام 1998 إلى عام 2001. وسبق ذلك توليه مناصب عليا في هيئة الأوراق المالية الأسترالية. وأسهم السيد/ بروكتر في تطوير السياسات التنظيمية على المستويين العالمي والأوروبي. وكان عضواً في مجموعة أصحاب المصلحة التابعة للهيئة المصرفية الأوروبية، وعضواً في لجنة خبراء المفوضية الأوروبية المعنية بالقضايا المصرفية. كما ترأس لجنة تنفيذ أهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. ويشغل السيد/ بروكتر عضوية اللجنة التشريعية ولجنة المخاطر ولجنة الحوكمة والترشيحات.



سوك كونج تشوا

عضو مجلس إدارة

انضمت السيدة/ سوك كونج تشوا إلى مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في 1 أبريل 2024. وشغلت منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة في شركة سنغافورة للاتصالات المحدودة (Singtel)، أكبر مزود لخدمات الاتصالات في سنغافورة، من عام 2007 إلى عام 2020. وتعمل السيدة/ تشوا منذ عام 2021 مستشارة أولى في سينغتل. وتشغل السيدة/ تشوا حالياً عضوية غير تنفيذية في عدة مجالس إدارة، من بينها مجلس إدارة شركة برودينثال بي إل سي (Prudential plc)، كما تشغل عضوية المجلس الإشرافي لشركة رويال فيليبس (Royal Philips). وإضافة إلى ذلك، تشغل السيدة/ تشوا عضوية مجلس المستشارين الرئاسيين ومجلس صناعة الأوراق المالية ولجنة الخدمة العامة في سنغافورة. وتُعد السيدة/ تشوا من أبرز سيدات الأعمال في آسيا، ونالت تقديراً لإسهاماتها من خلال حصولها على نجمة الخدمة العامة في سنغافورة عام 2019، وميدالية النناء الذهبية ضمن جوائز عيد العمال للمؤتمر الوطني لل نقابات عام 2016. وتحمل السيدة/ تشوا درجة البكالوريوس في المحاسبة مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة سنغافورة. وتشغل السيدة/ تشوا عضوية لجنة المخاطر ولجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة المكافآت ورأس المال البشري وفريق العمل الإماراتي.



مجلس الإدارة

حضور أعضاء مجلس الإدارة الاجتماعات في عام 2025

يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة الاجتماعات خلال العام، مع بيان الحضور (سواء حضورياً أو عبر الاتصال المرئي) كنسبة من إجمالي عدد الاجتماعات التي كان يحق لكل عضو من أعضاء المجلس حضورها.

المجلس	اللجنة التشريعية	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة المكافآت ورأس المال البشري	فريق العمل المعني بالإماراتيين
فاضل العلي	5/5	4/1		4/2	3/1	
مارك ستيوارد	3/3	3/3	2/2	3/3	2/2	2/2
جولي ديكسون	5/5	4/4	2/2			
سابين لوتشلاجر	5/5	2/2	2/2	4/4		
عبدالله شرفي	5/5	4/4		4/4	3/3	2/2
روبيرت كيللي	5/5	4/4	2/2		3/3	2/2
روبيرت أوفيل	5/5	4/4			3/3	2/2
جافان هيربيرج كيه سي	5/5	5/5		4/4		
سوك كونج تشوا	5/5		2/2	4/4	3/3	2/2
أندرو بروكتر	5/5	5/5	2/2	4/4		
إيان جونستون*	2/2	2/2	1/1	1/1	1/1	

* تقاعد في مايو 2025

اللجنة التشريعية

تقوم اللجنة التشريعية بمساعدة المجلس في أداء مهامه التشريعية ومهام وضع السياسات، بما في ذلك وضع الإطار التنظيمي للخدمات المالية التي تتم مزاولتها في أو من مركز دبي المالي العالمي.

واللجنة التشريعية مسؤولة عن فحص التغييرات المقترحة على التشريعات وكتيب قواعد السلطة، بما يتماشى مع الأهداف والنهج التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية ويستوفي المعايير الدولية، وتحرص على التشاور بشأن التغييرات بشكل مناسب، وترفع توصية للمجلس بالنموذج النهائي للتغييرات المقترحة. وللمجلس صلاحية وضع القواعد أو تعديلها، كما يقترح تشريعات أساسية لرئيس مركز دبي المالي العالمي لرفع توصية لستها من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله".

فيما يلي أعضاء اللجنة التشريعية في عام 2025:

- جافان هيربيرج كيه سي (رئيس اللجنة)
- جولي ديكسون
- سابين لاوتنشلاجر (تقاعدت من منصبها في أبريل 2025)
- روبرت أوفيل
- أندرو بروكتر
- بيتر كيسي*
- بيتر سميث*
- مارك ستيوارد** (انضم في مايو 2025)
- منى دندن**
- شارلوت روبينز**
- إيان جونستون (تقاعد في مايو 2025)

* عضو خارجي

** عضو تنفيذي

في عام 2025، رفعت اللجنة توصيات للمجلس بإجراء تعديلات على النظام التنظيمي للسلطة عبر مجموعة واسعة من المواضيع، والتي وافق المجلس لاحقاً على سنّها، وتشمل هذه التعديلات ما يلي:

- تحسينات على نظام أصول العملاء لتعزيز مستويات الوضوح والنطاق واليقين التنظيمي، والحفاظ على نهج رقابي قائم على تقييم المخاطر ومبدأ التناسب.
- تعديلات على الأهداف النظامية لسلطة دبي للخدمات المالية، بما يشمل إدراج هدف تطوير السوق الثانوية.
- تحسينات على نظام الرقابة التحوطية لفئات محددة من الشركات بهدف تعزيز مبدأ التناسب ودعم الاستقرار المالي في مركز دبي المالي العالمي.
- تحديثات على منهجية احتساب متطلبات رأس المال استناداً إلى تقييم المخاطر التشغيلية لفئات محددة من الشركات.
- تحديثات على نظام سلطة دبي للخدمات المالية الخاص بطرح الأوراق المالية للجمهور من مركز دبي المالي العالمي بهدف تعزيز التوافق مع الممارسات التنظيمية الدولية.
- تعديلات على الإطار التنظيمي للمهام المرخصة والأفراد المرخصين من سلطة دبي للخدمات المالية.
- تحديثات على نظام الرموز المشفرة، تشمل إسناد مسؤولية تقييم الملاءمة إلى الأشخاص الذين يمارسون أنشطة الرموز المشفرة في أو من مركز دبي المالي العالمي.

كما راجعت اللجنة أنشطتها واختصاصاتها، ورفعت توصياتها إلى المجلس فيما يتعلق بإجراء التعديلات المناسبة على اختصاصاتها، حسب الاقتضاء، بهدف تحديد مسؤولياتها بصورة واضحة.

لجنة التدقيق

المهمة الرئيسية للجنة التدقيق هي مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالإدارة المالية لسلطة دبي للخدمات المالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وجودة إجراءات إدارة المخاطر الداخلية.

فيما يلي أعضاء لجنة التدقيق في عام 2025:

- جولي ديكسون (رئيس اللجنة)
- عبدالله شرفي
- روبرت كيلى
- روبرت أوفيل

خلال عام 2025، اطّلت اللجنة على تقرير التدقيق الخارجي حول البيانات المالية لعام 2024 وناقشته مع المدققين. وتم تقييم البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية على أنها مُعدّة بصورة عادلة ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبناءً على ذلك، رفعت اللجنة توصية للمجلس بنقل فائض عام 2024 إلى احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية.

أنجزت اللجنة التقييم السنوي لفعالية المدققين الخارجيين. كما اطّلت على خطة المدققين الخارجيين لمراجعة البيانات المالية للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2025.

واطّلت اللجنة على مسودة ميزانية عام 2026 التي أعدتها الإدارة التنفيذية، ورفعت توصية للمجلس باعتمادها.

خلال العام، واصلت اللجنة الإشراف على الأداء المالي للسلطة. كما تولت اللجنة الإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية لسلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك الضوابط المالية الداخلية، وترتيبات أمن المعلومات والتأمين، وإطار الأمن السيبراني، وإطار إدارة استمرارية الأعمال، وأنشطة قسم التدقيق الداخلي.

وكجزء من خطة التدقيق المعتمدة من اللجنة لعام 2025، قدم قسم التدقيق الداخلي تأكيدات فيما يتعلق بالترخيص وأمن المعلومات وحماية البيانات والرواتب والمعاشات التقاعدية وتأمين الموظفين، كما أنجز أعمالاً استشارية فيما يتعلق بحوكمة الشركات. واطّلت اللجنة على نتائج تقييم الجودة الذي أجراه طرف خارجي مستقل لمدى توافق قسم التدقيق الداخلي مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، وحصل القسم على تصنيف "توافق كامل".

كما راجعت اللجنة أنشطتها واختصاصاتها، ورفعت توصياتها إلى المجلس فيما يتعلق بإجراء التعديلات المناسبة على اختصاصاتها، حسب الاقتضاء، بهدف تحديد مسؤولياتها بصورة واضحة.

لجنة المخاطر

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة المخاطر في تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن المخاطر التي قد تؤثر في سمعة سلطة دبي للخدمات المالية أو في قدرتها على تحقيق أهدافها التنظيمية، إلى جانب مستوى تقبل السلطة لهذه المخاطر وثقافة إدارة المخاطر لديها. وتساند اللجنة مجلس الإدارة كذلك في دراسة تدابير الحد من المخاطر ومتابعة تنفيذها.

ضمّت لجنة المخاطر في 2025 الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- روبيرت كيللي (الرئيس)
- جولي ديكسون
- ساين لوتنشلاجر
- سوك كونج تشوا
- أندرو بروكتر
- مارك ستيوارد* (انضم في مايو 2025)

* عضو بحكم المنصب

بأشرت لجنة المخاطر خلال 2025، من بين أعمال أخرى، الأنشطة الآتية:

- ناقشت اللجنة مستجدات الاقتصاد الكلي والفضايا العالمية الأخرى، ونظرت في نطاق تأثير هذه التطورات على سلطة دبي للخدمات المالية والكيانات الخاضعة للتنظيم ومسار تطوير مركز دبي المالي العالمي.
- استعرضت اللجنة التحديات المتعلقة بالجهود المتواصلة التي تبذلها سلطة دبي للخدمات المالية للحد من مخاطرها التشغيلية الرئيسية، بما في ذلك إجراءات الحد من المخاطر الجارية أو المخطط لها، ومستوى المخاطر المتبقية التي تتعرض لها السلطة، ومدى الحاجة إلى اعتماد تدابير إضافية لمعالجة تلك المخاطر.
- راجعت اللجنة عمليات تحديد المخاطر الرقابية وتقييمها وترتيب أولوياتها، واختبرت كفاية إجراءات الحد من المخاطر والضوابط الرقابية، وتابعت المخاطر الناشئة واتجاهات المخاطر.
- نظرت اللجنة في ملف المخاطر على مستوى إدارات سلطة دبي للخدمات المالية وعلى مستوى المؤسسة ككل، ضمن عملية التقييم الذاتي المستمرة لضوابط المخاطر. وراجعت لجنة المخاطر خطط الإدارات للحد من المخاطر وناقشتها، عند الاقتضاء، لضمان إدارة المخاطر ومعالجتها بفعالية في مختلف الإدارات وضمن أطر زمنية مناسبة.

- راجعت اللجنة برنامج ضمان المخاطر (خطة مراقبة المخاطر) ونظرت في النتائج المنيقة من المراجعات المنفذة. كما ناقشت اللجنة، بروح بّاءة، تلك النتائج ووردود الإدارة عليها، ورخبت بالعمل المنجز في هذا المجال لما وفره من اطمئنان إلى أن المخاطر الرئيسية تخضع لتقييم مستقل وإدارة مناسبة.
- تلقت اللجنة تحديثاً من إدارة التنفيذ بشأن مجموعة أدوات الأعمال غير المصرح بها، وتحديثاً من إدارة السياسات بشأن تبتي الأشخاص المرخص لهم للذكاء الاصطناعي.

واستكملت اللجنة أعمالها بمراجعة أنشطتها واختصاصاتها المرجعية، للتحقق من استمرار ملاءمة هذه الاختصاصات للغرض الذي وضعت من أجله.

لجنة الحوكمة والترشيحات

تتظر لجنة الحوكمة والترشيحات في المسائل المتعلقة بحكومة مجلس الإدارة، وترفع توصياتها بهذا الشأن إلى المجلس. كما ترفع اللجنة توصياتها إلى المجلس بشأن أي تغييرات في تشكيل المجلس ولجانه، وكذلك الهيئة القانونية للأسواق المالية، وهي مسؤولة عن تحديد المرشحين المؤهلين لتولي منصب الرئيس التنفيذي ورفع توصية بهم إلى المجلس.

فيما يلي أعضاء لجنة الحوكمة والترشيحات في عام 2025:

- سابين لوتنشلاجر (رئيس اللجنة)
- عبدالله شرقي
- جافان هيربيرج كيه سي
- سوك كونج تشوا
- أندرو بروكتر
- إيان جونستون* (تقاعد من منصبه في مايو 2025)
- مارك ستيوارد* (انضم في مايو 2025)

* عضو تنفيذي

وبعد قرار مجلس الإدارة بتعيين السيد مارك ستيوارد خلفاً للسيد إيان جونستون في منصب الرئيس التنفيذي في نهاية عام 2024، أشرفت اللجنة في مطلع عام 2025 على إجراءات التعيين الرسمي للسيد ستيوارد.

مقدمة	استراتيجيتنا	قيادة وحكومة سلطة دبي للخدمات المالية	البيانات المالية	الملاح
وخلال عام 2025، نظرت اللجنة في سياسة تضارب المصالح الخاصة بمجلس الإدارة، ورفعت توصياتها بالتعديلات اللازمة إلى المجلس لاعتمادها. كما راجعت اللجنة أنشطتها واختصاصاتها، ورفعت توصياتها إلى المجلس فيما يتعلق بإجراء التعديلات المناسبة على اختصاصاتها، حسب الاقتضاء. وناقشت اللجنة كذلك آلية إجراء المراجعة المقبلة لمدى فاعلية مجلس الإدارة والمقررة في عام 2026. وقررت اللجنة إنجاز المراجعة بالاستعانة ببيوت خبرة استشارية، ونفذت اللجنة عملية اختيار دقيقة وشاملة قبل أن ترفع توصيتها النهائية إلى المجلس للتعاقد مع المستشارين المؤهلين. كما نظرت اللجنة في تقرير بشأن الضيافة والهدايا التي تلقاها الموظفون خلال عام 2025.	إضافةً إلى ذلك، قامت اللجنة بمراجعة مدى تقدم وتطور الموظفين مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الخبرات التنظيمية والتهوؤ بالمسارات المهنية للمواطنين الإماراتيين، بما ينسجم مع التزام السلطة برعاية المواهب والكفاءات الوطنية ودعم أهداف التنمية الوطنية. وفي هذا الإطار، أشرفت اللجنة على استراتيجية التوطين الداخلية والمبادرات المرتبطة بها. علاوة على ذلك، اطلعت اللجنة على مبادرات استراتيجية متنوعة للموارد البشرية، شملت: • استراتيجيات استقطاب المواهب • برامج تطوير الموظفين • إطار الكفاءات التنظيمية • قيادة التغيير الإيجابي في الثقافة التنظيمية • إدارة الأداء			

لجنة المكافآت ورأس المال البشري

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة المكافآت ورأس المال البشري في رفع توصيات تساعد مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته المتعلقة بالموارد البشرية. ويشمل اختصاص عمل اللجنة الإشراف على المكافآت وإدارة الأداء وغيرها من السياسات المنطبقة على موظفي سلطة دبي للخدمات المالية.

فيما يلي أعضاء لجنة المكافآت ورأس المال البشري في عام 2025:

- عبدالله شرفي (رئيس اللجنة)
- روبرت كيللي
- روبرت أوفيل
- سوك كونج تشوا

أجرت اللجنة تحليلاً تفصيلياً وشاملاً لظروف السوق في عام 2025،
تشمل مراجعة الإطار العام للمكافآت لضمان الحفاظ على التنافسية
والعدالة في ممارسات المكافآت. وبناءً على هذه النتائج، رفعت
اللجنة توصياتها إلى المجلس بشأن تعديلات إطار المكافآت لعام
2025. وراجعت اللجنة كذلك، في إطار مسؤوليات الحوكمة المنوطة
بها، اختصاصات عملها، ورفعت توصياتها إلى المجلس لاعتماد
تحديثات تضمن استمرارية توافق اختصاصات اللجنة مع التشريعات
ذات الصلة وأفضل ممارسات الحوكمة.

وعلاوةً على ذلك، رفعت اللجنة توصياتها بشأن مكافآت أداء الموظفين، تقديرًا للإنجازات والنجاحات المتميزة التي حققها موظفو السلطة خلال العام.

من جهة ثانية، أجرت اللجنة التقييم السنوي لأداء الرئيس التنفيذي، كما راجعت وناقشت مستهدفات الأداء ومؤشرات الأداء الرئيسية للرئيس التنفيذي للسنة المقبلة.

إضافةً إلى ذلك، قامت اللجنة بمراجعة مدى تقدم وتطور الموظفين، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الخبرات التنظيمية والنهوض بالمسارات المهنية للمواطنين الإماراتيين، بما ينسجم مع التزام السلطة برعاية المواهب والكفاءات الوطنية ودعم أهداف التنمية الوطنية. وفي هذا الإطار، أشرفت اللجنة على استراتيجية التوطين الداخلية والمبادرات المرتبطة بها. علاوة على ذلك، اطلعت اللجنة على مبادرات استراتيجية متنوعة للموارد البشرية، شملت:

- استراتيجيات استقطاب المواهب
- برامج تطوير الموظفين
- إطار الكفاءات التنظيمية
- قيادة التغيير الإيجابي في الثقافة التنظيمية
- إدارة الأداء
- تخصيصات الميزانية
- تقييم الوظائف، وهياكل الدرجات الوظيفية، ومواءمة المسميات الوظيفية
- تعزيز إطار إدارة الأداء ومراجعة مقاييس الإنتاجية

والإ جانب ما تقدم، راجعت اللجنة مستوى مشاركة الموظفين، وأجرت تحليلات تشخيصية لنتائج الاستبيانات وخطط العمل المرتبطة بها، وذلك في إطار مسؤولياتها الإرشادية على الثقافة التنظيمية.

كما نظرت اللجنة في التخطيط المبكر للتعاقد الوظيفي وتحديد الأدوار الرئيسة في المناصب القيادية بما يدعم استمرارية القيادة.

وتواصل اللجنة، من خلال جهودها، التزامها ببناء قوة عاملة تتمتع بالأداء العالي وروح المشاركة والكفاءة، مما يضمن مرمونة سلطة دبي للخدمات المالية وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية باستمرار.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

الهيئة القانونية للأسواق المالية هي هيئة مستقلة أنشئت بموجب القانون التنظيمي لعام 2004 للنظر والفصل في الإحالات، بمعنى آخر لمراجعة أي قرار صادر عن سلطة دبي للخدمات المالية، حيث تنص تشريعات مركز دبي المالي العالمي على جواز إحالة المسألة إلى الهيئة للنظر فيها. وللهيئة الاختصاص للنظر في أي إجراء تنظيمي والفصل فيه حيثما تنص تشريعات مركز دبي المالي العالمي على جواز البدء في مثل هذا الإجراء أمام الهيئة.

ويجوز الطعن بقرارات الهيئة أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي في المسائل المتعلقة بالقانون، وذلك بإذن من الهيئة أو محاكم مركز دبي المالي العالمي.

يعتبر مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أعضاء الهيئة، إلا أن أعمالها مستقلة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسلطة.

السير الذاتية للإدارة التنفيذية



مارك ستيوارد الرئيس التنفيذي

تم تعيين السيد/ مارك ستيوارد في منصب الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2025. وقبل انضمامه إلى السلطة، شغل السيد/ ستيوارد منصب المدير التنفيذي لإدارة التنفيذ والرقابة على الأسواق لدى هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة منذ عام 2015، كما تولى رئاسة لجنة سياسات الأسواق التابعة للهيئة، وفي ديسمبر 2021، عُيّن مديراً تنفيذياً لقسم العلاقات الدولية في الهيئة. وقبل العمل مع هيئة الرقابة المالية في المملكة المتحدة، تولى السيد/ ستيوارد منصب المدير التنفيذي لإدارة التنفيذ في هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ. شغل السيد/ ستيوارد أيضاً العديد من المناصب العليا لدى هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية، حيث تولى مؤخراً مهام نائب المدير التنفيذي لقسم التنفيذ.



جمعه الهاملي الرئيس التنفيذي للعمليات

تم تعيين السيد/ جمعه الهاملي في منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في سلطة دبي للخدمات المالية في 2025. ويتمتع السيد/ الهاملي بخبرة قيادية مُتمرسه تتجاوز العشرين عاماً في قطاعات التكنولوجيا والخدمات المالية والطيران. قبل ذلك، شغل السيد/ الهاملي منصب رئيس تكنولوجيا المعلومات في مجموعة بنك أبوظبي الأول، حيث قاد عملية تطوير وتنفيذ الرؤية والاستراتيجية التكنولوجية للمجموعة. قُبيل انضمامه إلى مجموعة بنك أبوظبي الأول، أمضى أكثر من عشر سنوات في سوق أبوظبي العالمي وشغل خلالها العديد من المناصب العليا، بما في ذلك الرئيس التنفيذي لإدارة الاتصال المؤسسي، ورئيس الموارد البشرية، والرئيس التنفيذي للاستراتيجية وتطوير الأعمال. والسيد/ الهاملي حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في هندسة الحاسوب من جامعة خليفة.



جستن بالداشينو مدير عام إدارة الرقابة

انضم السيد/ جستن بالداشينو إلى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2020، وهو مسؤول عن تقديم استراتيجية فعالة للرقابة والترخيص قائمة على تقييم المخاطر للإسهام في تحقيق الاستراتيجية والأعمال للسلطة. يتمتع السيد/ بالداشينو بأكثر من 25 عاماً من الخبرة في التمويل الدولي، ويأتي بخبرات متعمقة بالتفسيرات التنظيمية وعملية التنسيق والتنفيذ. وتشمل خبراته الخدمات المصرفية الخاصة والتجارية والمؤسسية والاستثمارية، مع التركيز بشكل خاص على الشؤون التنظيمية وشؤون الامتثال، والائتمان، والمخاطر التشغيلية، والحوكمة، ومكافحة غسل الأموال، وعمليات رأس المال والاستحواذ والابتكار والتكنولوجيا. وسبق أن شغل السيد/ بالداشينو منصب رئيس الامتثال التنظيمي في بنك آيه أن زد، وقام بقيادة الإدارة الاستراتيجية للعلاقات مع الجهات التنظيمية في أستراليا. وعمل أيضاً في بنك جيه بي مورغان في هونغ كونغ. وقبل ذلك، شغل السيد/ بالداشينو منصب رئيس قسم الامتثال وإدارة المخاطر في آسيا لدى بنك أستراليا الوطني. ويُعد السيد/ بالداشينو متخصص معتمد في مكافحة غسل الأموال، وشغل منصب عضو تنفيذي في مجلس إدارة جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال في هونغ كونغ. وهو حالياً عضو في لجنة بازل للرقابة على المصرفية، والتي تعمل على تعزيز التعاون في قضايا الإشراف الرقابي على مستوى العالم.



آلان لينينغ مدير عام إدارة التنفيذ

انضم السيد/ آلان لينينغ إلى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2025 بمنصب مدير عام إدارة التنفيذ. ويتمتع السيد/ لينينغ بخبرة تزيد على ثلاثة عقود في المجالات القانونية والتنظيمية والتنفيذية، حيث عمل في مجموعة واسعة من القضايا المعقدة المتعلقة بتنظيم الأسواق المالية، واتخاذ الإجراءات التنفيذية، ومتابعة الامتثال في الأسواق المالية العالمية. وقبل انضمامه إلى سلطة دبي للخدمات المالية، شغل السيد/ لينينغ مناصب قيادية بارزة في هيئات تنظيمية مرموقة وشركات محاماة عالمية، حيث قاد تحقيقات كبرى وأسهم في تطوير السياسات والاستراتيجيات التنفيذية للقطاع المالي. وكان آخر منصب شغله السيد/ لينينغ شريكاً في قسم التقاضي وتسوية المنازعات في مكتب ماير براون للحاماة في هونغ كونغ. كما أمضى ثمانية أعوام في منصب شريك ورئيس قسم المنازعات والتنظيم في شركة سيدلي أوستن للمحاماة. وشغل قبل ذلك منصب المدير التنفيذي لإدارة التنفيذ في هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ. ويحمل السيد/ لينينغ شهادة في القانون من جامعة إدنبرة.



شارلوت روبينز مدير عام إدارة السياسات والشؤون القانونية

انضمت السيدة/شارلوت روبينز إلى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2024 بمنصب مدير عام إدارة السياسات والشؤون القانونية. وتتمثل مسؤولياتها في قيادة عملية التطوير المستمر لإطار السياسات لدى السلطة، وإدارة المخاطر القانونية، وتقديم المشورة القانونية الشاملة بما يدعم جميع دوائر السلطة، فضلاً عن صياغة القوانين والقواعد الإدارية التي تشكل الإطار التنظيمي للسلطة. وقبل الانضمام إلى سلطة دبي للخدمات المالية، اكتسبت السيدة/ روبينز خبرة تزيد على 20 عاماً من العمل كمحامية في القطاع الخاص في هونغ كونغ، حيث قامت بتقديم المشورة لمجموعات متنوعة من المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك الخاصة وبنوك الاستثمار، ومديري الصناديق والثروات، بالإضافة إلى شركات التأمين، وذلك فيما يتعلق بتنظيم العديد من جوانب الخدمات مثل المتطلبات التحوطية، وتطوير الأعمال الاستراتيجية، والتغييرات التنظيمية وإدارة المخاطر. بدأت السيدة/ روبينز مسيرتها المهنية في شركة لينكليترز، وانضمت إلى مكاتب كليفورد تشانس في عام 2002. وأصبحت السيدة/ روبينز شريكاً في شركة نورتون روز فولبرايت في عام 2011. وعقب ذلك، انضمت إلى آيه أند أو شيرمان (المعروفة سابقاً بشركة آين أند أوفيري) كشريك في عام 2016.



منى دندن المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة

انضمت السيدة/منى دندن إلى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2015، وتعتبر، بصفتها المستشار العام للسلطة وسكرتير مجلس الإدارة، المستشار القانوني الرئيسي للمجلس، حيث تتولى مسؤولية تقديم المشورة للمجلس ولجميع لجانته بشأن الأمور المرتبطة بالحوكمة والمسائل القانونية. كما تشرف على أعمال سكرتارية مجلس الإدارة بما يضمن الإدارة الفاعلة لشؤون المجلس ولجانته. وتساند الرئيس التنفيذي في إدارة أعمال السلطة، وتقود جهود تنفيذ الاستراتيجية المحددة من قبل مجلس الإدارة، ويمتد نطاق مسؤولياتها ليشمل الإشراف على أنظمة وضوابط الحوكمة المطبقة في سلطة دبي للخدمات المالية. وشغلت السيدة/ دندن منصب رئيس الشؤون القانونية للخدمات المصرفية للشركات والأفراد لمنطقة الشرق الأوسط لدى بنك باركليز بي إل سي لمدة خمس سنوات. وقبل ذلك، تولت منصب مستشار قانوني أول في بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود. والسيدة/ دندن حاصلة على شهادة في القانون من المملكة المتحدة وهي مؤهلة لمزاولة مهنة المحاماة في إنجلترا وويلز، وكذلك في هونغ كونغ.

البيانات المالية

94	تقرير مدقق الحسابات المستقل
96	بيان المركز المالي
97	بيان الأداء المالي
98	بيان التغيرات في حقوق الملكية
99	بيان التدفقات النقدية
100	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

Deloitte.

إلى السادة مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية **لسلطة دبي للخدمات المالية** (يشار إليها بـ "سلطة دبي للخدمات المالية" أو "السلطة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وإيضاحات حول البيانات المالية تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي لسلطة دبي للخدمات المالية كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبينة بشكل موسع في فقرة *مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية* الواردة بتقريرنا. كما أننا مستقلون عن سلطة دبي للخدمات المالية وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين"، ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى المرتبطة بتدقيقنا للبيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وبما يتفق مع قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملأمة لتوفر أساساً لرأينا.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير أنها لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات حولها والتقرير السنوي، والذي من المتوقع أن يكون متاحاً لنا بعد ذلك التاريخ. إن رأينا في البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج أو التأكيد بشأنها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية ، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. وإذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن مثل ذلك الخطأ. وإننا ليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد البيانات المالية بصورة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة سلطة دبي للخدمات المالية على الاستمرار في أعمالها والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية سلطة دبي للخدمات المالية أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية لسلطة دبي للخدمات المالية.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خاليةً من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد، حيث يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار عملية التدقيق التي أجريناها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طيلة أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال تدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لسلطة دبي للخدمات المالية.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.

- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة سلطة دبي للخدمات المالية على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود شكوك جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية ، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع سلطة دبي للخدمات المالية إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ونسقتها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

فراس عنبتاوي
رقم القيد: 5482
25 مارس 2026
دبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان الأداء المالي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2024	2025	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
الدخل		
84,180	84,180	9-3
10,585	1,677	9-3
119,880	162,261	9-3
7,208	6,741	13
221,853	254,859	
إجمالي الدخل		
المصاريف		
(148,224)	(146,104)	14
(39,516)	(42,691)	15
(1,045)	(1,940)	8
(9,506)	(11,249)	16
–	(181)	17
(356)	(590)	
(198,647)	(202,755)	
23,206	52,104	
فائض الدخل على النفقات		

كما في 31 ديسمبر		
2024	2025	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
		الممتلكات والمعدات
7,533	5,824	5
5,429	7,634	6
–	2,921	7
12,962	16,379	
إجمالي الموجودات غير المتداولة		
الموجودات المتداولة		
		الذمم المدينة الأخرى
30,852	34,103	8
227,036	335,741	9
4,852	5,181	10
262,740	375,025	
275,702	391,404	
إجمالي الموجودات		
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
		رأس المال المساهم به
5,755	5,755	
171,299	223,403	3.10
3,346	3,420	احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية
180,400	232,578	الأرباح الاكتوارية التراكمية لمخطط مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
صافي حقوق الملكية		
المطلوبات		
المطلوبات غير المتداولة		
		مطلوبات عقود الإيجار
–	1,031	7
–	1,031	
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		
المطلوبات المتداولة		
		إيرادات الرسوم المستلمة مقدماً
69,619	126,956	9-3
25,683	29,347	11
–	1,492	7
95,302	157,795	
95,302	158,826	
275,702	391,404	
إجمالي المطلوبات		
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية الواردة في الصفحات من 94 إلى 121 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 25 مارس 2026.

تم التوقيع بالنيابة عن مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	إيضاحات
23,206	52,104	

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

رأس المال المساهم به	احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية	مكافأة نهاية الخدمة للتوظيفين	الأرباح الاكتوارية التراكمية لمخطط	الفائض المتراكم	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في 1 يناير 2024					
5,755	148,093	1,670	–	–	155,518
–	–	–	–	23,206	23,206
–	23,206	–	–	(23,206)	–
–	–	1,676	–	–	1,676
5,755	171,299	3,346	–	–	180,400
في 31 ديسمبر 2024					
–	–	–	–	52,104	52,104
–	–	–	–	(52,104)	–
–	–	74	–	–	74
5,755	223,403	3,420	–	–	232,578

مقدمة	استراتيجيتنا	قيادة وحوكمة سلطة دبي للخدمات المالية	البيانات المالية	الملاحق
-------	--------------	---------------------------------------	------------------	---------

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1. معلومات عامة

تأسست سلطة دبي للخدمات المالية بموجب قانون دبي رقم (9) لسنة 2004 (الذي ألغي بموجب قانون دبي رقم 5 لسنة 2021) كسلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة ذات الصلة لدى مركز دبي المالي العالمي. وبموجب قانون دبي رقم (5) لسنة 2021، تحصل سلطة دبي للخدمات المالية وتواصل الحصول على تمويل مستقل من حكومة دبي ("الحكومة") لتمكينها من ممارسة صلاحياتها وأداء مهامها.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ 25 مارس 2026.

2. تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الجديدة والمعدلة

1-2 المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الجديدة المطبقة والتي لها تأثير جوهري على البيانات المالية

بدأت سلطة دبي للخدمات المالية بتطبيق المعيار الدولي للمحاسبة العامة للقطاع العام رقم 43 بشك مبدئي اعتبارًا من 1 يناير 2025. كما دخلت حيز التنفيذ في نفس التاريخ مجموعة من المعايير والتعديلات الجديدة، إلا أنها لا تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية.

المعيار الدولي للمحاسبة العامة للقطاع العام رقم 43 - عقود الإيجار

يُقدّم المعيار الدولي للمحاسبة العامة للقطاع العام رقم 43، الصادر في يناير 2022 والذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2025 أو بعده، نموذجًا محاسبيًا موحدًا للمستأجر، يُلزم المستأجرين بتسجيل موجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود الإيجار المقابلة لها في معظم عقود الإيجار. ويحل هذا المعيار محل متطلبات المحاسبة السابقة للمستأجر بموجب المعيار الدولي للمحاسبة العامة للقطاع العام رقم 13 - عقود الإيجار.

تم تطبيق المعيار باستخدام النهج المعدل بأثر رجعي (التراكمي)، والذي بموجبه تم اعتماد الأثر التراكمي للتطبيق الأولي اعتبارًا من 1 يناير 2025. وبناءً على ذلك، لم تُعاد صياغة المعلومات المقارنة للفترات السابقة، ويستمر عرضها وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 13.

عند الانتقال إلى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 43، اختارت الهيئة تطبيق الإجراء العملي المتمثل في تطبيق أحكام سابقة لتحديد المعاملات التي تُعدّ عقود إيجار. وقد طوّقت السلطة معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 43 فقط على العقود التي سبق تصنيفها كعقود إيجار. لم يتم إعادة تقييم العقود التي لم يتم تحديدها كعقود إيجار بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 13 لتحديد ما إذا كان هناك عقد إيجار بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 43. لذلك، تم تطبيق تعريف عقد الإيجار بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 43 فقط على العقود التي تم إبرامها أو تغييرها في أو بعد 1 يناير 2025.

التغييرات الرئيسية في السياسة المحاسبية الناجمة عن اعتماد معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 43

- يُطلب من المستأجرون تسجيل موجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود الإيجار لعقود الإيجار التي صُنّفت سابقًا كعقود إيجار تشغيلية بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 13، باستثناء عقود الإيجار المؤهّلة للإعفاء من الاعتراف.

- تُقاس موجودات حق الاستخدام مبدئيًا بمبلغ يُعادل مطلوبات عقود الإيجار، مع تعديله وفقًا لأي مدفوعات إيجار مدفوعة مسبقاً أو مستحقة.
- تُقاس مطلوبات عقود الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية، بعد خصمها باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للسلطة كما في تاريخ التطبيق الأولي.

قررت السلطة تطبيق إعفاء عقود الإيجار قصيرة الأجل على العقود التي لا تتجاوز مدتها اثني عشر شهرًا، مع احتساب مدفوعات الإيجار المتعلقة بهذه العقود كمصرفوف على أساس القسط الثابت خلال مدة الإيجار.

وقد طبقت السلطة الإجراء العملي الميسر خلال الفترة الانتقالية، ولم تُعد تقييم ما إذا كان العقد يُعدّ عقد إيجار أو يتضمن بنودًا منه في 1 يناير 2025.

2-2 المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الجديدة المطبقة والتي لها تأثير جوهري على البيانات المالية

أثر الانتقال إلى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 43

عند الانتقال إلى معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 43، اعترفت السلطة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود الإيجار المقابلة لها فيما يتعلق بعقود الإيجار القائمة في تاريخ تقديم الطلب الأولي والتي لا تستوفي شروط الإعفاء من الإيجار قصير الأجل، وذلك بناءً على المدة المتبقية من عقد الإيجار فقط. يلخص الجدول أدناه تأثير ذلك على عملية الانتقال.

1 يناير 2025 ألف درهم	
4,868	موجودات حق الاستخدام
4,868	مطلوبات عقود الإيجار
صافي الأثر على الأرباح المحتجزة	
–	

عند قياس مطلوبات عقود الإيجار لعقود الإيجار المصنفة كعقود إيجار تشغيلية، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بخصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي في 1 يناير 2025. المعدل المطبق هو 4.44%.

1 يناير 2025 ألف درهم	
15,753 (8,554)	التزامات عقود الإيجار التشغيلية في 31 ديسمبر 2024 كما هو موضح في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 13 في البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية
7,199	إعفاء من الاعتراف لعقود الإيجار التي تقل مدتها عن 12 شهرًا عند الانتقال *
4,868	خصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي في 1 يناير 2025
4,868	مطلوبات عقود الإيجار معترف بها في 1 يناير 2025

* تم استبعاد ترتيبات التأجير المؤهلة للإعفاء من التأجير قصير الأجل من الاعتراف، وتستمر مدفوعات الإيجار المتعلقة بهذه الترتيبات في الاعتراف بها كمصرفوف (إيضاح 15).

2-3 المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الجديدة المصدرة ولكنها غير سارية المفعول بعد

لم تقم سلطة دبي للخدمات المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الجديدة التالية المصدرة ولكنها غير سارية المفعول بعد:

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 47 الإيرادات	1 يناير 2026

يعد المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 47 الإيرادات هو معيار واحد لحساب معاملات الإيرادات في القطاع العام.

يحل معيار المحاسبة الدولية في القطاع العام 47 محل معايير الإيرادات الثلاثة الحالية، ويقدم نماذج محاسبية من شأنها تحسين التقارير

المالية ودعم الإدارة المالية الفعالة للقطاع العام.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 48 مصاريف التحويل	1 يناير 2026
يقدم المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 48 مصاريف التحويل إرشادات حول مجال الإنفاق الرئيسي للحكومات ومنشآت القطاع العام الأخرى. يسد المعيار 48 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فجوة أدت في السابق إلى غموض وعدم اتساق السياسات المحاسبية في القطاع العام.	
المعيار الدولي للمحاسبة للقطاع العام رقم 50: استكشاف وتقييم الموارد المعدنية وتكاليف استخراجها في مرحلة الإنتاج في منجم سطحي	1 يناير 2027
يقدم المعيار الدولي للمحاسبة للقطاع العام رقم 50 - استكشاف وتقييم الموارد المعدنية وتكاليف استخراجها في مرحلة الإنتاج في منجم سطحي، إرشادات تتعلق بالتكاليف المتكبدة لاستكشاف وتقييم الموارد المعدنية (مثل المعادن والنפט والغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المماثلة)، بالإضافة إلى تكاليف تحديد الجدوى الفنية والتجارية لاستخراج هذه الموارد.	

تُجري الإدارة تقييماً لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المذكورة أعلاه على الوضع المالي أو أداء سلطة دبي للخدمات المالية. ومع ذلك، قد يترتب

على ذلك تعديلات على عرض البيانات المالية وإفصاحات إضافية أو معدلة.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 47 الإيرادات

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 47 أولاً من المنشأة أن تحدد بداية ما إذا كانت إيراداتها تنشأ من معاملة ذات ترتيب ملزم، لتحديد النموذج

المحاسبي المناسب. تمكن المبادئ الموجودة في النماذج أي منشأة من عكس جوهر معاملة الإيرادات الخاصة به.

ومن أجل أن تكون الاتفاقية ملزمة، يجب أن تكون قابلة للتنفيذ من خلال الوسائل القانونية أو ما يعادلها. يمكن أن تنشأ قابلية الإنفاذ من آليات مختلفة طالما أن الآلية (الآليات) توفر للكيان القدرة على إنفاذ شروط الترتيب الملزم ومحاسبة الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم.

الإيرادات من المعاملات دون الترتيبات الملزمة

تحدد المنشأة ما إذا كان أي من حقوقها في الترتيب يفي بتعريف ومعايير الاعتراف بالأصل، وما إذا كان أي من التزاماتها يفي بتعريف ومعايير الاعتراف بالالتزام.

يتم الاعتراف بالإيرادات من المعاملات دون ترتيبات ملزمة عندما (أو متى) تستوفي المنشأة أي التزامات قابلة للتنفيذ مرتبطة بالتدفق الوارد (أو الحق في التدفق) أو الموارد التي تلبي تعريف الالتزام أو على الفور إذا لم يكن لدى المنشأة التزام قابل للتنفيذ مرتبط مع التدفق الداخل (أو الحق في التدفق) للموارد ويتم قياسه بمقدار الزيادة في صافي موجودات المنشأة.

مقدمة	استراتيجيةتنا	قيادة وحوكمة سلطة دبي للخدمات المالية	البيانات المالية	الملاحق
-------	---------------	---------------------------------------	------------------	---------

إيضاحات حول البيانات المالية تابع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الإيرادات من المعاملات ذات الترتيبات الملزمة

يجب على المنشأة المحاسبة عن الترتيب الملزم باستخدام النموذج المحاسبي للترتيب الملزم إذا تم استيفاء جميع المعايير التالية:

أ. موافقة أطراف الترتيب الملزم على الاتفاق الملزم (كتابيًا أو شفهيًا أو وفقًا للممارسات العرفية الأخرى) ويلتزمون بتنفيذ التزاماتهم؛

ب. إمكانية تحديد المنشأة لحقوق كل طرف بموجب الترتيب الملزم؛

ج. إمكانية تحديد المنشأة لفترة السداد للوفاء بكل التزام امتثال محدد؛

د. تضمن الترتيب الملزم جوهر اقتصادي (أي من المتوقع أن تتغير المخاطر أو التوقيت أو مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للكيان أو إمكانية تغيير الخدمة نتيجة للترتيب الملزم)؛ و

هـ. وجود احتمالية بقيام المنشأة بتحصيل المقابل الذي تستحقه للوفاء بالتزاماتها بالامتثال وفقًا لشروط الترتيب الملزم. عند تقييم ما إذا كان من المحتمل تحصيل مبلغ من المقابل، يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار فقط قدرة مقدم المورد ونيته في دفع مبلغ المقابل عند استحقاقه. قد يكون مبلغ المقابل الذي يحق للكيان الحصول عليه أقل من مقابل المعاملة المنصوص عليه في الترتيب الملزم إذا كان المقابل متغيرًا لأن الكيان قد يعرض على مزود المورد امتيازًا في السعر.

وفي حال عدم استيفاء الترتيب الملزم جميع المعايير المذكورة أعلاه، يجب على المنشأة قيد أي مقابل متحصل كإيراد فقط عند وقوع أي من الأحداث التالية:

أ. موافقة المنشأة بالكامل بالتزامها بالامتثال الذي يتعلق به المقابل الذي تم استلامه ويكون المقابل المستلم من مزود الموارد غير قابل للاسترداد؛ أو

ب. إنهاء الترتيب الملزم وأصبح المقابل المستلم من مزود الموارد غير قابل للاسترداد.

إذا قررت المنشأة أن إيراداتها تنشأ من معاملة ذات ترتيب ملزم سيتم المحاسبة عنه باستخدام النموذج المحاسبي للترتيب الملزم، فيجب على المنشأة أيضًا أن تأخذ في الاعتبار ما إذا كان ينبغي دمجها مع ترتيبات ملزمة أخرى، وما إذا كانت هناك أي تعديلات إلى ترتيبها الملزم.

يجب على المنشأة في بداية الترتيب الملزم تقييم السلع والخدمات المتعهد بها في ترتيب ملزم مع مزود الموارد ويجب أن تحدد كالتزام امتثال كل وعد باستخدام الموارد داخليًا من أجل، أو التحويل إلى طرف أو أطراف خارجية إما:

أ. سلعة أو خدمة (أو مجموعة من السلع أو الخدمات) متميزة؛ أو

ب. سلسلة من السلع أو الخدمات المتميزة التي تشابه إلى حد كبير في الخصائص والمخاطر والتي لها نفس نمط الاستخدام داخليًا أو يتم نقلها إلى المشتري أو الطرف الثالث المستفيد.

تتضمن الاتفاقية الملزمة التزامًا واحدًا على الأقل بالامتثال لأن قابلية تنفيذها تجعل المنشأة مسؤولة عن الوفاء بالتزاماته بموجب الترتيب، والتي ليس لدى المنشأة سوى بديل واقعي ضئيل أو لا يوجد لديه بديل واقعي لتجنبها.

وعند حصول المنشأة على تدفقات من الموارد في معاملة إيرادية بترتيب ملزم يستوفي تعريف ومعايير الاعتراف بالأصل، يجب على المنشأة الاعتراف بما يلي:

أ. الإيرادات من أي التزام امتثال مقنع فيما يتعلق بنفس التدفق المتحصل عليه؛ و

ب. التزام مالي عن التزامات الامتثال غير المستوفاة فيما يتعلق بنفس التدفق المتحصل عليه.

يتم تحديد توقيت الاعتراف بالإيرادات حسب طبيعة المتطلبات في الترتيب الملزم وتسويتها. يجب على المنشأة الاعتراف بالإيرادات من معاملة ذات ترتيب ملزم عندما (أو متى) تفي المنشأة بالتزام الامتثال باستخدام الموارد بالطريقة المحددة، بما يتوافق مع شروط الترتيب الملزم، إما بمرور الوقت أو في وقت ما. يجب على المنشأة تخفيض القيمة الدفترية لأي التزام تم الاعتراف به بمبلغ مماثل.

عندما (أو متى) يتم استيفاء التزام الامتثال، يجب على المنشأة الاعتراف كإيراد بمبلغ مقابل المعاملة (الذي يستثني تقديرات المقابل المتغير المقيّد) الذي تم تخصيصه لالتزام الامتثال المشار إليه.

تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 47 في البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2026.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

3-1 أساس الإعداد

اعتبارًا من 1 يناير 2014، اعتمدت سلطة دبي للخدمات المالية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبناء على ذلك، تم إعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. عندما لا تنطبق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لمسألة معينة، يتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ذي الصلة.

تم إعداد البيانات المالية وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية. يتم إعداد قوائم التدفق النقدي باستخدام الطريقة غير المباشرة. تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية وتم تطبيق السياسات المحاسبية بشكل ثابت طوال الفترة. في حين أن سلطة دبي للخدمات المالية قد اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كإطار لإعداد التقارير، إلا أنها تعمل كسلطة تنظيمية مستقلة ولا يتم نشر ميزانياتها للعامه. ولذلك، لا يرى مجلس الإدارة أنه من المناسب نشر معلومات الميزانية (المعيار 24 IPSAS، عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية).

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس الاستحقاق وتغطي الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2025.

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة.

كما يتطلب الأمر من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية. تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة أعلى من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية بشأن البيانات المالية في إيضاح 4.

3-2 تحويل العملات الأجنبية

(أ) العملة الوظيفية وعملة العرض

إن الدرهم الإماراتي هي العملة الوظيفية لسلطة دبي للخدمات المالية، كونها العملة التي تتم بها غالبية معاملاتها.

ويتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. ويتم الاعتراف في بيان الأداء المالي بالأرباح والخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف في نهاية السنة.

ولأغراض العرض فقط، تم أيضًا تحويل هذه البيانات المالية إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف الثابت وهو 1 دولار أمريكي - 3.67 درهم إماراتي. إن البيانات المالية الأولية المحولة غير مدققة.

3-3 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تتكون التكلفة التاريخية من المصاريف المتعلقة مباشرة باقتناء الأصل.

يتم احتساب الاستهلاك والإطفاء باستخدام طريقة القسط الثابت، بمعدلات محسوبة لتخفيض تكلفة الموجودات إلى قيمتها المتبقية المقدرة على مدى عمرها الإنتاجي المتوقع على النحو التالي:

السنوات	
10	تحسينات على المباني المستأجرة
7	الأثاث والتجهيزات
5	المعدات المكتبية
3 - 5	أجهزة الكمبيوتر
3	السيارات

يتم إثبات الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ، والتي تشتمل على تحسينات على المباني المستأجرة ومعدات الكمبيوتر، بالتكلفة ويتم تحويلها إلى فئة الموجودات المناسبة عندما يتم استخدامها.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة المتكبدة في القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل أن تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المحتملة على مدى العمر الإجمالي للأصل تزيد عن أحدث معيار أداء تم تقييمه سوف يتدفق الأصل إلى سلطة دبي للخدمات المالية.

يتم تحديد أرباح وخسائر استبعاد الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة متحصلات البيع بالقيمة الدفترية للموجودات المستبعدة، ويتم أخذها في الاعتبار عند تحديد الفائض/العجز للسنة. يتم تحميل الإصلاحات والتجديدات على بيان الأداء المالي عند تكبد هذه النفقات.

مقدمة	استراتيجيتنا	قيادة وحوكمة سلطة دبي للخدمات المالية	البيانات المالية	الملاحق
-------	--------------	---------------------------------------	------------------	---------

إيضاحات حول البيانات المالية تابع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تتم مراجعة العمر المتبقي للموجودات وتعديله إذا كان ذلك مناسبًا، في تاريخ كل تقرير. يتم تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد الأصل على أنها الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم الاعتراف بها في بيان الأداء. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة إلى قيمته القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من القيمة القابلة للاسترداد المقدرة.

4-3 الموجودات غير الملموسة

يتم إدراج الموجودات غير الملموسة المقتناة بشكل منفصل بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم تحميل الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر بخمس سنوات. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل فترة تقرير سنوية، مع احتساب تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي. تتعلق الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ ببرامج الكمبيوتر، ويتم إثباتها بالتكلفة وتحويلها إلى فئة الموجودات المناسبة عند استخدامها.

تقيد تكاليف التطوير المرتبطة بشكل مباشر ببرامج محددة وخاصة تسيطر عليها سلطة دبي للخدمات المالية كموجودات غير ملموسة إن احتمل تدفق منافع اقتصادية إضافية تتجاوز التكاليف. تشمل التكاليف المرسمة مصاريف مزايا الموظفين لفريق تطوير البرمجيات وجزء مناسب من النفقات العامة ذات الصلة. تُحمل جميع التكاليف الأخرى المرتبطة ببرامج الكمبيوتر، على سبيل المثال، وصيانتها، كمصروفات عند تكبدها.

5-3 انخفاض القيمة

في نهاية كل فترة تقرير، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الموجودات قد تعرضت لخسارة انخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل من أجل تحديد مدى خسارة انخفاض القيمة (إن وجدت).

إن المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع والقيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. إذا تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته القابلة للاسترداد.

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة على الفور في بيان الأداء المالي، ما لم يتم تسجيل الأصل ذي الصلة بمبلغ إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة كخفض في إعادة التقييم.

في حالة عكس خسارة انخفاض القيمة لاحقًا، تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى التقدير المعدل للقيمة القابلة للاسترداد، إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية المتزايدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة المعترف بها للأصل في السنوات السابقة. يتم الاعتراف بعكس خسارة انخفاض القيمة على الفور في بيان الأداء المالي، ما لم يتم تسجيل الأصل ذي الصلة بمبلغ إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يتم التعامل مع عكس خسارة انخفاض القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

6-3 الرسوم وتكاليف الدعاوى المستحقة

تدرج الذمم المدينة من الرسوم وتكاليف التقاضي بالقيمة المتوقعة التي يمكن تحقيقها. يتم تكوين مخصص محدد للرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المستحقة والتي يعتبر استردادها مشكوكًا فيه. يتم شطب الديون المعدومة خلال الفترة التي يتم تحديدها فيها.

7-3 الذمم الدائنة

يتم إثبات الذمم الدائنة مبدئيًا بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

8-3 النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد في الصندوق والودائع المحتفظ بها تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

9-3 الإيرادات من المعاملات غير التبادلية

(أ) الاعتمادات من إيرادات الرسوم الحكومية

تتلقى سلطة دبي للخدمات المالية منخًا من الحكومة للأغراض العامة لتمكين سلطة دبي للخدمات المالية من مواصلة عملياتها. تعترف سلطة دبي للخدمات المالية بالإيرادات من المنح عند إثبات الحق في الحصول على المنحة واستيفاء معايير الاعتراف بالموجودات. وبقدر ما يكون هناك شرط مرتبط من شأنه أن يترتب عليه التزام بسداد المبلغ، يتم الاعتراف بالدخل المؤجل بدلاً من الإيرادات. عندما لا يكون لهذه المنح أي شروط مرتبطة بها، ولا توجد التزامات أداء تفرضها الحكومة، تقيد سلطة دبي للخدمات المالية الأصل (النقد أو الأصل المناسب) والإيرادات في بيان الأداء المالي.

يتم احتساب الأموال المستلمة مقدّمًا من الحكومة لتغطية النفقات التشغيلية المدرجة في الميزانية للعام التالي كأموال مستلمة مقدّمًا ضمن المطلوبات المتداولة ويتم تخصيصها في البيانات المالية للعام التالي.

يتم الاعتراف بالأموال المحولة إلى الحكومة كمخصص من الفائض المتراكم أو كتخفيض في رأس المال المساهم، حسب الاقتضاء، في السنة التي تتم فيها الموافقة على المخصص من قبل مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية.

(ب) الغرامات المفروضة

يجب إدراج الغرامات المستلمة فيما يتعلق بانتهاكات اللوائح في مركز دبي المالي العالمي في بيان الأداء المالي في السنة التي يتم فيها استلام الدخل. إذا أدى ذلك إلى فائض للسنة، يتم تحويل الفائض إلى احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية (إيضاح 3.10).

(ج) الدخل من الرسوم

يتم إثبات رسوم الطلب كدخل عند إصدار الفاتورة. يتم الاعتراف بالرسوم السنوية في الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديم الخدمات، بالرجوع إلى مرحلة إنجاز المعاملة المحددة المقدرة على أساس الخدمة الفعلية المقدمة كنسبة من إجمالي الخدمات المطلوب تقديمها.

10-3 احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية

إن احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية متاح لمواجهة الحالات الطارئة الناشئة عن أداء المسؤوليات التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية. ويمكن الاستعانة بهذا الاحتياطي لتغطية الإنفاق الفائض عن الإيرادات في سنة مالية معينة.

في 7 يناير 2020، فقد أقر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي، قانون التعديل التنظيمي (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 2 لسنة 2020) المعدل للقانون التنظيمي رقم 1 لسنة 2004 من خلال إدراج مادة جديدة بشأن الاحتياطي العام.

وتنص التغييرات على أن تحتفظ سلطة دبي للخدمات المالية باحتياطي عام يعادل ضعف إنفاقها السنوي، وأنه يجوز لسلطة دبي للخدمات المالية تطبيق أي دخل أو غرامة أو فائض من أجل تلبية الاحتياطي العام. إن المبالغ الموزعة من هذا الاحتياطي تخضع لتقدير مجلس الإدارة. يتم تخصيص الفائض/العجز للسنة إلى احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية على أساس سنوي.

11-3 منافع الموظفين ومنافع ما بعد الخدمة

تم تكوين مخصص للالتزام المقدر لتكاليف الإجازة السنوية نتيجة للخدمات المقدمة من قبل الموظفين المؤهلين حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم تضمين هذا المخصص في المستحقات المتعلقة بالموظفين لدى الدائنين والمستحقات والمطلوبات الأخرى.

اعتبارًا من سبتمبر 2022، انتقلت سلطة دبي للخدمات المالية إلى خطة الادخار للموظفين لدى مركز دبي المالي العالمي التي تعد خطة تدريجية لمزايا نهاية الخدمة للمغتربين العاملين في مركز دبي المالي العالمي والتي تم إطلاقها في 1 فبراير 2020 استجابةً للتغييرات في قانون التوظيف في مركز دبي المالي العالمي.

اعتبارًا من 1 سبتمبر 2022، ووفقًا لخطة الادخار للموظفين في حكومة دبي ، يتم تحويل مساهمة شهرية إلى إيكويوم (جزيرة مان) المحدودة فرع مركز دبي المالي العالمي (الوصي الرئيسي) لكل موظف بناءً على نسبة من الراتب الأساسي ومدة الخدمة.

تم تكوين مخصص لمخطط التقاعد السابق لكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة لغير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقًا لقانون التوظيف الصادر عن مركز دبي المالي العالمي رقم 2 لسنة 2019، عن فترات خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية. تم تحويل مبلغ يعادل المخصص الذي تم تكوينه إلى سلطة دبي للخدمات المالية.

مكافآت نهاية الخدمة من الوصي. تم توزيع مكافآت نهاية الخدمة على الموظفين المؤهلين من قبل الوصي وفقًا لتوجيهات سلطة دبي للخدمات المالية.

إن الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة هم أعضاء في مخطط معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي الذي تديره الحكومة. وفقًا لقانون العمل الاتحادي رقم 7 لعام 1999، ساهمت سلطة دبي للخدمات المالية واعترفت بالتزام قدره 15% من "راتب حساب المساهمة" من تكاليف الرواتب في دولة الإمارات العربية المتحدة في مخطط منافع التقاعد لتمويل المنافع للموظفين مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. يتم إثبات اشتراكات التقاعد المتعلقة بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب مخطط مساهمات المنافع المحددة كمصروف في الفترة المتعلقة بها.

12-3 عقود الإيجار

السياسة المحاسبية بشأن تطبيق معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 43 (المطبق اعتبارًا من 1 يناير 2025)

عند بدء أي عقد، تُقيّم سلطة دبي للخدمات المالية ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن عقد إيجار. يُعتبر العقد عقد إيجار إذا كان يمنح حق التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية معينة مقابل عوض.

ولتقييم ما إذا كان العقد يمنح حق التحكم في استخدام أصل محدد، تستخدم سلطة دبي للخدمات المالية تعريف عقد الإيجار الوارد في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 43.

مقدمة	استراتيجيتنا	قيادة وحوكمة سلطة دبي للخدمات المالية	البيانات المالية	الملاحق
-------	--------------	---------------------------------------	------------------	---------

إيضاحات حول البيانات المالية تابع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

السلطة كمستأجر

موجودات حق الاستخدام: الاعتراف والقياس

عند بدء أو تعديل أي عقد يتضمن عنصر إيجار، تُخصص سلطة دبي للخدمات المالية البذل الوارد في العقد لكل عنصر من عناصر الإيجار على أساس أسعاره المستقلة النسبية. ومع ذلك، بالنسبة لعقود إيجار العقارات، اختارت سلطة دبي للخدمات المالية عدم فصل العناصر غير المتعلقة بالإيجار، واعتبارها عنصر إيجار واحد.

تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بالاعتراف بموجودات حق استخدام ومطلوبات عقود إيجار عند تاريخ بدء الإيجار. تُقاس موجودات حق الاستخدام مبدئيًا بالتكلفة، والتي تشمل المبلغ الأولي لمطلوبات عقود الإيجار مُعدّلًا بأي مدفوعات إيجارية دُفعت في تاريخ بدء الإيجار أو قبله، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة أولية جوهرية مُتكبدة، وتقديرًا للتكاليف الجوهرية لتفكيك وإزالة الأصل الأساسي (أو استعادة الأصل الأساسي أو الموقع الذي يوجد فيه)، مطروحًا منه أي حوافز إيجارية مُستلمة.

الاستهلاك

يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام لاحقًا باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بدء الإيجار وحتى نهاية مدته، ما لم ينقل عقد الإيجار ملكية الأصل الأساسي إلى سلطة دبي للخدمات المالية بنهاية مدة الإيجار، أو إذا كانت تكلفة موجودات حق الاستخدام تعكس نية سلطة دبي للخدمات المالية ممارسة خيار الشراء. في هذه الحالة، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي، والذي يُحدد على نفس أساس استهلاك الممتلكات والمعدات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض قيمة موجودات حق الاستخدام دوريًا بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويتم تعديلها وفقًا لبعض عمليات إعادة قياس مطلوبات عقود الإيجار.

مطلوبات عقود الإيجار: الاعتراف والقياس

يتم قياس مطلوبات عقود الإيجار مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار غير المدفوعة في تاريخ بدء الإيجار، بعد خصمها باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار، أو إذا تعذر تحديد هذا السعر بسهولة، باستخدام متوسط سعر الاقتراض الإضافي المرجح لسلطة دبي للخدمات المالية.

تشمل مدفوعات الإيجار المُدرجة في قياس مطلوبات عقود الإيجار ما يلي:

- المدفوعات الثابتة، بما في ذلك المدفوعات الثابتة الجوهرية؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو سعر فائدة، والتي تُقاس مبدئيًا باستخدام المؤشر أو سعر الفائدة كما في تاريخ بدء الإيجار؛
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر ممارسة خيار الشراء الذي من المرجح أن تمارسه سلطة دبي للخدمات المالية، ومدفوعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية إذا من المرجح أن تمارس سلطة دبي للخدمات المالية خيار التمديد، والعقوبات المفروضة على الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن سلطة دبي للخدمات المالية متأكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.

تُقاس مطلوبات الإيجار بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويُعاد قياسها عند حدوث تغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية نتيجة لتغيير في مؤشر أو سعر فائدة، أو عند حدوث تغيير في تقدير سلطة دبي للخدمات المالية للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو عند تغيير سلطة دبي للخدمات المالية لتقييمها بشأن ممارسة خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء، أو عند وجود مراجعة لمدفوعات الإيجار الثابتة الجوهرية.

عند إعادة تقييم مطلوبات عقود الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل مقابل على القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيله في بيان الربح أو الخسارة إذا انخفضت القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام إلى الصفر.

العرض

تعرض سلطة دبي للخدمات المالية موجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود الإيجار بشكل منفصل في بيان المركز المالي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار منخفضة القيمة

قررت سلطة دبي للخدمات المالية عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود الإيجار لعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة وعقود الإيجار قصيرة الأجل. وتقوم سلطة دبي للخدمات المالية بالاعتراف بمدفوعات الإيجار المرتبطة بهذه الإيجارات كمصروف على أساس القسط الثابت خلال مدة الإيجار.

السياسة المحاسبية بموجب المعيار الدولي للمحاسبة رقم 13 (المطبق قبل 1 يناير 2025)

عندما تكون سلطة دبي للخدمات المالية مستأجرًا في عقد إيجار لا ينقل جوهريًا كافة المخاطر والمكافآت العرضية المتعلقة بالملكية من المؤجر إلى سلطة دبي للخدمات المالية، يتم تحميل إجمالي دفعات الإيجار على الربح أو الخسارة للسنة على أساس القسط الثابت على مدى عقد الإيجار. إن مدة الإيجار هي الفترة غير القابلة للإلغاء التي تعاقد المستأجر خلالها على استئجار الأصل بالإضافة إلى أي شروط أخرى يتمتع المستأجر فيها بخيار الاستمرار في استئجار الأصل، مع أو بدون سداد المزيد، عندما يكون ذلك عند بداية عقد الإيجار إن تيقن ممارسة المستأجر هذا الخيار.

3-13 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي لسلطة دبي للخدمات المالية فقط عندما تصبح سلطة دبي للخدمات المالية طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة، إن تكاليف المعاملات العائدة مباشرة لحيازة أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز) تضاف أو تخصم من القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز فوراً في الفائض أو العجز.

يتم الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع الاعتيادية للموجودات المالية وإلغاء الاعتراف بها، حسب الاقتضاء، باستخدام محاسبة تاريخ التداول أو التسوية. عمليات الشراء أو البيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع للموجودات المالية تتطلب تسليم الموجودات في الإطار الزمني الذي تحدده الأحكام أو الأعراف في السوق.

يتم قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها لاحقًا بالكامل إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، اعتمادًا على تصنيف الموجودات المالية.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

تقاس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي توفر تدفقات نقدية في تواريخ محددة لا تمثل سوى مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

ويتم تلقائيًا قياس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة منخفضة القيمة الائتمانية (مثل الموجودات ذات قيمة إثتمانية منخفضة عند الإعتراف الأولي)، فإن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة (بما فيها جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة، من خلال العمر المتوقع للأصل المالي، أو، حسب الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة المدرجة عند الاعتراف الأولي. بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو الناشئة منخفضة القيمة الائتمانية، يتم حساب معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة، إلى التكلفة المطفأة لأصل المالي عند الاعتراف الأولي.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم عنده قياس الأصل المالي عند الاعتراف الأولي مطروحًا منه التسديدات الرئيسية، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين ذلك المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، بعد تعديلها لأي مخصص خسارة.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة للأصل المالي وفي تخصيص واعتراف إيرادات الفائدة بالفائض أو العجز خلال الفترة ذات العلاقة.

يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأدوات الدين المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة. بالنسبة للموجودات المالية غير المشتراة أو الناشئة منخفضة القيمة الائتمانية، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة المدرجة للموجودات المالية، باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت فيما بعد منخفضة القيمة الائتمانية (انظر أدناه). بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت منخفضة القيمة الائتمانية لاحقاً، يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي.

إذا تحسنت مخاطر الائتمان على الأداة المالية منخفضة القيمة الائتمانية في فترات التقرير اللاحقة، بحيث لم يعد الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة المدرجة للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو الناشئة منخفضة القيمة الائتمانية، تعترف سلطة دبي للخدمات المالية بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً على التكلفة المطفأة للأصل المالي من الاعتراف الأولي. لا يعود الحساب إلى الأساس الإجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل المالي لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية.

مقدمة	استراتيجيتنا	قيادة وحوكمة سلطة دبي للخدمات المالية	البيانات المالية	الملاحق
-------	--------------	---------------------------------------	------------------	---------

إيضاحات حول البيانات المالية تابع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

إنخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بالإعتراف بمخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

ويتم تحديث قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ إعداد كل تقرير بحيث يعكس التغيرات في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي بالأداة المالية ذات العلاقة.

تعترف سلطة دبي للخدمات المالية دائماً بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للذمم المدينة الناتجة عن معاملات التبادل التي تندرج ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 9 "*الإيرادات من معاملات التبادل*" والمعاملات غير التبادلية ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 23 "*الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)*". يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على هذه الموجودات المالية بطريقة تعكس المبلغ غير المتحيز والمرجح بالاحتمالية والمعلومات المعقولة والقابلة للدعم المتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر حول الأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للمال عند الاقتضاء.

بالنسبة للأدوات المالية الأخرى، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الأدوات المالية الأخرى على مدى العمر الزمني إذا طرأت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. ومع ذلك، إن لم يكن هناك تغيرات جوهرية على مخاطر الائتمان للأداة المالية منذ الاعتراف الأولي، فتقوم سلطة دبي للخدمات المالية بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بقيمة تعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهرًا.

يستند تقييم ما إذا كان ينبغي تسجيل الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني على الزيادات الجوهرية في احتمالية أو خطر حدوث تعثر منذ الاعتراف الأولي بدلاً من الإعتراف بوجود أصل مالي تم إنخفاض قيمته الائتمانية في تاريخ إعداد التقرير المالي.

تمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنشأ من جميع حالات التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وفي المقابل، تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا ذلك الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الذي يتوقع أن ينشأ من حالات تعثر الأداة المالية المحتمل حدوثها خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير.

(1) الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بمقارنة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير مع خطر تعثر الأداة المالية في تاريخ الاعتراف الأولي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ سلطة دبي للخدمات المالية بالاعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد كبير.

تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بمراقبة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بشكل منتظم وتقوم بمراجعتها حسب الاقتضاء لضمان قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ مستحق السداد.

تفترض سلطة دبي للخدمات المالية أن مخاطر الائتمان على الأدوات المالية لم ترتفع بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي إذا تم تحديد أن الأداة المالية لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير. يتم تحديد الأدوات المالية على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

- أن تتضمن الأداة المالية مخاطر تعثر منخفضة؛
- أن يتمتع المدين بقدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماته الخاصة بالتدفق النقدي التعاقدي في الأجل القريب؛ و
- أن يُحتمل أن يترتب على التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية والتجارية على المدى الطويل، ولكنه ليس بالضرورة، تخفيض لقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته التدفقات النقدية التعاقدية.

(2) تعريف التعثر

تستخدم سلطة دبي للخدمات المالية نماذج إحصائية لتحليل البيانات المجمعة وإنشاء تقديرات لاحتمالية التعثر للتعرضات بمرور الزمن. يتضمن هذا التحليل تحديد أي تغييرات في معدلات التعثر والتغييرات في العوامل الاقتصادية الكلية الرئيسية عبر مختلف المناطق الجغرافية لسلطة دبي للخدمات المالية.

(3) موجودات مالية ذات قيمة إئتمانية منخفضة

يعتبر الأصل المالي "ذو قيمة إئتمانية منخفضة" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. تشمل الأدلة على الإنخفاض في القيمة الائتمانية بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية هامة يواجهها المصدر أو المقترض؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال التعثر أو التأخير في التسديد (أنظر (2) أعلاه)؛
- أن يقوم المقرض، نتيجة لصعوبات مالية لأسباب اقتصادية أو يواجهها المقترض، بمنح المقترض امتياز والتي لم يكن ليأخذها المقرض بالإعتبار، بخلاف ذلك؛

- يصبح من المحتمل أن المقترض سيدخل في الإفلاس أو أي إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أو إنشاء أصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

(4) سياسة الشطب

تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بشطب الموجودات المالية عندما لا تكون هناك توقعات معقولة باسترداد الموجودات المالية بالكامل أو جزء منها.

(5) القياس والإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة

يعتبر قياس خسائر الائتمان المتوقعة دليل على احتمال التعثر، أو الخسارة بافتراض التعثر (بمعنى حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) والتعرضات عند التخلف. يستند تقييم احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر على البيانات التاريخية التي تم تعديلها من خلال معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه. بالنسبة للتعرض عند التعثر، للموجودات المالية، فإن ذلك يمثلّه إجمالي القيمة المدرجة للموجودات بتاريخ التقرير. بالنسبة لعقود الضمان المالي، يتضمن التعرض المبلغ المسحوب في تاريخ التقرير، بالإضافة إلى أي مبالغ إضافية من المتوقع سحبها في المستقبل حسب تاريخ التعثر والذي يتم تحديده على أساس للاتجاهات التاريخية، وفهم سلطة دبي للخدمات المالية للاحتياجات التمويلية المستقبلية المحددة للمدينين، وغيرها من المعلومات التطلعية ذات الصلة.

بالنسبة للموجودات المالية، يتم تقدير خسارة الإئتمان المتوقعة كالفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة لسلطة دبي للخدمات المالية وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية إستلامها، مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي.

إذا احتفظت سلطة دبي للخدمات المالية بشكل أساسي بجميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل المالي المحول، فستستمر سلطة دبي للخدمات المالية في الاعتراف بالأصل المالي.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع البذل المستلم والمستحق في الفائض أو العجز.

تصنيف وقياس المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء ما يلي:

- تقاس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز لاحقًا بالقيمة العادلة؛ و
- تقاس عقود الضمان المالي والالتزامات لتوفير الحمل بسعر فائدة أقل من السوق لاحقاً بمبلغ مخصص الخسارة والمبلغ المعترف به مبدئيًا، أيهما أعلى، مطروحًا منه المبلغ التراكمي للإطفاء المعترف به.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد في الفائض أو العجز على الفترة المرتبطة بها. إن معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخصم تماماً الدفعات النقدية المستقبلية (ويتضمن جميع الرسوم المدفوعة والمقبوضة، والعلاوات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وكذلك تكاليف المعاملات والعلاوات والخصومات الأخرى) المتوقعة على مدى العمر الزمني المتوقع للالتزام المالي أو فترة أقصر، حسب الاقتضاء، وذلك إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بإلغاء الاعتراف بالالتزام المالي فقط عندما يتم إستيفاء الالتزام أو إلغائه أو إنتهاء صلاحيته. يتم الإعتراف بالفرق بين المبلغ المدرج للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمبلغ المدفوع والمستحق، في الفائض أو العجز.

مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون هناك حق قانوني قابل للنفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس صافي أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

14-3 التقارير القطاعية

تقتصر عمليات سلطة دبي للخدمات المالية على تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة ذات الصلة في مركز دبي المالي العالمي. لا تعرض المعلومات المالية المقدمة لمجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة النفقات والإيرادات والموجودات والمطلوبات حسب خط الخدمة أو المنطقة أو أي قطاع آخر.

تعتقد إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أن التقارير القطاعية ليست ذات معنى لمستخدمي هذه البيانات المالية. وبناءً على ذلك، لا تقدم سلطة دبي للخدمات المالية معلومات قطاعية وفقًا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 18، إعداد التقارير القطاعية.

إيضاحات حول البيانات المالية تابع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

عند تطبيق السياسات المحاسبية لسلطة دبي للخدمات المالية، الموضحة في إيضاح 3، يتعين على الإدارة إصدار أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا يمكن الحصول عليها بسهولة من مصادر أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى التي تعتبر ذات صلة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم الاعتراف بتعديلات التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل يؤثر على تلك الفترة فقط، أو في فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

إن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، والمصادر الرئيسية الأخرى لتقدير عدم اليقين في نهاية فترة التقرير، والتي لها مخاطر كبيرة في النسب في تعديل جوهري على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية تتم مناقشتها أدناه:

منافع الموظفين ومنافع ما بعد الخدمة

اعتبارًا من سبتمبر 2022، انضمت سلطة دبي للخدمات المالية إلى خطة الادخار للموظفين في حكومة دبي في مركز دبي المالي العالمي ليحل محل مخطط المنافع المحددة السابق المقدم للموظفين. كما في نهاية العام هناك عدد من الموظفين الذين يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة لهم وفقًا لمخطط السابق حتى تاريخ التحول. وعلى هذا النحو، لا تزال هناك تقديرات وأحكام رئيسية على النحو التالي.

تعتمد القيمة الحالية لصافي الموجودات/المطلوبات الخاصة بخطة المنافع المحددة على عدد من العوامل التي يتم تحديدها باستخدام الأساليب والافتراضات الاكتوارية. وتشمل هذه الافتراضات معدل الخصم ومعدل تصاعد الرواتب ومعدل السحب. ستؤثر أي تغييرات في هذه الافتراضات على القيمة الدفترية لصافي الموجودات/المطلوبات الخاصة بخطة المنافع المحددة.

وفقًا لمعيار المحاسبة الدولية رقم 39، يقوم الكيان بإصدار حكم بشأن ما إذا كان معدل الخصم الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود يتم تقريبه على أفضل وجه بالرجوع إلى عوائد السوق في نهاية فترة إعداد التقارير على السندات الحكومية، أو سندات الشركات عالية الجودة (والتي تعتبر عادةً سندات الشركات المصنفة AA)، أو بواسطة أداة مالية أخرى.

نظرًا لعدم وجود سندات شركات عالية الجودة في الإمارات العربية المتحدة، وعدم كفاية السيولة في السندات الحكومية، فقد استخدمت سلطة دبي للخدمات المالية العائدات على سندات الشركات الأمريكية عالية الجودة (مؤشر فوتسي فوق منحني متوسط مزدوج-أ) بناءً على ظروف السوق كما في 31 ديسمبر 2025. إن تحديد سعر الخصم بالإشارة إلى سندات الشركات الأمريكية تعد طريقة شائعة الاستخدام من قبل الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث أن العملة المحلية مرتبطة بالدولار الأمريكي.

ويأخذ افتراض تصاعد الرواتب في الاعتبار التضخم والأقدمية والترقية والعوامل الأخرى ذات الصلة، مثل العرض والطلب في سوق العمل.

تعتمد افتراضات معدل السحب على متوسط معدلات السحب خلال السنوات الثلاث الماضية. قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتغيير معدل الخصم ومعدل تصاعد الرواتب وافتراضات معدل السحب (إيضاح 10).

تحديد مدة الإيجار

عند تحديد مدة الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تُحفز اقتصاديًا على ممارسة خيار التمديد أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. ولا تُحتسب خيارات التمديد (أو الفترات اللاحقة لخيارات الإنهاء) ضمن مدة الإيجار إلا إذا كان من المؤكد بشكل معقول تمديد الإيجار (أو عدم إنهائه).

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي لسلطة دبي للخدمات المالية. ولحساب معدل الاقتراض الإضافي، اعتمدت سلطة دبي للخدمات المالية سعر فائدة قدره 4.4% سنويًا كما في تاريخ الانتقال، ويتم تعديل هذا المعدل وفقًا لمخاطر السلطة الخاصة، ومخاطر مدة الإيجار، ومخاطر الموجودات الأساسية.

5. الممتلكات والمعدات

تحسينات على المباني المستأجرة ألف درهم	اثاث وتجهيزات ألف درهم	معدات مكتبية ألف درهم	أجهزة كمبيوتر ألف درهم	سيارات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
18,271	5,535	1,275	13,238	343	38,662
–	11	–	1,458	471	1,940
–	–	–	–	(343)	(343)
في 31 ديسمبر 2024	18,271	5,546	1,275	471	40,259
الإضافات	–	8	–	–	154
الاستبعاد	–	–	–	–	–
في 31 ديسمبر 2025	18,271	5,554	1,275	471	40,413

في 1 يناير 2023	15,459	3,384	680	11,204	343	31,070
الإضافات	356	499	173	862	109	1,999
محذوف عند الاستبعاد	–	–	–	–	(343)	(343)
في 31 ديسمبر 2024	15,815	3,883	853	12,066	109	32,726
المحمل للسنة	335	491	133	747	157	1,863
محذوف عند الاستبعاد	–	–	–	–	–	–
في 31 ديسمبر 2025	16,150	4,374	986	12,813	266	34,589

صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2025	2,121	1,180	289	2,029	205	5,824
في 31 ديسمبر 2024	2,456	1,663	422	2,630	362	7,533

تم الاعتراف بمصروفات الاستهلاك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ضمن المصروفات العمومية والإدارية بمبلغ 1,863 ألف درهم (2024: 1,999 ألف درهم) (إيضاح 15).

6. الموجودات غير الملموسة

برمجيات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	
28,315	1,930	30,245	التكلفة
–	3,685	3,685	في 1 يناير 2024
4,175	(4,175)	–	الإضافات
			التحويل من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ
32,490	1,440	33,930	في 31 ديسمبر 2024
–	3,487	3,487	الإضافات
4,927	(4,927)	–	التحويل من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ
37,417	–	37,417	في 31 ديسمبر 2025

في 1 يناير 2024	27,923	–	27,923
المحمل للسنة (إيضاح 15)	578	–	578
في 31 ديسمبر 2024	28,501	–	28,501
المحمل للسنة (إيضاح 15)	1,282	–	1,282
في 31 ديسمبر 2025	29,783	–	29,783

صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2025	7,634	–	7,634
في 31 ديسمبر 2024	3,989	1,440	5,429

إيضاحات حول البيانات المالية تابع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

13. الدخل الآخر

2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	
7,018	6,741	إيرادات الفوائد على الودائع الثابتة
190	–	مكسب من بيع ممتلكات ومعدات
7,208	6,741	

يتم استحقاق إيرادات الفوائد على أساس التناسب الزمني، بالرجوع إلى أصل المبلغ القائم وبسعر الفائدة المطبق. يتم تصنيف إيرادات الفوائد كإيرادات أخرى غير مقيدة حيث يتم إنتاجها في الغالب من الودائع لأجل غير المقيدة لسلطة دبي للخدمات المالية.

14. تكاليف الموظفين

2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	
75,598	74,141	الرواتب
68,072	67,678	مناقص أخرى
4,554	4,285	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
148,224	146,104	

15. مصاريف عمومية وإدارية

2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	
8,083	9,534	ترخيص البرمجيات وصيانتها
10,321	8,581	إيجار المكتب*
6,322	4,684	الأتعاب القانونية والاستشارية والمهنية
3,343	3,614	تنظيم السفر والمؤتمرات والندوات والتدريب
1,843	3,142	تكاليف التوظيف
2,567	3,000	صيانة أنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومعداتها
–	1,947	استهلاك موجودات حق الاستخدام
1,999	1,863	استهلاك آلات ومعدات
1,187	1,759	تكاليف التسويق
578	1,282	الإطفاء
30	21	تأجير وصيانة المركبات
3,243	3,264	مصاريف أخرى
39,516	42,691	

عند الانتقال إلى المعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 43 - عقود الإيجار، اختارت سلطة دبي للخدمات المالية تطبيق إعفاء عقود الإيجار قصيرة الأجل على عقد الإيجار الذي ينهي خلال اثني عشر شهراً من تاريخ تقديم الطلب المبدئي. وبناءً على ذلك، لم تُدرج الهيئة أي أصل حق استخدام أو التزام إيجار مقابل فيما يتعلق بهذا العقد، حيث تنتهي مدة الإيجار في 31 ديسمبر 2025.

تُسجل مدفوعات الإيجار المتعلقة بهذا العقد كمصروف على أساس القسط الثابت على مدار مدة الإيجار، وتُدرج ضمن المصاريف العمومية والإدارية.

16. تكاليف أعضاء مجلس الإدارة

2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	
7,147	7,605	رسوم الاستيفاء السفر أخرى
651	871	
1,708	2,773	
9,506	11,249	

17. مصاريف تمويل

2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	
—	181	قوائد مطلوبات عقود الإيجار
—	181	

18. التزامات رأسمالية

2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	
1,440	—	الموجودات غير الملموسة
1,440	—	

تمثل هذه الالتزامات قيمة العقود الصادرة، بعد خصم الفواتير المستلمة والمستحقات المسددة في تاريخ التقرير.

19. الأدوات المالية

(أ) السياسات المحاسبية الهامة

3. من البيانات المالية تفاصيل السياسات والأساليب المحاسبية الهامة المتبعة. بما في ذلك أسس الاعتراف القياس والأساس الذي يتم بموجبه الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، فيما يتعلق بكل فئة من فئات الموجودات المالية والمطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية.

(ب) فئات الأدوات المالية

2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	
		الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: الذمم المدينة الأخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدما ومستحقات ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الموجودات المتداولة) النقد والأرصدة البنكية
1,146	3,457	
227,036	335,741	
228,182	339,198	
		المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة: مطلوبات عقود الإيجار الدائنون والمستحقات والمطلوبات الأخرى
–	2,523	
25,683	28,840	
25,683	31,363	

(ج) القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها الدفترية كما في تاريخ التقرير.

20. إدارة المخاطر المالية

1-20 عوامل المخاطر المالية

تتعرض سلطة دبي للخدمات المالية من جراء الأنشطة التي تمارسها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية: مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر العملة، ومخاطر الأسعار، والتدفقات النقدية، ومخاطر الفائدة على القيمة العادلة)، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر الشامل لسلطة دبي للخدمات المالية على عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق المالية ويسعى إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي لسلطة دبي للخدمات المالية. وتبني إدارة سلطة دبي للخدمات المالية المخاطر من خلال عدم إبرام معاملات مع الموردين الأجانب. وليس لدى سلطة دبي للخدمات المالية اتفاقيات بشأن أسعار فائدة متغيرة كما تراقب الأرصدة النقدية عن كثب.

(أ) مخاطر العملات

تتعرض سلطة دبي للخدمات المالية لمخاطر صرف العملات الأجنبية الناشئة عن التعرض لمختلف العملات. نشأ مخاطر صرف العملات الأجنبية من المعاملات التجارية المستقبلية والموجودات والمطلوبات المعترف بها في البيانات المالية. إن المعاملات بالدولار الأمريكي لها مخاطر محدودة في صرف العملات الأجنبية حيث أن الدرهم الإماراتي مرتبط بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن مخاطر الصرف الأجنبي لسلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بهذه المعاملات غير جوهرية.

إيضاحات حول البيانات المالية تابع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(ب) مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على صافي تكلفة التمويل أو دخل سلطة دبي للخدمات المالية. ليس لدى سلطة دبي للخدمات المالية موجودات ومطلوبات تعتمد بشكل جوهري على مستويات أسعار الفائدة؛ ولذلك تعتقد الإدارة أن سلطة دبي للخدمات المالية ليست معرضة جوهريًا لمخاطر أسعار الفائدة. ليس لدى سلطة دبي للخدمات المالية سياسات وإجراءات رسمية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة حيث تعتبر الإدارة هذه المخاطر غير هامة.

(ج) مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر تخلف الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى خسارة مالية لسلطة دبي للخدمات المالية. تتعرض سلطة دبي للخدمات المالية لمخاطر الائتمان على دخل الرسوم المستحقة القبض والأرصدة البنكية.

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية إلى تقليل مخاطر الائتمان من خلال مراقبة الأرصدة الحالية المستحقة من إيرادات الرسوم المستحقة القبض. تقتصر الودائع المصرفية على المؤسسات المالية ذات الجودة الائتمانية العالية، ويتم مراجعة تصنيفات البنوك من قبل لجنة التدقيق على أساس سنوي. تضع سلطة دبي للخدمات المالية الودائع في بنوك مختلفة لتجنب تركيز المخاطر. ولا تتوقع الإدارة أي خسائر نتيجة لعدم الأداء من قبل هذه الأطراف المقابلة.

20-2 تقدير القيمة العادلة

تقارب القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية قيمتها العادلة.

21. الأحداث اللاحقة

في 4 فبراير 2026، أبرمت السلطة عقدًا لتصميم وتجهيز مكاتبها في الطابق 13 بقيمة 9,062 ألف درهم. ولأن العقد وُقّع بعد تاريخ التقرير، يُعتبر هذا حدثًا غير مُعدّل، ولم تُجرَ أي تعديلات. في 25 فبراير 2026، وافق مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية على تحويل الغرامات التي تم تحصيلها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والبالغة 1,677 ألف درهم إلى حكومة دبي.

بيان المركز المالي (معروض بالدولار الأمريكي)

(غير مدقق)		
2024	2025	إيضاحات
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
2,053	1,587	5
1,479	2,080	6
–	796	7
3,532	4,463	
إجمالي الموجودات غير المتداولة		
الموجودات المتداولة		
8,407	9,292	8
61,863	91,482	9
1,322	1,412	10
71,592	102,186	
75,124	106,649	
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
1,568	1,568	10-3
46,676	60,873	
912	932	
49,156	63,373	
صافي حقوق الملكية		
المطلوبات		
المطلوبات غير المتداولة		
–	407	
–	407	
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		
المطلوبات المتداولة		
18,970	34,593	9-3
6,998	7,996	10
–	280	
25,968	42,869	
25,968	43,276	
75,124	106,649	
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		

إيضاحات حول البيانات المالية تابع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

بيان الأداء المالي (معروض بالدولار الأمريكي)

(غير مدقق)		
إيضاحات	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
الدخل		
الاعتمادات من إيرادات الرسوم الحكومية	9-3	22,937
الغرامات المفروضة	9-3	457
الدخل من الرسوم	9-3	44,213
الدخل الآخر	13	1,837
إجمالي الدخل	69,444	60,450
المصاريف		
تكاليف الموظفين	14	(39,811)
مصاريف عمومية وإدارية	15	(11,632)
مخصص الخسارة على دخل الرسوم المستحقة	8	(529)
تكاليف أعضاء مجلس الإدارة	16	(3,065)
مصاريف تمويل	17	(49)
تكاليف هيئة تحكيم الأسواق المالية		(161)
إجمالي المصاريف	(55,247)	(54,127)
فائض الدخل على النفقات	14,197	6,323

بيان التغيرات في حقوق الملكية (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)

رأس المال المساهم به ألف دولار أمريكي	احتياطي سلطة دبي للخدمات المالية ألف دولار أمريكي	الأرباح الاكتوارية التراكمية لمخطط مكافأة نهاية الخدمة للموظفين ألف دولار أمريكي	الفائض المتراكم ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي
1,568	40,353	455	–	42,376
–	–	–	6,323	6,323
–	6,323	–	(6,323)	–
–	–	457	–	457
1,568	46,676	912	–	49,156
–	–	–	14,197	14,197
–	14,197	–	(14,197)	–
–	–	20	–	20
1,568	60,873	932	–	63,373

بيان التدفقات النقدية (معروض بالدولار الأمريكي)

(غير مدقق)		
إيضاحات	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
فائض الدخل على النفقات	14,197	6,323
التعديلات للبنود التالية:		
استهلاك آلات ومعدات	5	508
الإطفاء	6	349
استهلاك موجودات حق الاستخدام	7	531
مكسب من بيع ممتلكات ومعدات	13	–
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	14	1,168
إيرادات الفوائد	13	(1,837)
مخصص الخسارة على دخل الرسوم المستحقة	8	529
فوائد مطلوبات عقود الإيجار	7	49
المعاملات غير النقدية الأخرى		(69)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل سداد المبالغ المستحقة للحكومة والتغيرات في رأس المال العامل	15,425	6,689
التغيرات في رأس المال التشغيلي		
المساهمات المقدمة لمكافأة نهاية الخدمة	14	(1,168)
ذمم مدينة أخرى، صافية من الفوائد		(1,429)
إيرادات الرسوم المستلمة مقدماً		15,402
الدائنون والمستحقات والمطلوبات الأخرى		998
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	29,228	2,907
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
شراء الممتلكات والمعدات	5	(42)
شراء الموجودات غير الملموسة	6	(950)
عائدات من بيع ممتلكات ومعدات		–
الفائدة المستلمة		2,081
الحركة في الودائع الثابتة ذات فترات استحقاق تزيد عن ٣ أشهر		(6,364)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(5,275)	(23,776)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
سداد الجزء الأصلي من مطلوبات عقود الإيجار	7	(639)
سداد فوائد مطلوبات عقود الإيجار	7	(58)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(697)	–
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد وما يعادله		
النقد وما يعادله في ١ يناير	9	23,256
		21,510
النقد وما يعادله في 31 ديسمبر	9	44,766

الملاحق

- 124 الشركات المرخصة لدى سلطة دبي للخدمات المالية
خلال عام 2025
- 129 الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة لدى
سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025
- 130 المدققون المسجلون لدى سلطة دبي للخدمات المالية
خلال عام 2025
- 131 الأعضاء المعترف بهم لدى مؤسسات السوق المرخصة
في عام 2025
- 133 مذكرات التفاهم التي وقعها سلطة دبي للخدمات المالية
خلال عام 2025
- 134 إدراجات السندات والصكوك الجديدة في 2025
- 136 التعديلات على القوانين والقواعد التي تديرها سلطة دبي
للخدمات المالية في عام 2025
- 137 الإفصاحات المتعلقة بمكافآت مجلس الإدارة
والإدارة التنفيذية

الملحق 1

الشركات المرخصة لدى سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025

اسم الجهة	تاريخ التسجيل
ويلثبريكس لشركاء رأس المال المحدودة	الخميس، 2 يناير 2025
هالستون ستريت (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الخميس، 9 يناير 2025
ترانس أمريكا لايف (برمودا) المحدودة (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الثلاثاء، 14 يناير 2025
نايا للإدارة (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الخميس، 16 يناير 2025
سبارك غلوبال لإدارة الثروات الخاصة المحدودة	الاثنين، 27 يناير 2025
بلوكريست لإدارة رأس المال في مركز دبي المالي العالمي المحدودة	الثلاثاء، 28 يناير 2025
مانولايف الشرق الأوسط المحدودة	الجمعة، 31 يناير 2025
نتلستون لاستشارات رأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 31 يناير 2025
بنك سيلان التجاري بي إل سي (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الجمعة، 31 يناير 2025
سويد وسويد لرأس المال المحدودة	الثلاثاء، 4 فبراير 2025
هيلبرت للحلول الاستثمارية المحدودة (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الاثنين، 10 فبراير 2025
بنك أفرايزيا المحدود (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الاثنين، 10 فبراير 2025
ألتري مينا المحدودة	الاثنين، 10 فبراير 2025
نايس ثالث لإدارة الأصول المحدودة (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الأربعاء، 12 فبراير 2025
غرينستون (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الثلاثاء، 18 فبراير 2025
غالاردو للأوراق المالية (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 21 فبراير 2025
سيبرا للخدمات (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الاثنين، 24 فبراير 2025
في إف إكس المالية (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 28 فبراير 2025
برميرا للإدارة إس. إيه آر. إل (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الاثنين، 10 مارس 2025
بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الثلاثاء، 11 مارس 2025
ريفانتا لرأس المال المحدودة	الأربعاء، 12 مارس 2025
سيلفر بوينت لرأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الأربعاء، 12 مارس 2025
إيه بي كيه لرأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 14 مارس 2025
أتغو للاستثمار المحدودة	الاثنين، 17 مارس 2025
دي لوكال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الاثنين، 17 مارس 2025
أدفانتج لإدارة إعادة التأمين المحدودة	الاثنين، 17 مارس 2025
بيل روك لإدارة الأصول (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الأربعاء، 19 مارس 2025
غلاس إس إيه إس (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الخميس، 20 مارس 2025
فيلوسيتي تريد إنترناشونال المحدودة (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الخميس، 20 مارس 2025
بارون لإدارة رأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 26 مارس 2025
بروجيني (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الأربعاء، 26 مارس 2025
مينا لأنظمة البطاقات المحدودة	الخميس، 27 مارس 2025
ديد المحدودة	الجمعة، 28 مارس 2025
هوكستون للثروات (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 28 مارس 2025
بيرل دافير لرأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 28 مارس 2025

اسم الجهة	تاريخ التسجيل
ويلونينغ لإدارة رأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الخميس، 2 يناير 2025
شركة الصين الدولية لرأس المال هونغ كونغ للأوراق المالية المحدودة	الخميس، 9 يناير 2025
أبيرون إنترناشونال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الثلاثاء، 14 يناير 2025
إنفست إن المحدودة	الخميس، 16 يناير 2025
تارانيس لرأس المال المحدودة	الاثنين، 27 يناير 2025
أكسيا للشرق الأوسط المحدودة	الثلاثاء، 28 يناير 2025
فيرتو إف إكس المحدودة	الجمعة، 31 يناير 2025
سلايس للتقنية المالية المحدودة	الجمعة، 31 يناير 2025
وي بروبرتيز للتقنيات المحدودة	الجمعة، 31 يناير 2025
ستيلر لإدارة الأصول المحدودة	الثلاثاء، 4 فبراير 2025
بروكيور هب المحدودة	الاثنين، 10 فبراير 2025
ساف للتقنيات المحدودة	الاثنين، 10 فبراير 2025
أناتركيكا لإدارة الأصول المحدودة (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الاثنين، 10 فبراير 2025
بيمكو أوروبا جي إم بي إتش (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الأربعاء، 12 فبراير 2025
أي إف إكس للمدفوعات (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الثلاثاء، 18 فبراير 2025
كابتون للطاقة (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 21 فبراير 2025
أسنت لخدمات الصناديق (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الاثنين، 24 فبراير 2025
كاناكورد جينيبي للثروات الدولية المحدودة (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الجمعة، 28 فبراير 2025
فينسيستا للمدفوعات في مركز دبي المالي العالمي المحدودة	الاثنين، 10 مارس 2025
ريبيل الشرق الأوسط المحدودة	الثلاثاء، 11 مارس 2025
مجموعة آري المالية المحدودة	الأربعاء، 12 مارس 2025
جيرفوا لرأس المال المحدودة	الأربعاء، 12 مارس 2025
سكويربوينت (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 14 مارس 2025
عين لرأس المال المحدودة	الاثنين، 17 مارس 2025
فالانتيس غلوبال المحدودة (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الاثنين، 17 مارس 2025
أو إتش إم دوفتييل لرأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الاثنين، 17 مارس 2025
أي إس إيه لإدارة التأمين وإعادة التأمين (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الأربعاء، 19 مارس 2025
ويند للتقنيات المحدودة	الخميس، 20 مارس 2025
بيرتشود لإدارة الصناديق المحدودة	الاثنين، 24 مارس 2025
فريمير لخدمات إعادة التأمين شركة مساهمة مصرية (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الأربعاء، 26 مارس 2025
كامبريدج أسوشيتس (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الأربعاء، 26 مارس 2025
أستيرو فالكون مركز دبي المالي العالمي المحدودة	الخميس، 27 مارس 2025
غلوبوس للمدفوعات المحدودة (مركز دبي المالي العالمي)	الجمعة، 28 مارس 2025
ريدي بارتنرز (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 28 مارس 2025
تورمالين أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الجمعة، 28 مارس 2025

الملحق 1 تابع

الشركات المرخصة لدى سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025

اسم الجهة	تاريخ التسجيل
نورث روك لإدارة رأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الأربعاء، 17 سبتمبر 2025
استيراد كاييتال المحدودة	الخميس، 18 سبتمبر 2025
غلف أسست (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الاثنين، 22 سبتمبر 2025
أوكوريان لخدمات الصناديق (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الاثنين، 22 سبتمبر 2025
أليانز تريد الشرق الأوسط المحدودة	الاثنين، 22 سبتمبر 2025
كابيتالاند (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 26 سبتمبر 2025
بروفكتوس (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الخميس، 2 أكتوبر 2025
شركة الاستثمارات الوطنية (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الثلاثاء، 7 أكتوبر 2025
لانكستر للخدمات الائتمانية المحدودة (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الثلاثاء، 7 أكتوبر 2025
باتريميوم لإدارة الأصول المحدودة	الجمعة، 10 أكتوبر 2025
أرزان لإدارة الاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الأربعاء، 15 أكتوبر 2025
ناين ماستس لرأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الأربعاء، 15 أكتوبر 2025
ستاروود لرأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 17 أكتوبر 2025
ماريغولد لاستشارات رأس المال المحدودة	الجمعة، 17 أكتوبر 2025
بنتلي ريد (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الثلاثاء، 21 أكتوبر 2025
أرو غلوبال (الشرق الأوسط) المحدودة	الخميس، 23 أكتوبر 2025
جي تي سي لحلول جهات العمل، أميناً (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الاثنين، 27 أكتوبر 2025
جي تي سي لحلول جهات العمل (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الاثنين، 27 أكتوبر 2025
أميكورب لخدمات الصناديق (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الثلاثاء، 28 أكتوبر 2025
ساناتان دارما للثروات الخاصة المحدودة	الأربعاء، 29 أكتوبر 2025
كابيتال إنترناشونال المحدودة (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الخميس، 6 نوفمبر 2025
بارتنرز كابيتال شراكة ذات مسؤولية محدودة (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الجمعة، 7 نوفمبر 2025
بريزنت بيرفكت لرأس المال المحدودة	الثلاثاء، 11 نوفمبر 2025
لايتهاوس لإدارة الأصول المحدودة	الثلاثاء، 11 نوفمبر 2025
كيو أي سي (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الخميس، 13 نوفمبر 2025
فورتريد (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الجمعة، 14 نوفمبر 2025
إنفست غيت للثروات الخاصة المحدودة	الجمعة، 14 نوفمبر 2025
إنفست لينك المحدودة (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الثلاثاء، 18 نوفمبر 2025
كالانيش لرأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الثلاثاء، 18 نوفمبر 2025
سي أي كابيتال الخليجية المحدودة	الأربعاء، 19 نوفمبر 2025
شركة أنكون للتأمين إنك. (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الخميس، 20 نوفمبر 2025
كوغنيت لرأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الاثنين، 24 نوفمبر 2025
مجموعة تي 1 للإدارة المحدودة	الاثنين، 24 نوفمبر 2025
برولوجيس للإدارة المحدودة	الخميس، 27 نوفمبر 2025
روديوم ري المحدودة	الخميس، 27 نوفمبر 2025

اسم الجهة	تاريخ التسجيل
ميتيس للتخطيط المالي المحدودة	الاثنين، 23 يونيو 2025
سوفيرن لرأس المال المحدودة	الثلاثاء، 24 يونيو 2025
أغنا لرأس المال المحدودة	الخميس، 26 يونيو 2025
هاودن لوساطة إعادة التأمين المحدودة (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الخميس، 26 يونيو 2025
واربورغ بينكوس مينا للاستشارات المحدودة	الخميس، 26 يونيو 2025
ماغن المالية المحدودة	الاثنين، 30 يونيو 2025
كريس كابيتال للاستشارات في الشرق الأوسط المحدودة	الجمعة، 4 يوليو 2025
إيه أي 12 المحدودة	الثلاثاء، 8 يوليو 2025
بنك نكسنت إن. في. (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الأربعاء، 9 يوليو 2025
موتيلال أوسوال الدولية لإدارة الثروات المحدودة	الخميس، 17 يوليو 2025
كانتور لاستشارات الثروات المحدودة	الخميس، 17 يوليو 2025
فيوتشر ستاندرد مينا المحدودة	الخميس، 17 يوليو 2025
بيناكل للاكتتاب التأميني (مركز دبي المالي العالمي) الخاصة المحدودة	الجمعة، 25 يوليو 2025
بنك تركيا فاكفلار بنكاسي تورك أنونيم أورتاكليغي	الاثنين، 28 يوليو 2025
إي إم إف أي لرأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الأربعاء، 30 يوليو 2025
نيوتك لإعادة التأمين والاكتتاب التأميني المحدودة	الخميس، 31 يوليو 2025
برودنت غلوبال لوساطة التأمين (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الخميس، 31 يوليو 2025
يو بي تي لخدمات الدفع والنقود الإلكترونية ش.م. (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الجمعة، 1 أغسطس 2025
أوبتيفوس للتأمين المحدودة	الجمعة، 1 أغسطس 2025
بنك سي آر دي بي شركة عامة محدودة (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الثلاثاء، 5 أغسطس 2025
ليفنتيس لإدارة الأصول المحدودة	الجمعة، 8 أغسطس 2025
زاندر للاستشارات الاستثمارية المحدودة	الأربعاء، 13 أغسطس 2025
أتريا لحلول المخاطر (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الأربعاء، 13 أغسطس 2025
بي تو بي برايم للخدمات مينا المحدودة	الجمعة، 15 أغسطس 2025
سترونغهولد لإدارة رأس المال المحدودة	الجمعة، 15 أغسطس 2025
إنتر بوليتان موني (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الاثنين، 18 أغسطس 2025
فير لرأس المال المحدودة	الاثنين، 18 أغسطس 2025
كاسب للثروات المحدودة	الأربعاء، 20 أغسطس 2025
بروكر تك أوروبا المحدودة (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الأربعاء، 20 أغسطس 2025
رينيسانس لإدارة الأصول المحدودة	الثلاثاء، 26 أغسطس 2025
فالكو للثروات الخاصة المحدودة (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الخميس، 28 أغسطس 2025
كوغو لينكس مركز دبي المالي العالمي المحدودة	الاثنين، 1 سبتمبر 2025
كوبرينيكوس لإدارة الثروات (الشرق الأوسط) المحدودة	الاثنين، 1 سبتمبر 2025
ميريون لرأس المال المحدودة	الأربعاء، 3 سبتمبر 2025
أندوران لإدارة رأس المال (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الثلاثاء، 16 سبتمبر 2025

الملحق 2

الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة لدى سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025

اسم الجهة	تاريخ التسجيل
فراغومن الإمارات المحدودة	الأربعاء، 15 يناير 2025
ليغال كود للخدمات المحدودة	الأربعاء، 22 يناير 2025
كاتاليسـت (مركز دبي المالي العالمي) للخدمات المحدودة	الثلاثاء، 25 فبراير 2025
بالاس لتقديم الخدمات المؤسسية المحدودة	الجمعة، 28 فبراير 2025
فولكروم للخدمات المؤسسية في مركز دبي المالي العالمي المحدودة	الخميس، 13 مارس 2025
بارادايـم إس أو إس للخدمات المؤسسية المحدودة	الأربعاء، 7 مايو 2025
كرييشن للخدمات المؤسسية (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الاثنين، 16 يونيو 2025
ديفيدسون وشركاه للخدمات المؤسسية المحدودة	الجمعة، 4 يوليو 2025
أفينيتي للخدمات المؤسسية (الشرق الأوسط) المحدودة	الاثنين، 7 يوليو 2025
أوريـفر للتدقيق المحدودة	الجمعة، 18 يوليو 2025
دوفا لاستشارات الامتثال وإدارة المخاطر المحدودة	الجمعة، 22 أغسطس 2025
سوفيرن لمزودي الخدمات المؤسسية المحدودة	الخميس، 28 أغسطس 2025
ترايدنت ترست للخدمات المؤسسية (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الخميس، 4 سبتمبر 2025
غيتلي المملكة المتحدة شراكة ذات مسؤولية محدودة	الخميس، 25 سبتمبر 2025
كرييتف زون لمزودي الخدمات المؤسسية (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الثلاثاء، 30 سبتمبر 2025
بريميـر للخدمات الإدارية (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الخميس، 2 أكتوبر 2025
ويستبوند إنترناشونال لتقديم الخدمات المؤسسية المحدودة	الأربعاء، 8 أكتوبر 2025
وينسون للخدمات المؤسسية (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الأربعاء، 5 نوفمبر 2025
كوهين وغريسر شراكة ذات مسؤولية محدودة (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الأربعاء، 5 نوفمبر 2025
ذا كيـوريـتور للساعات والمجوهرات المحدودة	الخميس، 4 ديسمبر 2025
إيه تو زد للاستشارات الضريبية في الشرق الأوسط المحدودة	الاثنين، 8 ديسمبر 2025
ثري كراونز (الشرق الأوسط) شراكة ذات مسؤولية محدودة (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الاثنين، 29 ديسمبر 2025

الملحق 1 تابع

الشركات المرخصة لدى سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025

اسم الجهة	تاريخ التسجيل
إليفانت لإدارة الأصول المحدودة	الخميس، 27 نوفمبر 2025
بي إم إس (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الثلاثاء، 9 ديسمبر 2025
أنريديوس لتأمين وإعادة تأمين الائتمان التجاري (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الأربعاء، 10 ديسمبر 2025
صن لايف (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	الخميس، 11 ديسمبر 2025
بنك فريك إيه جي (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الجمعة، 12 ديسمبر 2025
تريـلين لرأس المال المحدودة	الاثنين، 15 ديسمبر 2025
آي سي آي سي أي برودنشال لإدارة الأصول المحدودة (فرع مركز دبي المالي العالمي)	الثلاثاء، 16 ديسمبر 2025
بيركشاير بارتنرز ذ.م.م (المكتب التمثيلي في مركز دبي المالي العالمي)	الجمعة، 19 ديسمبر 2025

الملحق 3

المدققون المسجلون لدى سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025

اسم الجهة	تاريخ التسجيل
كيسا للتدقيق والضرائب والمحاسبة المحدودة	الجمعة، 10 يناير 2025
كي بي إم جي لوار غلف المحدودة	الثلاثاء، 15 أبريل 2025
سجاد حيدر وشركاه – محاسبون قانونيون	الاثنين، 28 أبريل 2025
بيكر تيلي إس إم المحدودة	الجمعة، 23 مايو 2025
برايس ووترهاوس كوبرز شراكة محدودة (فرع دبي)	الأربعاء، 4 يونيو 2025
بازاكوت للمحاسبين القانونيين المحدودة	الأربعاء، 8 أكتوبر 2025
بيكر تيلي إس إم للتدقيق ذ.م.م شركة الشخص الواحد	الأربعاء، 8 أكتوبر 2025
سانتك للتدقيق والاستشارات	الأربعاء، 22 أكتوبر 2025

اسم الجهة	مؤسسة السوق المرخصة	تاريخ الاعتراف	الاختصاص الأصلي
إيه بي إن أمرو كليرينغ يو إس إيه (ABN Amro Clearing USA LLC)	بورصة دبي للطاقة	الأربعاء، 23 مايو 2007	الولايات المتحدة
شركة أبوظبي الإسلامي للأوراق المالية ذ.م.م (Abu Dhabi Islamic Securities Co. LLC - ADIB)	ناسداك دبي	الثلاثاء، 13 مايو 2014	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
شركة أبوظبي التجاري للأوراق المالية (ADCB Securities)	ناسداك دبي	الثلاثاء، 26 أكتوبر 2010	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
إيه دي إم إنفستور سيرفيسز (ADM Investor Services, Inc)	بورصة دبي للطاقة	الخميس، 31 مايو 2007	الولايات المتحدة
شركة ضمان للأوراق المالية (Daman Securities)	ناسداك دبي	الأحد، 12 مارس 2017	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
الدار للأسهم والسندات (Al-Dar Shares and Bonds)	ناسداك دبي	الاثنين، 23 يونيو 2014	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
الرمز كابيتال ذ.م.م (Al-Ramz Capital LLC)	ناسداك دبي	الخميس، 27 نوفمبر 2008	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
أرقام سيكيوريتيز ذ.م.م (Arqaam Securities LLC)	ناسداك دبي	الخميس، 8 يوليو 2010	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
أستماكس (Astmax Co. Ltd)	بورصة دبي للطاقة	الخميس، 24 مايو 2007	اليابان
بي إتش إم كابيتال للخدمات المالية ش.م.خ (BHM Capital Financial Services PSC)	ناسداك دبي	الثلاثاء، 29 نوفمبر 2016	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
بي إن بي باريبا سيكيوريتيز كوربوريشن (BNP Paribas Securities Corporation)	بورصة دبي للطاقة	الاثنين، 2 أكتوبر 2017	الولايات المتحدة
المؤسسة الوطنية الصينية المتحدة للنفط (China National United Oil Corporation)	بورصة دبي للطاقة	الجمعة، 1 يونيو 2007	الصين
سيتي غروب غلوبال ماركيتس إنك (Citigroup Global Markets Inc)	بورصة دبي للطاقة	الخميس، 31 مايو 2007	الولايات المتحدة
سيتي غروب غلوبال ماركيتس ليمتد (Citigroup Global Markets Limited)	ناسداك دبي	الثلاثاء، 11 أكتوبر 2005	المملكة المتحدة
دويتشه بنك إيه جي (لندن وخدمات الأوراق المالية) (Deutsche Bank AG)	ناسداك دبي	الجمعة، 23 سبتمبر 2005	المملكة المتحدة
إي إف جي هيرميس الإمارات ذ.م.م (EFG Hermes UAE LLC)	ناسداك دبي	الأربعاء، 12 مايو 2010	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع (Emirates NBD Bank PJSC)	ناسداك دبي	الأربعاء، 29 مايو 2013	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية ذ.م.م (Emirates NBD Securities LLC)	ناسداك دبي	الأحد، 9 أغسطس 2009	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
جي إنتي فايننشالز ذ.م.م (GH Financials LLC)	بورصة دبي للطاقة	الأربعاء، 26 مارس 2014	الولايات المتحدة
غلينكور كوموديتيز ليمتد (Glencore Commodities Lt)	بورصة دبي للطاقة	الخميس، 10 مايو 2007	المملكة المتحدة
غولدمان ساكس آند كو. (Goldman, Sachs & Co)	بورصة دبي للطاقة	الأربعاء، 30 مايو 2007	الولايات المتحدة
إتش إس بي سي سيكيوريتيز (الولايات المتحدة) (HSBC Securities (USA) Inc)	بورصة دبي للطاقة	الخميس، 10 مايو 2007	الولايات المتحدة
الدولية للأوراق المالية ذ.م.م (المعروفة سابقاً باسم شعاع للأوراق المالية ذ.م.م) (International Securities LLC)	ناسداك دبي	الثلاثاء، 26 يناير 2016	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
جي بي إم إس ذ.م.م (المعروفة سابقاً باسم J.P. Morgan Securities LLC) (JPMS LLC)	بورصة دبي للطاقة	الأربعاء، 1 يونيو 2011	الولايات المتحدة

اسم الجهة	تاريخ التسجيل
كيسا للتدقيق والضرائب والمحاسبة المحدودة	الجمعة، 10 يناير 2025
كي بي إم جي لوار غلف المحدودة	الثلاثاء، 15 أبريل 2025
سجاد حيدر وشركاه – محاسبون قانونيون	الاثنين، 28 أبريل 2025
بيكر تيلي إس إم المحدودة	الجمعة، 23 مايو 2025
برايس ووترهاوس كوبرز شراكة محدودة (فرع دبي)	الأربعاء، 4 يونيو 2025
بازاكوت للمحاسبين القانونيين المحدودة	الأربعاء، 8 أكتوبر 2025
بيكر تيلي إس إم للتدقيق ذ.م.م شركة الشخص الواحد	الأربعاء، 8 أكتوبر 2025
سانتك للتدقيق والاستشارات	الأربعاء، 22 أكتوبر 2025

الملحق 5

مذكرات التفاهم التي وقعتها سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025

أُبرمت سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2025 ثلاث مذكرات تفاهم ثنائية:

وُقِّعت سلطة دبي للخدمات المالية في 10 سبتمبر 2025 مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ بشأن إدارة الصناديق.

ووقِّعت سلطة دبي للخدمات المالية في 15 أكتوبر 2025 مذكرة تفاهم مع سلطة تنظيم الأصول الافتراضية.

ووقِّعت سلطة دبي للخدمات المالية في 21 أكتوبر 2025 مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن الرقابة على مدققي الحسابات.

يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على القائمة الكاملة لمذكرات التفاهم التي وقعتها السلطة.

الملحق 4 تابع

الأعضاء المعترف بهم لدى مؤسسات السوق المرخصة في عام 2025

اسم الجهة	مؤسسة السوق المرخصة	تاريخ الاعتراف	الاختصاص الأصلي
جيه بي مورغان سيكيوريتيز بي إل سي (J.P. Morgan Securities PLC)	ناسداك دبي	الأربعاء، 16 يناير 2008	المملكة المتحدة
ماكوارى فيوتشرز يو إس إيه ذ.م.م (Macquarie Futures USA LLC)	بورصة دبي للطاقة	الخميس، 8 أغسطس 2019	الولايات المتحدة
ماريكس كابيتال ماركيتس إنك (المعروفة باسم (ED&F Man) (Marex Capital Markets Inc)	بورصة دبي للطاقة	الجمعة، 22 يناير 2016	الولايات المتحدة
المشرق للأوراق المالية ذ.م.م (Mashreq Securities LLC)	ناسداك دبي	الأربعاء، 29 أكتوبر 2008	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
ميريل لينش إنترناشيونال (بنك أوف أميركا ميريل لينش) (Merrill Lynch International)	لا ينطبق	الثلاثاء، 28 مارس 2006	المملكة المتحدة
ميزوهو سيكيوريتيز يو إس إيه ذ.م.م (Mizuho Securities USA LLC)	بورصة دبي للطاقة	الخميس، 10 مايو 2007	الولايات المتحدة
مورغان ستانلي أند كو. إنترناشيونال بي إل سي (Morgan Stanley & Co. International plc)	ناسداك دبي	الخميس، 26 يناير 2006	المملكة المتحدة
مورغان ستانلي أند كو. ذ.م.م (المعروفة سابقاً باسم (Morgan Stanley & Co. Incorporated (Morgan Stanley & Co. LLC)	بورصة دبي للطاقة	الخميس، 31 مايو 2007	الولايات المتحدة
مورغان ستانلي كابيتال غروب إنك (Morgan Stanley Capital Group Inc)	بورصة دبي للطاقة	الإثنين، 28 مايو 2007	الولايات المتحدة
نانهوا يو إس إيه ذ.م.م (Nanhua USA LLC)	بورصة دبي للطاقة	الإثنين، 22 يونيو 2015	الولايات المتحدة
فيليب كابيتال إنك (Phillip Capital Inc)	بورصة دبي للطاقة	الأربعاء، 16 أبريل 2014	الولايات المتحدة
آر. جيه. أوبراين أند أسوشيتس ذ.م.م (R.J. O'Brien & Associates LLC)	بورصة دبي للطاقة	الأربعاء، 22 سبتمبر 2010	الولايات المتحدة
إس جي أميركاز سيكيوريتيز ذ.م.م (SG Americas Securities LLC)	بورصة دبي للطاقة	الأحد، 4 يناير 2015	الولايات المتحدة
سيكو إنفست ذ.م.م (SICO INVEST LLC)	ناسداك دبي	الأحد، 5 مارس 2017	الإمارات العربية المتحدة (هيئة الأوراق المالية والسلع)
ستون إكس فايننشال إنك (المعروفة سابقاً باسم INTL FCStone Financial Inc) (StoneX Financial Inc)	بورصة دبي للطاقة	الأربعاء، 23 مايو 2007	الولايات المتحدة
يو بي إس سيكيوريتيز ذ.م.م (UBS Securities LLC)	بورصة دبي للطاقة	الإثنين، 10 سبتمبر 2007	الولايات المتحدة
وود أند كومپاني للخدمات المالية (Wood & Company Financial Services, a.s)	ناسداك دبي	الأحد، 25 يناير 2009	كلير ستريت
ذ.م.م (Clear Street LLC)	بورصة دبي للطاقة	الخميس، 29 أغسطس 2024	الولايات المتحدة
آر بي سي كابيتال ماركيتس ذ.م.م (RBC Capital Markets LLC)	بورصة دبي للطاقة	الإثنين، 17 فبراير 2025	الولايات المتحدة
أدفانتيج فيوتشرز ذ.م.م (Advantage Futures LLC)	بورصة دبي للطاقة	الإثنين، 10 مارس 2025	الولايات المتحدة

الملحق 6

إدراجات السندات والصكوك الجديدة في 2025

الجهة الفصدرة	حجم الإدراج (دولار أمريكي)	تاريخ الإدراج	العملة	نوع الإصدار
برنامج صكوك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المحدود (UAE Federal Government Sukuk Programme Ltd)	149,761,743	الخميس، 23 يناير 2025	دولار أمريكي	صكوك
برنامج صكوك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المحدود (UAE Federal Government Sukuk Programme Ltd)	149,761,743	الخميس، 23 يناير 2025	دولار أمريكي	صكوك
حكومة إمارة الشارقة (Government of the Emirate of Sharjah)	522,870,000	الخميس، 13 فبراير 2025	دولار أمريكي	سندات تقليدية
بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. (Emirates NBD Bank PJSC)	1,000,000,000	الخميس، 25 فبراير 2025	دولار أمريكي	سندات تقليدية
شركة صكوك مصرف الشارقة الإسلامي الثالثة المحدودة (SIB Sukuk Company III Limited)	500,000,000	الأربعاء، 26 فبراير 2025	دولار أمريكي	صكوك
برنامج صكوك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المحدود (UAE Federal Government Sukuk Programme Ltd)	149,761,743	الخميس، 27 فبراير 2025	دولار أمريكي	صكوك
برنامج صكوك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المحدود (UAE Federal Government Sukuk Programme Ltd)	149,761,743	الخميس، 27 فبراير 2025	دولار أمريكي	صكوك
رأس الخيمة كابيتال (RAK Capital)	1,000,000,000	الخميس، 13 مارس 2025	دولار أمريكي	صكوك
خدمات الصكوك للبنك الإسلامي للتنمية رقم 2 ش.ذ.م.م. (IsDB Trust Services No.2 SARL)	1,750,000,000	الأربعاء، 19 مارس 2025	دولار أمريكي	صكوك
خدمات الصكوك للبنك الإسلامي للتنمية رقم 2 ش.ذ.م.م. (IsDB Trust Services No.2 SARL)	107,950,000	الثلاثاء، 25 مارس 2025	دولار أمريكي	صكوك
شركة صكوك مصرف الإمارات الإسلامي المحدودة (EI Sukuk Company Ltd)	750,000,000	الثلاثاء، 25 مارس 2025	دولار أمريكي	صكوك
برنامج صكوك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المحدود (UAE Federal Government Sukuk Programme Ltd)	149,761,743	الخميس، 24 أبريل 2025	دولار أمريكي	صكوك
برنامج صكوك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المحدود (UAE Federal Government Sukuk Programme Ltd)	149,761,743	الخميس، 24 أبريل 2025	دولار أمريكي	صكوك
شركة أمانات للصكوك 1 المحدودة (Omniyat Sukuk 1 Limited)	500,000,000	الأربعاء، 6 مايو 2025	دولار أمريكي	صكوك
شركة دي بي ورلد كريستنت المحدودة (DP World Crescent Limited)	1,282,631,000	الخميس، 8 مايو 2025	دولار أمريكي	صكوك
شركة دي بي ورلد كريستنت المحدودة (DP World Crescent Limited)	217,369,000	الخميس، 8 مايو 2025	دولار أمريكي	صكوك
شركة شوبا صكوك 1 القابضة المحدودة (Sobha Sukuk I Holding Limited)	500,000,000	الاثنين، 19 مايو 2025	دولار أمريكي	صكوك
شركة وربة لصكوك الشريحة الأولى (3) المحدودة (Warba Tier 1 Sukuk (3) Limited)	250,000,000	الثلاثاء، 20 مايو 2025	دولار أمريكي	صكوك
برنامج صكوك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المحدود (UAE Federal Government Sukuk Programme Ltd)	149,761,743	الخميس، 22 مايو 2025	درهم إماراتي	صكوك
برنامج صكوك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المحدود (UAE Federal Government Sukuk Programme Ltd)	149,761,743	الخميس، 22 مايو 2025	دولار أمريكي	صكوك
البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود، فرع دبي (مركز دبي المالي العالمي) (Industrial and Commercial Bank of China Limited, Dubai Branch)	416,520,000	الخميس، 22 مايو 2025	دولار أمريكي	سندات تقليدية
البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود، فرع هونغ كونغ (Industrial and Commercial Bank of China Limited, Hong Kong Branch)	1,000,000,000	الخميس، 22 مايو 2025	دولار أمريكي	سندات تقليدية
البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود، فرع سنغافورة (Industrial and Commercial Bank of China Limited, Singapore Branch)	300,000,000	الخميس، 22 مايو 2025	دولار أمريكي	سندات تقليدية
شركة المشرق الإسلامي للصكوك المحدودة (Mashreq Al Islami Sukuk Company Ltd)	500,000,000	الجمعة، 23 مايو 2025	دولار أمريكي	صكوك
شركة صكوك الشريحة الأولى من مصرف الشارقة الإسلامي IIND المحدودة (SIB Tier 1 SUKUK IIND Ltd)	500,000,000	الأربعاء، 4 يونيو 2025	دولار أمريكي	صكوك
برنامج صكوك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المحدود (UAE Federal Government Sukuk Programme Ltd)	149,761,743	الخميس، 26 يونيو 2025	درهم إماراتي	صكوك
برنامج صكوك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المحدود (UAE Federal Government Sukuk Programme Ltd)	149,761,743	الخميس، 26 يونيو 2025	درهم إماراتي	صكوك
خدمات الصكوك للبنك الإسلامي للتنمية رقم 2 ش.ذ.م.م. (IsDB Trust Services No.2 SARL)	1,200,000,000	الخميس، 26 يونيو 2025	دولار أمريكي	صكوك
شركة دار الأركان للصكوك المحدودة (Dar Al-Arkan Sukuk Company Ltd)	750,000,000	الأربعاء، 2 يوليو 2025	دولار أمريكي	صكوك
بنك التنمية الصيني (China Development Bank)	589,386,759	الخميس، 3 يوليو 2025	دولار أمريكي	سندات تقليدية
بنك التنمية الصيني (China Development Bank)	500,000,000	الخميس، 3 يوليو 2025	دولار أمريكي	سندات تقليدية
شركة إصدار الصكوك السيادية الإندونيسية الثالثة (Perusahaan Penerbit SBSN Indonesia III)	1,062,125,000	الخميس، 24 يوليو 2025	دولار أمريكي	صكوك

مقدمة	استراتيجيتنا	قيادة وحوكمة سلطة دبي للخدمات المالية	البيانات المالية	الملاحق
-------	--------------	---------------------------------------	------------------	---------

الملحق 7

التعديلات على القوانين والقواعد التي تديرها سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2025

أجرى مجلس الإدارة التعديلات التالية على كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2025:

- إشعار التعديلات بتاريخ 26 فبراير 2025 بإصدار وثائق آليات وضع القواعد رقم 392 - 400، والتي أدخلت عدداً من التغييرات المختلفة على كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية.
- إشعار التعديلات بتاريخ 14 مارس 2025 بإصدار وثائق آليات وضع القواعد رقم 401 - 406، والتي أدخلت تغييرات على نظام أصول العملاء لدى سلطة دبي للخدمات المالية.
- إشعار التعديلات بتاريخ 21 مايو 2025 بإصدار وثائق آليات وضع القواعد رقم 407 - 413، والتي أدخلت تغييرات لتعزيز مبدأ التناسب في نظام الرقابة التحوطية لدى سلطة دبي للخدمات المالية.
- إشعار التعديلات بتاريخ 10 أكتوبر 2025 بإصدار وثائق آليات وضع القواعد رقم 414، والتي أدخلت تغييرات على المنهجية التي تتبعها السلطة في حساب متطلبات رأس المال استناداً إلى تقييم المخاطر التشغيلية لفئات محددة من الشركات المرخصة.
- إشعار التعديلات بتاريخ 4 ديسمبر 2025 بإصدار وثيقة آليات وضع القواعد رقم 389، والتي أدخلت تغييرات تتعلق بطرح الأوراق المالية للجمهور من مركز دبي المالي العالمي.
- إشعار التعديلات بتاريخ 11 ديسمبر 2025 بإصدار وثيقة آليات وضع القواعد رقم 418 - 422، والتي أدخلت تغييرات طفيفة وتبعية على كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية.
- إشعار التعديلات بتاريخ 15 ديسمبر 2025 بإصدار وثائق آليات وضع القواعد رقم 423 - 431، والتي أدخلت تغييرات لتعزيز تنظيم الرموز المشفرة، إلى جانب تغييرات على نظام المهام المرخصة والأفراد المرخصين لدى السلطة.

كما أوصى مجلس الإدارة بسنّ التشريعين التاليين من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي -حفظه الله-:

- قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 2 لسنة 2025 المعدّل للقانون التنظيمي، والذي دخل حيز التنفيذ في 30 أكتوبر 2025. وتضمن القانون تعديلات على الأهداف النظامية لسلطة دبي للخدمات المالية.
- قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 3 لسنة 2025 المعدّل لقانون الأسواق، والذي دخل حيز التنفيذ في 31 ديسمبر 2025. وتضمن القانون تعديلات تتعلق بطرح الأوراق المالية للجمهور من مركز دبي المالي العالمي.

الملحق 8

الإفصاحات المتعلقة بمكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

الإفصاح عن المكافآت:

يوضح الجدول التالي إجمالي المكافآت المستلمة أو المستحقة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في سلطة دبي للخدمات المالية.

مكافآت رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين:

نطاقات المكافآت	أعضاء مجلس الإدارة ٢٠٢٥	أعضاء مجلس الإدارة ٢٠٢٤
من 10,001 إلى 50,000 دولار أمريكي	0	1
من 50,001 إلى 100,000 دولار أمريكي	0	0
من 100,001 إلى 200,000 دولار أمريكي	0	4
من 200,001 إلى 250,000 دولار أمريكي	8	4
أكثر من 250,001 دولار أمريكي	1	1
الإجمالي	9	10

إجمالي قيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين:

	2025 (بالدولار الأمريكي)	2024 (بالدولار الأمريكي)
	2,070,154	1,945,642

ملاحظات:

- يتم توزيع المكافآت بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة. وبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 9 أعضاء في 31 ديسمبر 2025.
- تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الأتعاب المقطوعة وأجور رئاسة أو عضوية اللجان فقط. وبلغت الأتعاب المقطوعة لمجلس الإدارة 1,840,000 دولار أمريكي في عام 2025 (بلغت الأتعاب المقطوعة لرئيس مجلس الإدارة 400,000 دولار أمريكي في عام 2025).
- بلغ الأجر السنوي المدفوع لأعضاء اللجان 146,154 دولار أمريكي في عام 2025، وبلغ الأجر السنوي المدفوع لرؤساء اللجان 84,000 دولار أمريكي في عام 2025.
- لا يستلم رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أي أجر مقابل عضويته في اللجان أو مقابل حضوره اجتماعات اللجان. ولا يستلم الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية أي أجر مقابل عضويته في مجلس الإدارة أو اللجان التابعة للمجلس، أو أي أجر مقابل حضوره اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجان.
- لا يستلم أعضاء الإدارة التنفيذية الآخرون الذين يعملون كأعضاء في لجان مجلس الإدارة أو يحضرون اجتماعات المجلس أيضاً أي أجور مقابل تلك العضوية.

الملحق 8 تابع

الإفصاحات المتعلقة بمكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

مكافآت الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية:

نطاقات المكافآت	المسؤولون التنفيذيون 2025	المسؤولون التنفيذيون 2024
ما يصل إلى 300,000 دولار أمريكي	1	1
من 300,001 إلى 500,000 دولار أمريكي	4	1
من 500,001 إلى 900,000 دولار أمريكي	4	4
أكثر من 900,000 دولار أمريكي	1	2
الإجمالي	10	8

إجمالي قيمة مكافآت المسؤولين التنفيذيين:

	2025 (بالدولار الأمريكي)	2024 (بالدولار الأمريكي)
	5,506,649	5,534,949

تشمل مكافآت المسؤولين التنفيذيين المبينة أعلاه:

	2025 (بالدولار الأمريكي)	2024 (بالدولار الأمريكي)
الرواتب ومكافآت الأداء	4,070,526	4,208,808
المكافآت والمزايا الأخرى	1,436,124	1,326,141

ملاحظات:

- يتم توزيع الرواتب بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.
- تشمل المكافآت والمزايا الأخرى بدلات السفر والسكن والتعليم، وأقساط التأمين الطبي والتأمين على الحياة، واشتراكات مستحقات نهاية الخدمة/الراتب التقاعدي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
- يتم توزيع إجمالي مكافآت المسؤولين التنفيذيين بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة. بلغ إجمالي عدد المسؤولين التنفيذيين 6 مسؤولين في 31 ديسمبر 2025.

الطابق 13، الجناح الغربي،
مبنى البوابة
مركز دبي المالي العالمي
ص.ب 75850،
دبي،
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 (0)4 362 1500
البريد الإلكتروني: DFSACorpComms@dfsa.ae
 [linkedin.com/company/dfsa](https://www.linkedin.com/company/dfsa)
 [instagram.com/dfsa.ae](https://www.instagram.com/dfsa.ae)

DFSA.AE